

الرواة الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم العقيلي في تراجمهم في الضعفاء ووثقهم ابن حجر في تقريب التهذيب دراسة ونقد

إعداد

دكتور/ عزمي سالم شاهين حسين

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

الرواة الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم العقيلي في تراجمهم في الضعفاء ووثقهم ابن حجر في تقريب التهذيب دراسة ونقد.

عزمي سالم شاهين حسين.

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني للباحث: Azmi.salem@azhar.edu.eg

الملخص:

عدد التراجم المذكورة في هذا البحث خمس عشرة ترجمة، اتفق ابن حجر والعقيلي في الحكم على ترجمة واحدة، واختلفا في بقية التراجم، ولقد أصاب ابن حجر في حكمه على الرواة في جميع التراجم إلا في ترجمة واحدة، ثم إن العقيلي من المتعنتين في نقد الرجال؛ إذ ثبت أن أغلب الرجال الذين تكلم فيهم في هذا البحث ثقات، وجميع الأسباب التي استند إليها في ذكر هؤلاء الرواة في الضعفاء واهية، كما أنه يورد في ترجمة الراوي أحيانا حديثا منكرا ويكون الحمل فيه على من دونه في الإسناد، ومع هذا فهو أحد أئمة الجرح والتعديل المعتمدين، المطلعين على علل الحديث.

الكلمات المفتاحية: الرواة، الشيخان، العقيلي، الضعفاء، وثقهم، ابن حجر، تقريب التهذيب، دراسة، نقد، الرجال، الضعفاء، الثقات، تخريج، ترجيح، مقارنة.

The narrators whom the two sheikhs accepted their narrations and Al`uqayly, spoke about in their translations in the book of the weak and Ibn Hajar verified in his book Taqrib al-Tahdḥib, a critical study.

Azmi Salem Shahin Hussein.

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies for Boys in Desouk, Al-Azhar University, Egypt.

Researcher Email: Azmi.salem@azhar.edu.eg

Abstract:

The number of the biographies mentioned in the research is fifteen biographies. Ibn Hagar agreed with Al`uqayly on one biography out of fifteen. Ibn Hagar`s verdict concerning the narrators was fair except for only one narrator. Al`uqayly, on the other hand, is tough on criticizing the narrators, since it`s been proven that most of the narrators whom he spoke of were reliable. Also, all the reasons he gave for his verdict were weak. Al`uqayly often inserted Ḥadith munkar (unknown Hadith) in the biography of one narrator which he didn`t transmit and criticism is to be directed to the one beneath him in the chain of narrators. Nevertheless, Al`uqayly is one of the accredited imams of the science of impugnment and validation, well- acquainted with hidden defects of Ḥadith.

Key words: narrators, sheikhs, Al`uqayly, weak narrators, verification, Ibn Hajar, Taqrib, al-Tahdḥib, study, criticism, men, weak narrators, trustworthy narrators, extracting, weighting, comparison.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ للهِ نَحْمَدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾[2]، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3].

أما بعد، فإن الكلام في رجال الحديث به يتبين الجيد من الغثيث، والصحيح من الضعيف، والمقبول من المردود، والمعمول به من

(١) الآية (١٠٢) من سورة آل عمران.

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) الآية (٧٠)، (٧١) من سورة الأحزاب.

المــتروك، ولقــد قيض الله عــز وجل للكلام في الرجال جماعة من الأئمة، فتكلموا في الرواة بعدل وإنصاف، فعدلوا وجرحوا بلا إسراف، ولم يحابوا في ذلك أحدا؛ قال أبو داود السجستاني صاحب السنن: ابني عبد الله هذا كذاب[1].

واعتبروا ذلك واجبا لا يحل السكوت عنه، قال أبو قدامة عبيد الله بن سعيد: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: مررت مع شعبة برجل يعنى يحدث، فقال: كذب والله لولا أنه لا يحل لي أن أسكت عنه لسكت أو كلمة معناها[2].

وقال عَباد بن عَباد المُهَلَّبيُّ: أَتَيت شُعبة أَنا وحَماد بن زَيد، فَكَلَّمناه في أَبَان بن أَبي عَياش، فَقُلنا لَه: يا أَبا بِسطام تُمسِك عنه! فَلَقيَهُم، فقال: ما أَرَى السُّكُوت يَسَعُني عنه[3].

وقال حَماد بن زَيد: كَلَّمنا شُعبة في أَن يَكُف عن أَبَان بن أَبي عَياش لسِنِّه وأَهل بَيتِه، فَضَمِن أَن يَفعَل، ثُم اجتَمَعنا في جِنازَة فَنادَاني مِن بَعيد يا أَبا إِسماعيل إِنّي قَد رَجَعت عن ذاك، لا يَحِل الكَف عنه؛ لأن الأَمر دينٌ[4].

ولقد ظهر الكلام في رجال الحديث في أثناء القرن الأول من الهجرة، فتكلم في الرجال جماعة من الصحابة، والتابعين[5] ثم تتابع كلام الأئمة في

---

(١) الكامل لابن عدي في ترجمة عبد الله بن أبي داود ٧/ ٩٩ رقم «١١٠٢».

(٢) الكفاية للخطيب في باب وجوب تعريف المزكي ما عنده من حال المسئول عنــه ص/٤٣.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/ ٥٣٦ رقم «٣٥٤١»، الضعفاء للعقيلي ١/٢٥٧.

(٤) الضعفاء للعقيلي ١/٢٥٨.

(٥) فتح المغيث ٤/ ٤٣٨.

الرجال جرحا وتعديلا عصرا بعد عصر، وقرنا بعد قرن، وصنفت المصنفات الحافلة في الجرح والتعديل، وهي على أنواع، فمنها المصنفات في رواة الحديث عامة كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومنها المصنفات في رجال كتب مخصوصة، كرجال صحيح البخاري للكلاباذي، ومنها المصنفات في الثقات كالثقات لابن حبان البستي، ومنها المصنفات في الضعفاء، مثل الضعفاء ليحيى بن سعيد القطان، وهو أول من جمع كلامه في ذلك[١]، والضعفاء لابن معين، وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبان، والدارقطني، والدولابي، والحاكمين، والخطيب، وابن الجوزي[٢].

وكتاب الضعفاء للعقيلي كتاب غزير الفوائد، كثير الفرائد، إلا أن العقيلي كدره بإيراد بعض الثقات فيه، لأسباب لا توجب ضعفهم، ولا تقتضي وهنهم، وعدد هؤلاء الثقات الذين أدخلهم في كتابه المذكور ست وسبعون ومئة ترجمة، وكان عزمي أن أدرسهم جميعا في هذا البحث، لكن رأيت أنه سيطول جدا، فانتقيت من هؤلاء الثقات الذين أخرج لهم الشيخان، وتكلم فيهم أبو جعفر العقيلي في تراجمهم في كتاب الضعفاء، ووثقهم ابن حجر العسقلاني في تقريب التهذيب، ودرست أحوالهم مبينا الراجح فيهم عند الخلاف، وذكرت خلاصة القول فيهم على وجه الإنصاف، وبالله تعالى التوفيق.

---

(١) ميزان الاعتدال ١/٤٥، سير أعلام النبلاء ٩/١٨٣.

(٢) المغني في الضعفاء ١/١٠.

وقد يظن من ينظر في هذا البحث أنني تطاولت على العقيلي، أو قللت من شأن كتابه، وما قصدت ذلك، بل ما خطر ببالي، فكيف أجرؤ على ذلك، وأنا ضعيف متضاعف، بضاعتي في الحديث مزجاة، ولما أصل إلى أدنى درجات المحدثين، وأما العقيلي فهو البحر الذي لا شاطيء له، والنهر الذي لا ينضب ماؤه، وهو أحد أئمة الحديث المتقنين، وجهابذته المبرزين، قال أبو الطيب المتنبي:

مَن كانَ فوْقَ مَحلِّ الشّمسِ موْضِعُه   فَلَيْسَ يَرْفَعُهُ شيءٌ وَلا يَضَعُ

إنّ السّلاحَ جَمِيعُ النّاسِ تَحْمِلُهُ   ولَيسَ كلُّ ذواتِ المِخْلَبِ السَّبُعُ

وكتاب الضعفاء للعقيلي من أفضل الكتب المصنفة في هذا الباب بلا نزاع، إذ حلَّاه برواية الأحاديث، وأقوال الأئمة بالأسانيد، وإيراد بعض المناكير لأغلب المترجمين، وقد قفا أثره وسار على دربه ابن عدي في الكامل، وما مثل العقيلي، وغيره من أئمة الحديث، ومثلي إلا ما قال أبو عمرو بن العلاء: ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال[(١)].

* **أسباب اختيار موضوع البحث:** يرجع اختياري لهذا البحث إلى عدة أسباب من أهمها ما يلي:

١- إن إيراد العقيلي لهؤلاء الرواة في الضعفاء وكلامه فيهم يوهم أنهم ضعفاء وليسوا كذلك بل أغلبهم ثقات، فجمعتهم في هذا البحث، لكي أذب عنهم دعوى الضعف.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٥.

٢- النظر في أسباب ذكر العقيلي لهؤلاء الرواة، في الضعفاء، وتحقيق القول فيها لمعرفة المقبول منها من المردود.

٣- النظر في أحكام ابن حجر على هؤلاء الرواة، لمعرفة ما يقبل منها وما لا يقبل بإنصاف.

* **أهداف البحث:** الأهداف التي قصدتها من كتابة هذا البحث ما يلي:

١- بيان تعنت العقيلي في إيراد هؤلاء الرواة في الضعفاء.

٢- بيان ضعف الأسباب التي اعتمد عليها العقيلي في إيراد هؤلاء الرواة في الضعفاء.

٣- بيان الحكم الراجح في هؤلاء الرواة بالدليل بناء على المقارنة بين أحكام أئمة الجرح والتعديل.

* **أهمية البحث:** ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يلي:

١- جمع هؤلاء الرواة في هذا البحث لسهولة الرجوع إليهم عند الحاجة.

٢- جمع أقوال أئمة الجرح والتعديل في هؤلاء الرواة من كتب الرجال والعلل، وغيرها للوصول إلى الحكم الصحيح عليهم.

٣- تخريج الأحاديث المعلولة الواردة في التراجم وبيان وجه العلة فيها بدقة.

* **الدراسات السابقة:** لم أقف على بحث كُتِبَ في هذا الموضوع.

* **منهجي في البحث:** يتلخص منهجي في هذا البحث فيما يلي:

١- أذكر كلام العقيلي في كتابه، ثم ألخص الأقوال التي أوردها في الرواة.

٢- وأذكر الأحاديث التي أوردها في التراجم باختصار، ثم أخرجها، وأبين ما فيها من علل.

٣- ثم أسرد بقية الأقوال الواردة في الراوي، ثم أنظر في قول العقيلي، وأبين ما له وما عليه فيه.

٤- ثم أرجح بين أقوال الأئمة في الراوي عند الاختلاف، ثم أقارن بين قول العقيلي وابن حجر.

* **خطة البحث:** يتكون هذا البحث بعد المقدمة من تمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

فأما التمهيد؛ فيشتمل على بيان الثقة، وشرطه، وأسباب ذكر بعض الثقات في كتب الضعفاء.

والمبحث الأول: في ترجمة الإمام العقيلي.

والمبحث الثاني: في ترجمة الحافظ ابن حجر.

والمبحث الثالث: في الرواة الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم العقيلي في تراجمهم في الضعفاء ووثقهم ابن حجر في تقريب التهذيب دراسة ونقد.

وأما الخاتمة؛ ففيها النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والتوصيات، ثم يلي ذلك الفهارس، وبالله التوفيق.

التمهيد: في بيان الثقة وشرطه

وأسباب ذكر بعض الثقات في كتب الضعفاء

قال الإمام الذهبي: الثقة مَن وثَّقَه كثيرٌ[1]، ولم يُضعَّف، قلت: نعم، وهو العدل التام الضبط، وليس من شرطه أن لا يخطيء، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ليس من شرط الثقة أن لَا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة، ومالك، وناهيك بهما ثقة، ونبلا[2].

وقد أخطأ بعض الثقات في أحاديث رووها، وزل آخرون في آراء اعتقدوها، فسلك بهم العقيلي مسلك الضعفاء من الرجال، وأوردهم في كتابه الذي ألفه في هذا المجال، وهذا لا يوجب ضعفهم، ولا يقتضي اطِّرَاحهم، لأن الخطأ مما لا ينفك عنه بشر، ولو كان جميع الناس لا يخطئون لكانوا معصومين، وهذا محال، إذ اختصت العصمة منهم بالأنبياء والمرسلين، ومن عداهم من البشر فما هم بمعصومين، بل يصيبون ويخطئون، فيؤخذ صوابهم، ويطرح خطئهم، وهذا لا يقلل من شأنهم، ولا ينزل من درجتهم، فقد أخطأ كبار الثقات، وما حطهم خطؤهم هذا عن رتبتهم العالية التي تبوؤها، ولا عن منزلتهم السامقة التي نزلوها، فأخطأ مالك بن أنس في اسم عمرو بن عثمان بن عفان، القرشي، الأموي، فقال:

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث ص/ ٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٤٦ رقم «١٤٧».

هو عمر، وقد روجع في ذلك، فأبى أن يرجع وقال: قد كان لعثمان ابن يقال له عمر هذه داره[(١)].

وقال أبو حاتم: كان شعبة يخطيء في اسم خالد بن علْقمة، وكان أبو عوانة يقول: خالد بن علْقمة، فقال شعبة: «لم يكن بخالد بن علْقمة ؛ وإنما كان: مالك بن عُرْفُطَة» ؛ فلقَّنَهُ الخطأَ، وترك الصواب، وتلقن ما قال شعبة، لم يَجْسُرْ أن يخالفه[(٢)]، قال الحافظ أبو الحسن الدارقطني: وكان شعبة رحمه الله يغلط في أسماء الرجال لاشتغاله بحفظ المتن[(٣)]، وأخطأ وكيع في اسم والد مسلم بن شعبة فقال: مسلم بن ثفنة، وقد جزم بغلطه الحفاظ يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والدارقطني، وغيرهم[(٤)]، وقال أحمد بن حنبل: كنت أنا وعلي بن المديني فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري فقال علي سفيان بن عيينة وقلت أنا مالك بن أنس وقلت مالك أقل خطأ عن الزهري وابن عيينة يخطيء في نحو عشرين حديثا عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه بن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثا[(٥)]، وأخطأ غير هؤلاء من الثقات الرفعاء، وهذا أمر يعسر حصره، ويتعذر جمعه، فالخطأ يشترك فيه الثقات

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٣٥٣ رقم «٢٦١٢»، الجرح والتعديل ٦/ ٢٤٨ رقم «١٣٦٨».

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤/ ٤٥٤ حديث رقم «١٥٦٣».

(٣) العلل للدارقطني ١١/ ٣١٤.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٥٦/١ رقم «٢٦٦»، تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٩٤.

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/ ٣٤٩ رقم «٢٥٤٣».

والضعفاء، لكن خطأ الثقات قليل، وخطأ غيرهم من الضعفاء كثير، ولهذا احتج الأئمة بما رواه الثقات، واعتبروا بما رواه الضعفاء، قال الحافظ أبو حاتم ابن حبان البستي في كتاب الثقات في ترجمة يزيد بن كيسان[1]، كان يخطيء، ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يعدل به عن سبيل العدول، ولا أتى من الخلاف بما تنكره القلوب، فهو مقبول الرواية إلا ما يعلم أنه أخطأ فيه، فحينئذ يترك خطؤه، كما يترك خطأ غيره من الثقات.

وقد سار على درب العقيلي ابنُ عدي في الكامل، فقال: وذاكر في كتابي هذا كل من ذُكِر بضربٍ من الضعف، ومَن اُخْتُلِف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخرون، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل من قبح أمره أو حسنه تحامل عليه أو مال إليه[2].

فأدخل ابن عدي في كتابه بعض الثقات، لكنه اعتذر عن ذكر هذا الضرب من الرجال ؛ فقال في ترجمة أحمد بن صالح المصري: ولولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل مَن تكلم فيه متكلم، لكنت أُجِلُّ أحمد بن صالح أن أذكره[3]، وقال في ترجمة أبي العباس ابن عقدة: لم أجد بُدا من ذكره لأني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كل مَن تكلم فيه متكلم ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره للفضل الذي كان فيه من الفضل والمعرفة[4]، وقال في ترجمة أبي بكر بن أبي داود: وأبو بكر بن أبي داود لولا شرطنا في أول الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته في كتابي

(١) ٧/ ٦٢٨.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١/ ٨٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ٤٢١ رقم «٢١».

(٤) المصدر السابق ١/ ٤٧١ رقم «٥٣».

هذا، وابن أبي داود قد تكلم فيه أبوه(١)، وقال في ترجمة عبد الله بن محمد البغوي: لولا أني شرطت في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره(٢).

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي متحدثا عن ابن عدي وكتابه: كان مصنِّفًا حافظًا، له كتاب الكامل في معرفة الضعفاء في غاية الحُسْن، ذكر فيه كلَّ من تكلمَ فيه، ولو كان من رجال الصَّحيح، وذكر في كل ترجمة حديثًا، فأكثر من غرائب ذلك الرجل ومناكيره، ويتكلّم على الرّجال بكلام منصف(٣).

وقال أيضا: يذكر في الكامل كل من تكلم فيه بأدنى شيء لو كان من رجال الصحيحين، ولكنه ينتصر له إذا أمكن، ويروي في الترجمة حديثا أو أحاديث مما استنكر للرجل، وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده(٤).

وقد سلك مسلك العقيلي، وابن عدي الحافظ أبو عبد الله الذهبي في كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال، وهو أكبر كتاب له في هذا الباب، فقال في مقدمة كتابه المذكور: وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين، وبأقل تجريح(٥).

---

(١) المصدر السابق ٧/ ١٠٢ رقم «١١٠٢».

(٢) المصدر السابق ٧/ ١٠٤ رقم «١١٠٣».

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٢٤١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٥٥، ١٥٦.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٤٦.

لكن الذهبي أبدى عذره فقال: فلولا أن ابن عَدِي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين ما في كتب الأئمة المذكورين، خوفا من أن يتعقب علي، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي(١).

وتتلخص أسباب إيراد بعض الثقات في كتب الضعفاء فيما يلي؛ أولا: من رمي ببدعة، ثانيا: من أخطأ في حديث أو أكثر، ثالثا: من اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل، فضعفه بعضهم، ووثقه آخرون.

(١) المصدر السابق نفس الموضع.

المبحث الأول: في ترجمة الإمام العقيلي

* **اسمه ونسبه:** هو الإمام، الحافظ، الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي الحجازي[١].

شيوخه: روى عن جده لأمه يزيد بن محمد العقيلي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وآدم بن موسى صاحب البخاري، ومحمد بن أيوب بن الضريس، ومحمد بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن عيسى أبي علي الهاشمي المعروف بالبياضي، وأكثر عنه، وخلق كثير.

تلاميذه: روى عنه أبو الحسن بن نافع الخزاعي، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المقرئ، ويوسف بن أحمد بن الدخيل، وطائفة.

حفظه وثناء العلماء عليه: قال مسلمة بن القاسم: كان مكيا، ثقة، جليل القدر، عظيم الخطر، عالما بالحديث، ما رأيت أحدا من أهل زماننا أعرف بالحديث منه، ولا أكثر جمعا، وكان كثير التأليف، عارفا بالتصنيف، وكان كل من أتاه من أصحاب الحديث ليقرأ عليه " قال له: اقرأ كتابك فكان يقرأ عليه ولا يخرج أصله، فأنكرنا ذلك عليه " وتكلمنا في أمره، فقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس، أو أكذب الناس، واجتمعت مع نفر من أصحاب الحديث، فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من أحاديثه ونزيد فيها وننقص، ونقرؤها عليه، فإن هو علم بها وأصلح من حفظه، عرفنا أنه من أوثق

---

(١) ترجمته في: طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٣/٢٢، سير أعلام النبلاء ١٥/٢٣٦ رقم «٩٣»، تاريخ الإسلام ٧/٤٦٧، تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/٨٣٣، الوافي بالوفيات للصفدي ٤/٢٠٤ رقم «١٨٢٢».

الناس وأحفظهم، وإن لم يفطن للزيادة والنقصان، علمنا أنه من أكذب الناس، فاتفقنا على ذلك، فأخذنا أحاديث من روايته، فبدلنا منها ألفاظا، وزدنا فيها ألفاظا، وتركنا منها أحاديث صحيحة، ثم أتينا بها مع أصحاب لنا من أهل الحديث، فقلنا له: أصلحك الله، هذه أحاديث من روايتك، أردنا سماعها وقراءتها عليك، فقال لي: اقرأ، فقرأتها عليه، فلما أتت الزيادة والنقصان، فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، وألحق النقصان، وضرب على الزيادة، وصححها كما كانت، ثم قرأها علينا، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس(١).

وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان الفاسي: أبو جعفر العقيلي ثقة، جليل القدر، عالم بالحديث، مقدم في الحفظ(٢).

وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كان حافظًا ثقة، جليل المقدار، عالمًا بالحديث، مقدمًا في حفظ الآثار(٣).

مؤلفاته:

١- كتاب الضعفاء(٤).

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان ٦٣/٤، ٦٤.

(٢) المصدر السابق ٦٤١/٥.

(٣) التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين ٩٣٣/٢ رقم «٤٩١».

(٤) وهو مطبوع عدة طبعات، منها طبعة مكتبة الرشد تحقيق د. مازن بن محمد السرساوي الطبعة الأولى١٤٣٧ هـ ٢٠١٦م، وهي التي اعتمدتها في هذا البحث، وطبعة دار التأصيل الطبعة الأولى ١٤٣٥ هـ ٢٠١٤م.

٢- كتاب العلل ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء في ترجمة الهيثم بن الأشعث[١].

٣- كتاب أصبهان، ذكره أبو نعيم في تاريخ أصبهان في ترجمة إسماعيل بن موسى ابن بنت السدي[٢].

٤- كتاب الصحابة، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب[٣].

٥- المصنف، ذكره ابن حجر في هدي الساري[٤].

وله غير ذلك من المؤلفات.

وفاته: تُوُفِّي العقيلي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة رحمه الله تعالى.

---

(١) ٢٩٢/٦ رقم «١٩٦٦».

(٢) ٢٥٢/١ رقم «٤٠٩».

(٣) ٢٤/١.

(٤) ص/٣٧٢.

المبحث الثاني: في ترجمة الإمام ابن حجر

* **اسمه ونسبه:** هو شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، قاضي القضاة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكناني العسقلاني ثم المصري الشافعي(١).

* **مولده:** ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة.

* **شيوخه:** أخذ العلم عن: زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِرَاقي، وسِراج الدِّين أبي حَفص عمر بن رَسلان البلقيني، وسِراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد المعروف بابن المُلَقِّن، وعز الدين بن جماعة، ومجد الدين الفيروزآبادي، والهيثمي، وغيرهم، وأخذ عنه العلم برهان الدين البقاعي، وشمس الدين السخاوي، وزكريا بن محمد الأنصاري، وغيرهم.

* **طلبه للعلم:** عانى أولا الأدب والشعر، فبلغ فيه الغاية ثم طلب الحديث من سنة أربع وتسعين وسبعمئة، فسمع الكثير ورحل، ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي وبرع في الحديث وتقدم في جميع فنونه.

* **ثناء العلماء عليه:** قال ابن فهد المكي: هو إمام علامة حافظ محقق متين الديانة حسن الأخلاق لطيف المحاضرة حسن التعبير عديم النظير لم تر العيون مثله ولا رأى هو مثل نفسه، وقال السخاوي: شهد له القدماء

---

(١) ترجمته في: لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكي ص/ ٢١١، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٢/ ٣٦، طبقات الحفاظ للسيوطي ص/ ٥٥٢ رقم «١٠٤»، وقد أفرد ترجمته السخاوي في كتاب مستقل سماه الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، وهو مطبوع.

بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث، وقال كل من التقي الفاسي، والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله، وقال السيوطي: وإن يكن فاتني حضور مجالسه والفوز بسماع كلامه والأخذ عنه فقد انتفعت في الفن بتصانيفه واستفدت منه الكثير وقد غلق بعده الباب وختم به هذا الشأن.

* **وفاته:** توفي ابن حجر سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة، رحمه الله تعالى.

* **مؤلفاته:** للحافظ ابن حجر مؤلفات كثيرة جدا منها:

١- فتح الباري، وهو مطبوع شائع.

٢- تهذيب التهذيب، وهو مطبوع عدة طبعات، وقد اختصر فيه تهذيب الكمال، وضم إليه زيادات مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال.

٣- تقريب التهذيب، وهو مطبوع أكثر من طبعة، وهو مختصر لتهذيب التهذيب.

المبحث الثالث: في الرواة الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم العـقيلي في تراجمهم في الضعفاء ووثقهم ابن حجر في تقريب التهذيب دراسة ونقد

١ـ إِبْرَاهِيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، أبو سَعِيد الهروي[١].

رَوَى عَن: حميد الطويل، وسُلَيْمان الأعمش، وأبي إسحاق عَمْرو بْن عَبد الله السبيعي، وآخرين، ورَوَى عَنه: عبد الله بْن المبارك، ووكيع بْن الجراح، وسفيان بْن عُيَيْنَة، وآخرون، ولد بهراة، وسكن نيسابور، وقدم بغداد، وحدث بها، ثم سكن مكة حتى مات بها.

قال العقيلي: كان يغلو في الإرجاء[٢]، وأخرج حكاية من طريق عبد العزيز بن أبي عثمان، عن رجل من المغاربة أنه قال: جلست يوما إلى إبراهيم بن طهمان في المسجد الحرام، ودخل سفيان من باب المسجد، فنظر إلي، فأنكرت نظره، وفيها أن سفيان كان يستخفه وجفاه بسبب ذلك،

---

(١) ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢٧٣/٢ رقم «٤٧٤٩»، تاريخ الدارمي عن ابن معين ص/٧٧ رقم «١٧٩»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٥٣٨/٢ رقم «٣٥٥١»، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٥٩ رقم «٥٥٩»، أحوال الرجال للجوزجاني ص/٢٠٩ رقم «٣٨٨»، الجرح والتعديل الجرح ١٠٧/٢ رقم «٣٠٧»، تاريخ بغداد ١٣/٧ رقم «٣٠٩٦»، تهذيب الكمال ١٠٨/٢ رقم «١٨٦»، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص/٣٥ رقم «١»، إكمال تهذيب الكمال ٢٢٠/١ رقم «٢٢٧»، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٧ رقم «١٤٠»، ميزان الاعتدال ٧٦/١ رقم «١١٢»، تهذيب التهذيب ١٢٩/١ رقم «٢٣١»، تقريب التهذيب ص/٩٠ رقم «١٨٩».

(٢) الضعفاء للعقيلي ٢٩٨/١.

قلت: وهذه الحكاية لا تصح، فهذا الرجل المغربي لم يسم، ولا ندري من هو، ولا يجرح الثقة برواية هذا المبهم، وأخرج العقيلي أيضا من طريق مُحمد بن عَلي الوراق، عن أَحمد بن حَنبل أنه قال: إبراهيم بن طَهمان، مِن أَهل خُراسان، وكان مُرجِئًا يَتَكَلَّمُ، وهذه الحكاية إسنادها صحيح، وأخرج من طريق مُحمد بن حُمَيد، عن جَرير، قال: رَأَيت على باب الأَعمش رَجُلا ترْكِي الوجه، فقال: كان نُوح النَّبي عَليه السَّلام مُرجِئًا! فَذَكرتُه للمُغيرَة، فقال: فعل الله بهم وفعل، لا يَرضَون حَتَّى يَنحلُون بِدعَتَهُم الأَنبياء، قال: وهو إِبراهيم بن طَهمانَ، قلت: وهذه الحكاية لا تصح في إسنادها محمد بن حميد؛ وهو الرازي متهم بالكذب(١).

* **سرد بقية الأقوال في إبراهيم بن طهمان:** قال نوح أبو عَمْرو المروزي، عَن سفيان بْن عَبد المَلِك، عَن ابن المبارك: صحيح الكتب، وقال أبو الصلت الهروي: سمعت سفيان بن عيينة، يقول: ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء عبد الله بن واقد الهروي، قلت له: فإبراهيم بن طهمان قَالَ: كان ذاك مرجئا، قَالَ أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، فكانوا يرجون، ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك، سمعت وكيع الجراح، يقول: سمعت سفيان الثوري في آخر أمره يقول: نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل، وكان شديدا على

---

(١) الجرح والتعديل ٢٣٢/٧ رقم «١٢٧٥»، تهذيب الكمال ٩٧/٢٥ رقم «٥١٦٧»، ميزان الاعتدال ١٠٢/٤ رقم «٧٠٤٠».

الجهمية، وَقَال الدوري، وابن الغلابي عن ابْن مَعِين: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عنه: لا بأس به، وقال الدارمي عنه: ليس به بأس، وَقَال إسحاق بْن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الدراية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر سماعا منه، وهو ثقة، وقال أحمد بن حنبل: ثقة في الحديث وهو أقوى حديثا من أبي جعفر الرازي كثيرا حدثنا عنه ابن مهدي، وقال أيضا: هو صحيح الحديث مقارب إلا أنه كان يرى الإرجاء، وقال أيضا: كان مرجئا، وكان شديدا على الجهمية، وقال الحسين بن إدريس: سمعت ابن عمار محمد بن عبد الله الموصلي الحافظ يقول: ابن طهمان ضعيف، مضطرب الحديث، قال: فذكرته لصالح بن محمد الحافظ فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم إنه لم يعرف حديثه، إنما وقع إلى ابن عمار حديث إبراهيم في الجمعة ومنه غلط ابن عمار على إبراهيم، يعني الحديث الذي رآه ابن عمار عن المعافى عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة «أول جمعة جمعت بجواثا»، وما أدري الغلط إلا من غير إبراهيم، لأن هذا الحديث رواه ابن المبارك، ووكيع، وابن مهدي، وهو في تصنيف إبراهيم رواه عنه حفص، وغسان، وكنانة، والهياج، والعقدي، وخالد بن نزار، عن أبي جمرة عن ابن عباس، وقد تفرد المعافى بذكر محمد بن زياد عن إبراهيم، فعلم أن الغلط منه أي من المعافى لا من إبراهيم[1].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجمعة باب الجمعة في القرى والمدن ٥/٢ حديث رقم «٨٩٢»، وفي كتاب المغازي باب وفد عبد القيس ١٦٩/٥ حديث رقم «٤٣٧١» من طريق أَبي عَامِرٍ العَقَدِيّ، وأبو داود في السنن في كتاب الصلاب باب الجمعة في القُرى ص/٢٧٧، ٢٧٨ حديث رقم «١٠٦٨» من طريق
==

وَقَال يحيى بْن أكثم القاضي: كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علما، وقال الجوزجاني: كان فاضلا يُرْمَى بالإرجاء، وقال العجلي: لا بأس به، وَقَال أبو داود: ثقة وكان من أهل سرخس، فخرج يريد الحج فقدم نيسابور، فوجدهم على قول جهم، فَقَالَ: الإقامة على هؤلاء أفضل من الحج فنقلهم من قول جهم إلى الإرجاء، وَقَال أبو حاتم: صدوق، حسن الحديث، وقال أيضا: شيخان من خراسان مرجئان ثقتان، أبو حمزة السكري، وإبراهيم بن طهمان، وَقَال عثمان بْن سَعِيد الدارمي: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه ويوثقونه، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: صدوق في الحديث، وكان مرجئا خراسانيا، وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقة، حسن الحديث، كثير الحديث، يميل شيئا إلى الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية، حسن الحديث، وقال الدارقطني: ثقةٌ، وإنما تُكُلِّم فيه بسببِ الإرجاءِ، وذكره ابن حبان في الثقات[1]، وقال: أمره مشتبه له مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه

==

وكيع، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢٦/١٢ حديث رقم «١٢٩٥٨» من طريق زَيْد بْن الْحُبَابِ، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الجمعة باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة ٢٤١/٦ حديث رقم «٥٦٦٩» من طريق ابن المبارك أربعتهم عن إبراهيم بن طهمان عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب صلاة الجمعة باب بدء الجمعة ٩/٤ حديث رقم «١٨٢٠» عن مُحَمَدُ بنُ عَبَدِ الله بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدثنا المُعَافَى، عَنْ إِبرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ، قلت: فالخطأ من المعافى، ولا ذنب لإبراهيم فيه.

(١) ٢٧/٦.

أحاديث الأثبات وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات، وقال السليماني: أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: «رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا أربعة أنهار»[(١)].

---

(١) وقد تعقبه الحافظ الذهبي فقال: ولا نكارة في ذلك. ميزان الاعتدال ٧٦/١، قلت: أما حديثه عن أبي الزبير عن جابر؛ فأخرجه ابن ماجه في السنن في أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ٢٥٤/١ حديث رقم «٩٣٣» من طريق أبي حُذَيْفَةَ موسى بن إسماعيل النهدي، عن إِبْرَاهِيم بْن طَهْمَان، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَفَعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ، وأخرجه البيهقي في الخلافيات في كتاب الصلاة في مسألة رفع اليدين سنة عند الركوع والارتفاع منه ٣٤٨/٢، ٣٤٩ حديث رقم «١٦٧٥» من طريق حفص بن عبد الله السلمي النيسابوري عن إبراهيم بن طهمان به بنحوه، وقال: رواه أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن إبراهيم بن طهمان، وتابعه زياد بن سوقة بن سعيد، وهو حديث صحيح، رواته عن آخرهم ثقات، وأخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث في النوع الثامن والعشرين من علوم الحديث؛ وهو معرفة الشاذ ص/١٢١ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات ٣٤٨/٢ حديث رقم «١٦٧٤» من طريق الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر نحوه إلا أنه زاد «في صلاة الظهر»، وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث: وهذا الحديث شاذ الإسناد والمتن، إذ لم نقف له على علة، وليس عند الثوري، عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر، أو غيرها، ولا نعلم أحدا رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طهمان، وحده، تفرد به إلا حديث يحدث به سليمان بن أحمد الملطي من حديث زياد بن سوقة، وسليمان متروك يضع الحديث، ونقل البيهقي في الخلافيات عن الحاكم أنه قال: هذا حديث لم نكتبه إلا من حديث الثوري عن أبي الزبير إلا عن ==

==
شيخنا أبي العباس، وهو ثقة مأمون، وكان الحديث بخط عمه عن أحمد بن سيار، وسماع أبي العباس بخط عمه، وإنما نعرفه من حديث إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، قلت: فالحديث صحيح من حديث إبراهيم، ولا نكارة فيه كما زعم السليماني.
وأما الحديث الآخر فذكره البخاري معلقا في كتاب الأشربة باب شرب اللبن ١٠٩/٧ فقال: وقال إبراهيم بن طهمان: عن شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهَرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهَرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ، وَأَمَّا البَاطِنَانِ: فَنَهَرَانِ فِي الجَنَّةِ، فَأُتِيتُ بِثَلاثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ، قال البخاري: قَالَ هِشَامٌ، وَسَعِيدٌ، وَهَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَنْهَارِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: «ثَلاثَةَ أَقْدَاحٍ»، وأخرجه إبراهيم ابن طهمان في مشيخته ص/١٦٨ حديث رقم «١١٩» عن شعبة به، دون قوله «فَأُتِيتُ بِثَلاثَةِ أَقْدَاحٍ» إلى آخر الحديث، وأخرجه أبو عوانة الإسفراييني في مسنده المستخرج على صحيح مسلم في كتاب الأشربة ٢٨٣/١٦ حديث رقم «٨٥٧٨»، والطبراني في المعجم الصغير في ترجمة أبي عوانة الإسفراييني ص/٤٧٠ حديث رقم «١١٤١»، والحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان ١٥٤/١ حديث رقم «٢٧٢» ثلاثتهم من طريق حفص بن عبد الله السلمي عن إبراهيم بن طهمان به بنحوه، وقال الطبراني: لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان تفرد به حفص بن عبد الله، وقال الحاكم: غريب من حديث شعبة، عن قتادة، عن أنس صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقلت لشيخنا أبي عبد الله ــ محمد بن يعقوب الحافظ ــ لمَ لمْ يخرجا هذا الحديث؟ قال: لأن أنس بن مالك لم يسمعه من النبي ﷺ إنما سمعه من مالك بن صعصعة.
وأخرجه عبد الرزاق في تفسيره في تفسير سورة النجم ٢٥١/٣ حديث رقم «٣٠٣١»، ومن طريقه أحمد في مسنده ٢٦٨٠/٥ حديث رقم «١٢٨٦٩»، والحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان ١٥٤/١ حديث رقم «٢٧١»، وأبو يعلى الموصلي في المسند ٤٦٠/٥ حديث رقم «٣١٨٥»، والطبري في تفسيره في تفسير سورة النجم ٣٩/٢٢،
==

وقال الحاكم أبو عبد الله: ومذهب إبراهيم الذي نقل إلينا عنه بخلافه[١]، فلا أدري أكان ينتحلها، ثم رجع عنها أو اشتبه على الناقلين حقيقة الحال فيما نقله، وأخرج الحاكم في المستدرك حديثا من طريقه ٤١/٢ برقم «٢٢٥١»، ثم قال: رواته عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات، وقال ابن حزم: ضعيف، وقال أيضا: ليس بالقوي[٢]، وقال الذهبي: ثقة متقن من رجال الصحيحين وكان مرجئا فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان أخطأ في مسألة فكان ماذا فأبمجرد الإرجاء يضعف حديث الثقة ويهدر فقد كان من هو أكبر من إبراهيم مرجئا، وقال أيضا: شذ الحافظ محمد بن عبد الله بن

==

والدارقطني في السنن في كتاب الطهارة ٢٥/١، ٢٦ حديث رقم «٣٣» من طريق معمر عن قتادة به دون قوله «فَأُتِيتُ بِثَلَاثَةِ أَقْدَاحٍ» إلى آخر الحديث، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة، ووافقه الذهبي في التلخيص.

قلت: وبهذا يتبين أن إبراهيم لم ينفرد بهذا الحديث، فقد توبع متابعة قاصرة؛ تابعه معمر، فرواه عن قتادة به، وسئل الدارقطني عن حديث أنس بن مالك، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ حديث المعراج، فقال: يرويه الزهري، عن أنس، حدث به عنه عقيل ويونس، ... وروى هذا الحديث قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة، وأتى به بطوله، وروى بعضه شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قصة النهرين، حدث به إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، ويشبه أن يكون الأقاويل كلها صحاحا، لأن رواتهم أثبات. العلل للدارقطني ٦/ ٢٣٣ رقم «١٠٩٥».

وبهذا يتبين وهم السليماني في إنكاره هذين الحديثين على إبراهيم، وأن الحديثين صحيحان، وقد قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: رأيت للسليماني كتابا فيه حط على كبار، فلا يسمع منه ما شذ فيه. سير أعلام النبلاء ٢٠٢/١٧.

(١) أي بخلاف الإرجاء.

(٢) المحلى ٦٥/١٠، ٢٧٦/١٢.

عمار، فقال: إبراهيم بن طهمان ضعيف، مضطرب الحديث، وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك ... فلا عبرة بقول مضعفه، وقال ابن حجر: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء ولا كان داعية إليه بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه، وقال أيضا: ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه، قَال مالك بْن سُلَيْمان: مات سنة ثمان وستين ومئة، لم يخلف بعده مثله.

* **النظر في قول العقيلي:** تقدم أنه قال في إبراهيم: كان يغلو في الإرجاء، والإرجاء يرد في اللغة على معنيين؛ أحدهما: إعطاء الرجاء مَمْدُود؛ وهو الأمل، نقيض اليأس، رجوته أرجوه رَجاءً، ورَجْوا، ورَجَاوة، ومَرْجاة، ورجيه، ورَجّاه، وارتجاه، وترجّاه، ثُمَّ يُتَّسَعُ فِي ذَلكَ، فَرُبَّمَا عُبِّرَ عَنِ الْخَوْفِ بِالرَّجَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[1]، أَيْ لَا تَخَافُونَ لَهُ عَظَمَةً، والمعنى الآخر: التَّأْخِيرِ تقول: أَرْجَأْتُ الشَّيْءَ أُرجئه إرجاءً فَهُوَ مُرجأ، إذا أَخَّرْتَهُ؛ قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾[2] وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْمُرْجِئَةُ[3].

وأما الإرجاء في الاصطلاح، فيطلق على عدة فرق؛ أولا: فيطلق الإرجاء على كل من زعم أن الإيمان إقرار فقط، أو إقرار ومعرفة، أو معرفة مجردة، أو تصديق فقط، أو نحو ذلك، وهم جمهور المرجئة، القائلون: لا

(١) سورة نوح آية رقم «١٣».

(٢) سورة الأحزاب آية رقم «٥١».

(٣) جمهرة اللغة ١٠٣٩/٢«رجأ»، تهذيب اللغة ١٨١/١١، الصحاح ٢٣٥٢/٦ «رجأ»، مقاييس اللغة ٤٩٤/٢ «رجى»، المحكم والمحيط الأعظم ٥٤٥/٧ «رجو».

تضر مع الإيمان معصية، ولا تنفع مع الكفر طاعة، وفي ذلك يقول شاعرهم:

مت مسلما ومن الذنوب فلا تخف   حاشا المهيمن أن يرى تنكيدا

لو رام أن يصليك نار جهنم   ما كان ألهم قلبك التوحيدا

وإطلاق الإرجاء عليهم على هذا بمعنى إعطاء الرجاء، وهو المعنى الأول في اللغة.

ثانيا: ويطلق الإرجاء على من يقول: إنَّ الإيمان تصديق بالجنان، وإقرار باللسان فقط، والأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان، وعلى هذا فالإيمان لا يزيد ولا ينقص، وهذا مذهب أبي حنيفة، وجماعة من الفقهاء.

ثالثا: ويطلق على من يقول بتأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين اللتين تقاتلتا بعد عثمان رضي الله عنه.

رابعا: ويطلق على من يقول بتأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ فمذهب المعتزلة خلود مرتكب الكبيرة في النار، وخالفهم أهل السنة، إذ قالوا: أمرهم مفوض إلى الله، إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم، كما نطق به القرآن والحديث، فأهل السنة بهذا عند المعتزلة مرجئة(١).

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري ص/١٩٧ ـ ٢٠٥، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/٢٦٥، ٣/٢٢٧ ـ ٢٦٧، الملل والنحل للشهرستاني ص/١٦١، ١٦٢، هدي الساري ص/٤٨٣.

وإطلاق الإرجاء على هؤلاء الثلاثة بمعنى التأخير، وهو المعنى الآخر في اللغة.

وغلو الإرجاء هو ما كان بالمعنى الأول؛ قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: إنما غُلُوُّ الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفرائض، نسأل اللَّه العافية(١).

معنى الإرجاء الذي رمي به الراوي: إرجاؤه يحتمل معنيين:

أحدهما: ما ذكره أبو الصلت الهروي؛ وهو أن إرجاء إبراهيم ونظرائه معناه أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، كما تقدم في المعنى الرابع.

والمعنى الآخر: أنه كان مرجئا إرجاء الفقهاء المذكور في المعنى الثاني، وكلام صالح جزرة يدل على ذلك، وصالح إمام ثقة، وأبو الصلت الهروي شيعي متهم بالكذب(٢)، فالمعتمد في إرجاء إبراهيم كلام صالح جزرة، وهو المتفق مع ذم الأئمة له بسبب إرجاءه، لأن الإرجاء الذي ذكره أبو الصلت لا يذم به المسلم بل هو مذهب أهل السنة، والذين رموا إبراهيم بالإرجاء هنا هم أئمة الحديث، فلابد أن يكون الإرجاء المذموم المذكور في المعنى الأول أو الثاني، ولا يجوز لإبراهيم أن يعتقد صحة الإرجاء بالمعنى الأول أبدا، وإنما الصحيح أنه كان مرجئا إرجاء الفقهاء، وبهذا يكون العقيلي قد تعنت في وصف إبراهيم بالغلو في الإرجاء.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/٢٣٣.

(٢) ترجمته في ميزان الاعتدال ٢/٥٣٨ رقم «٤٧٩٩».

* **الترجيح بين أقوال الأئمة في الراوي:** الراجح فيه جانب التعديل؛ لأنه رأي جمهور الأئمة، وأما تضعيف ابن عمار له، فقد تبين أنه ضعفه بسبب خطأ في حديث وقد سلف أن الخطأ فيه من الراوي عنه وأن إبراهيم لا ذنب له فيه، وأما تليين السليماني له، فقد سبق الرد عليه، وأن الحديثين اللذين أنكرهما عليه صحيحان، وأما تضعيف ابن حزم له فمردود، فقد ضعفه بلا مستند، وقد عارض جمهور الأئمة الذين وثقوه، وقولهم في إبراهيم هو المعتمد، وخلاصة حاله أنه ثقة رمي بالإرجاء، والله أعلم.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** العقيلي لم يتكلم في ضبط إبراهيم، فالرجل عنده حافظ، وكذا هو عند الجمهور، وإنما نقم عليه العقيلي بدعة الإرجاء، لكنه أفرط، وأسرف فوصف الرجل بالغلو فيه، وأما ابن حجر فحكم على الرجل بإنصاف، والله أعلم.

٢ـــ **أسباط بن محمد بن عبد الرحمن** بن خالد بن ميسرة، وقيل: أسباط بن محمد بن أبي عبد الرحمن القرشي، مولاهم، أبو محمد بن أبي عمرو الكوفي، والد عبيد بن أسباط، وقيل: إنه مولى السائب بن يزيد[١].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٥١٦/٨ رقم «٣٥٥١»، تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٩٩/١ رقم «١٢٨٤»، ٤٠/٢ رقم «٣٠٨٥»، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/١٥٣ رقم «٨٢٣»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٧٥ رقم «١٦٩»، سؤالات الآجري لأبي داود ٣٠٣/١ رقم «٤٩٥»، الجرح والتعديل ٣٣٢/٢ رقم «١٢٦٣»، تهذيب الكمال ٣٥٤/٢، ميزان الاعتدال ١٨٥/١ رقم «٦٧٠»، المغني في الضعفاء ١٠٣/١ رقم «٥٢١»، تهذيب التهذيب ٢١١/١ رقم «٣٩٥»، تقريب التهذيب ص/٩٨ رقم «٣٢٠».

روى عن: روى عن الأعمش، وأبي إسحاق الشيباني، والثوري وغيرهم، وعنه أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، وابن نمير وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

قال العقيلي: ربما يهم في الشيء[1]، وأخرج عن عبد الله بن أحمد، عن الحسن بن عيسى قال: سألت ابن المبارك عن أسباط ومحمد بن فضيل بن غزوان فسكت، فلما كان بعد أيام رآني، فقال لي: يا حسن صاحبيك لا أرى أصحابنا يرضونهما.

وأورد له العقيلي في ترجمته حديثا خولف في إسناده، فأخرج من طريق عَبد الأَحَد بن عَبد الرَّحمَن السُّلَمي، عن أَسباط بن مُحمد، عن الأَعمش، عن أَبي صالح، عن أَبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الكَمأَة مِن المَن، وماؤُها شِفاء للعَين، والعَجوة مِن الجَنة، وهي شِفاء مِن السَّمِّ»، ومن طريق عَلي بن المَديني، عن أَسباط، وجَرير، عن الأَعمش، عن جَعفَر بن إِياس، عن شَهر بن حَوشَب، عن جابِر، وأَبي سَعيد، قالا: خَرَج النَّبي عَليه السَّلام وفي كَفِّه كَمأَة، فقال: «هَذه مِن المَن، وماؤُها شِفاء للعَين، والعَجوة مِن الجَنة وفيها شِفاء مِن السَّمِّ».

ثم أخرج العقيلي الحديث من طريق أبي الأحوص، وشَيبان، كلاهما، عن الأَعمش، عن المنهال بن عَمرو، عن عَبد الرَّحمَن بن أَبي لَيلَى، عن أَبي سَعيد، عن النَّبي عَليه السَّلام، نَحوهُ، وقال: ورواية أَبي الأَحوص وشَيبانَ أولى، قلت: ولا ذنب لأسباط في رواية هذا الحديث من الوجهين السالفين، فأما الوجه الأول فلا يثبت عن أسباط، تفرد به عنه عَبد الأَحَد بن عَبد

(١) الضعفاء للعقيلي ١/٤٥٥، ٤٥٦.

الرَّحمَن السُّلَمي، ولم أقف له على ترجمة بين يدي من مصادر، فهو في عداد المجاهيل، وقد خالفه الإمام الحافظ علي بن المديني فرواه عن أسباط عن الأَعمش، عن جَعفَر بن إياس، عن شَهر بن حَوشَب، عن جابِر، وأَبي سَعيد، والقول قول ابن المديني بلا تردد، وبهذا يكون الخطأ في هذا الوجه من عبد الأحد بن عبد الواحد الراوي عن أسباط.

وأما الوجه الآخر، فلم ينفرد به أسباط عن الأعمش، بل تابعه جرير بن عبد الحميد، عند العقيلي نفسه، وتابعه أيضا أبو خيثمة زهير بن معاوية عند النسائي في الكبرى ٨/٥٨٥ حديث رقم «٦٨٤٨»، وأبو خيثمة ثقة حافظ[١] فروياه عن الأعمش به، فالحديث عن الأعمش ثابت، وإنما العلة فيه من شهر بن حوشب وهو ضعيف[٢]، ورواه جرير أيضا عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد وجابر عند النسائي في الكبرى ٨/٥٨٥ حديث رقم «٦٨٤٩»، وعلى فرض وهم أسباط في هذا الحديث، فلا يضره، فمن ذا الذي لم يخطيء من الثقات؟.

***سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: قال لنا وكيع: إن لأسباط بن محمد القرشي ثلاثة آلاف حديث فاسمعوا منه، فذهبنا، فسمعناها منه، قال: وكان حديثه ثلاثة آلاف، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا إلا أن فيه بعض الضعف وقد حدثوا عنه، وقال ابن الجنيد، وعباس الدوري، وابن أبي خيثمة، والمفضل بن غسان الغلابي عن ابن معين: ثقة، زاد ابن الغلابي عنه: والكوفيون يضعفونه، وقال

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٥٨٨ رقم «٢٦٧٤».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/٣٨٢ رقم «١٦٦٨»، تهذيب الكمال ١٢/٥٨١ ــ ٥٨٥ رقم «٢٧٨١»، تهذيب التهذيب ٤/٣٧٠ ــ ٣٧٢ رقم «٦٢٥».

الدوري أيضا، وعثمان الدارمي عن يحيى: ليس به بأس، وزاد الدوري عنه: وكان يخطيء عن سفيان، وقال العجلي: لا بأس به، وقال يعقوب بن شيبة: كوفي ثقة صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي: صدوق، وقال أيضا: ثقة مشهور، وقال ابن حجر: ثقة ضعف في الثوري، توفي سنة مئتين، روى له الجماعة.

* **النظر في قول العقيلي:** سبق أن العقيلي قال في أسباط: يهم في الشيء، وهذا لا يقتضي إيراده في الضعفاء، فما سلم من الوهم أحد.

* **الترجيح:** الراجح في أسباط أنه ثقة، ولا عبرة بقول ابن سعد فيه بعض الضعف، وذلك لأمرين: أحدهما: أن الرجل كوفي عراقيٌّ، وقد قال ابن حجر: ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، والأمر الآخر: قال ابن حجر: ابن سعد مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد، وقال أيضا: وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي[1]، وأما تضعيف الكوفيين له ــ الذي حكاه ابن معين ــ فلا أعلم منهم أحدا، ومع ذلك فهو معارض بتوثيق الجمهور له، وهو الراجح، وأما كونه يخطيء عن سفيان كما قال ابن معين، فلا يقدح فيه ولا يزحزحه عن رتبة الثقة، فمن ذا الذي ما أخطأ من الثقات؟، وخلاصة حاله أنه ثقة.

(١) هدي الساري ص/٤٣٨، ٤٦٥، ٤٧٠.

***المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** العقيلي ذكر أن أسباطا يهم قليلا، وهذا لا يوجب إيراد الرجل في الضعفاء، فضلا عن ضعفه، ولهذا فحكم ابن حجر أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

٣ـ إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، أبو يوسف الكوفي، أخو عيسى بن يونس، وكان الأكبر(١).

روى عن جده وزياد بن علاقة وزيد بن جبير وعاصم بن بهدلة وخلق، وعنه ابنه مهدي وأبو أحمد الزبيري والنضر بن شميل وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان وجماعة.

قال العقيلي: مختلف فيه، وأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن مؤمل، عن إسرائيل، عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن، عن علي رفعه:

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٤٩٥/٨ رقم «٣٤٦٩»، تاريخ ابن معين برواية الدوري ٨/٢، ٣٦،٥٢ رقم «٢٨٥٤»، «٣٠٥٦»،«٣١٦٩»، «٣١٧٠»، «٣١٧١»، تاريخ الدارمي عن ابن معين ص/٥٩، ٧٢، ٢٣٥ رقم «٨٥»،«١٥٠»،«٩١١»، تاريخ ابن معين برواية ابن محرز ١١٧/١ رقم «٥٦٨»، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص/٩٦ رقم «٤٦١»، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال برواية ابن طهمان ص/٥٥ رقم «١١٠»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣٦٦/٣ رقم «٥٦٠٩»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٦٣ رقم «٧٧»، تاريخ ابن أبي خيثمة ٣٨٨/٢ رقم «٣٥٣١»، ٢٥٨/٣ رقم «٤٧٣٣»، الجرح والتعديل ٣٣٠/٢ رقم «١٢٥٨»،مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص/٢٠٠ رقم «١٣٤٣» الكامل لابن عدي ٣٥٥/٢ رقم «٢٣٧»، تاريخ بغداد ٤٧٦/٧ رقم «٣٤٤١»، تهذيب الكمال ٥١٥/٢ رقم «٤٠٢»، ميزان الاعتدال ٢١٢/١ رقم «٧٨٢»، سير أعلام النبلاء ٣٥٥/٧ رقم «١٣٣»، تهذيب التهذيب ٢٦١/١ رقم «٤٩٦»، تقريب التهذيب ص/١٠٤ رقم «٤٠١».

﴿وتجعلون رزقكم﴾ قال مؤمل: قلت لسفيان: إسرائيل رفعه، قال: صبيان صبيان، وروى عن محمد بن عيسى عن الفلاس قال: كان يحيى لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك، وكان عبد الرحمن يحدث عنهما، وروى عن زكريا بن يحيى عن محمد بن المثنى قال: ما سمعت يحيى بن سعيد حدث عن إسرائيل، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وروى من طريق الدوري عن ابن معين قال: كان يحيى بن سعيد لا يروي عن إسرائيل ولا عن شريك، وكان يستضعف عاصما الأحول، وكان يروي عمن دونهم مجالد بن سعيد، وروى من طريق صالح بن أحمد عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: إسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وروى من طريق الميموني عن أحمد قال: إسرائيل صالح الحديث(١).

قلت: هذه النقول التي أوردها العقيلي في ترجمة إسرائيل لا توجب إيراده في الضعفاء، لأن غاية ما فيها أمران: أحدهما: أنه أخطأ فرفع حديثا موقوفا، وما بهذا يضعف الثقة، والذي أراه أن الوهم في هذا الحديث ليس منه، وإنما هو من شيخه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي؛ وهو ضعيف، قال أحمد بن حنبل، وأبو زرعة: ضعيف الحديث، زاد أبو زرعة: ربما رفع الحديث وربما وقفه(٢).

والأمر الآخر: أن يحيى القطان ترك الرواية عنه، والقطان متعنت جدا في نقد الرجال كما سيأتي تقريره، ثم ختم العقيلي الترجمة بقول أحمد:

(١) الضعفاء للعقيلي ٤٨٦/١ـ٤٨٨ رقم «١٦٥».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥/٦ رقم «١٣٤»، تهذيب الكمال ٣٥٢/١٦ رقم «٣٦٨٤»، ميزان الاعتدال ٤٧١/٢ رقم «٤٤٨٢».

إسرائيل صالح الحديث، ولست أدري لماذا اختار هذا القول من أقوال أحمد في إسرائيل، وقد أطنب أحمد في توثيقه والثناء عليه كما سيأتي.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال محمد بن عبد الله بن أبي الثلج، عن شبابة بن سوار: قلت ليونس بن أبي إسحاق: أمل علي حديث أبيك قال: اكتب عن إسرائيل، فإن أبي أملاه عليه، وقال أحمد بن داود أبو سعيد الحداد[1] عن عيسى بن يونس: كان أصحابنا سفيان، وشريك ـ وعد قوما ـ إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق يجيئون إلى أبي، فيقول: اذهبوا إلى ابني إسرائيل، فهو أروى عنه مني وأتقن لها مني، وهو كان قائد جده، وقال عبد الرحمن بن مهدي عن عيسى بن يونس: قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق، كما أحفظ السورة من القرآن، وقال حجاج بن محمد المصيصي: قلنا لشعبة: حَدِّثْنا حديث أبي إسحاق، قال: سلوا عنها إسرائيل، فإنه أثبت فيها مني، وقال محمد بن المثنى أبو موسى الزمن: كان عبد الرحمن بن مهدي يثبت حديث إسرائيل، عن أبي إسحاق، ويقول: إنما فاتني من حديث سفيان، عن أبي إسحاق ما فاتني اتكالا مني على حديث إسرائيل[2]، وقال أبو موسى الزمن أيضا عن عَبد الرحمن بن مهدي: ما فاتني شيء من حديث سُفيان، عن أبي إسحاق إلا أني كنت أتكل عليها من قبل إسرائيل، لأنه كان يجيء بها تامة، وقال أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي: كان إسرائيل في الحديث لصا، قال ابن

---

(١) تحرف «الحداد» إلى: «الحداني» في مطبوع تاريخ بغداد، وتهذيب الكمال، وسير أعلام النبلاء، وأحمد ثقة له ترجمة في: تاريخ ابن معين برواية ابن محرز ٩٢/١ رقم «٣٥١»، الجرح والتعديل ٥٠/٢ رقم «٥٠»، تاريخ بغداد ٢٢٨/٥ رقم «٢٠٩١».

(٢) سنن الدارقطني ٣١٢/٤ رقم «٣٥١٥».

أبي شيبة لم يرد أن يذمه، وقال ابن أبي حاتم: أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي نا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصا؟ يعني أنه يتلقف العلم تلقفا؛ قلت: وهذا هو التفسير الصحيح لكلمة لص، إذ ثبت عن ابن مهدي أنه حدث عن إسرائيل، وأثنى عليه، وقد وثقه جمهور الأئمة، وورد تفسير آخر لكلمة لص، ولا يصح؛ قال الذهبي: ومن عجيب ما وقع لي ما وجدته بخط ابن عبد الهادي صاحبنا قال عثمان ابن أبي شيبة: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: إسرائيل لص يسرق الحديث، ولعله أبو إسرائيل الملائي فسقط لفظه أبي والله أعلم، قلت: إنما قال فيه ابن مهدي: لص، وبقية الكلام لعثمان بن أبي شيبة، تفسيرا لكلمة لص، وقد أخطأ فيه، إذ انصرف ذهنه إلى المعنى الظاهر لكلمة لص، ولم يتفطن للمعنى الخفي الذي أراده ابن مهدي منها، والصحيح في تفسيرها ما سبق، وقال علي بن المديني: قيل ليحيى بن سعيد القطان إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر، ثلاثمئة وعن أبي يحيى القتات، ثلاثمئة قال: لم يؤت منه أتي منهما جميعا[(١)]، وقال محمد بن الحسين بن أبي الحنين، عن أبي نعيم: إسرائيل

---

(١) تنبيه: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/٢٦٣ رقم «٤٩٥»: قال ابن أبي خيثمة قيل ليحيى – يعني ابن معين – روى عن إبراهيم بن المهاجر ثلاثمئة ... فذكر الحكاية، ثم قال: فهذا رد لتضعيف القطان له بذلك، وكذا ذكرها في هدي الساري ص/٤٠٩، ثم قال: وهو كما قال ابن معين فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التي حدثه بها إسرائيل عن أبي يحيى فظن أن النكارة من قبله وإنما هي من قبل أبي يحيى كما قال ابن معين وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم، قلت: ولا دخل لابن معين في هذه الحكاية إنما هو يحيى القطان، كذا قال ابن المديني عند البغوي في مسند ابن الجعد ص/٢٩٣ ==

أثبت من أبي عوانة، وقال ابن سعد: كان ثقة حدث عنه الناس حديثا كثيرا، ومنهم من يستضعفه، وقال عباس الدوري، عن ابن معين: إسرائيل وشريك أحب إلي من مجالد، وهو أثبت حديثًا من شريك، وكان يَحيى القطان لا يحدث عن إسرائيل، ولا عن شريك وقال يَحيى بن آدم: كنا نكتب عنده من حفظه قال يَحيى: وقد كان إسرائيل لا يحفظ، ثم حفظ بعد، وإسرائيل أثبت في أبي إسحاق من شيبان، وقال عباس أيضا عن يَحيى: زكريا وزهير وإسرائيل حديثهم عن أبي إسحاق قريب من السواء، وإنما أصحاب أبي إسحاق: سفيان، وشعبة، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، وأبو بكر بن أبي خيثمة، عن ابن معين: ثقة، وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: قلت ليحيى بن معين: أيما أثبت شريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل أقرب حديثا، وشريك أحفظ، وقال عثمان الدارمي، قلتُ ليحيى بن مَعين: شريك أحب إليك فيه، يعني في أبي إسحاق، أو إسرائيل؟ قال: شريك أحب إلي، وهو أقدم، وإسرائيل صدوق، وقال الدارمي أيضا: قلتُ ليحيى بن مَعين: يُونُس بن أبي إسحاق أحب إليك أو إسرائيل؟ فقال: كلٌ ثقة، وقال ابن محرز: وسمعت يحيى بن معين وقيل له: أبو عوانة أحب إليك أم إسرائيل قال: أبو عوانة أحب إلى منه وأثبت، وقال ابن طهمان عن ابن معين: زهير وإسرائيل وشريك وأبو عوانة هؤلاء الأربعة في أبي

==

رقم «١٩٨٥»، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٤٣٢/٣ رقم «١٩٦٥»، وابن عدي في الكامل ٣٥٦/٢، ومنشأ الوهم عند ابن حجر أن ابن أبي خيثمة ذكر الحكاية في تاريخه عن يحيى غير منسوب، فاغتر ابن حجر وظن أنه ابن معين لاختصاص ابن أبي خيثمة به، ولأنه لم يدرك القطان، وخفي عليه أن الحكاية معلقة، وقد ذكر ابن حجر الحكاية على الصواب في تهذيب التهذيب ٢٧٨/١٢ رقم «١٢٧٢»، والله أعلم.

إسحاق واحد وإسرائيل أقدم من عيسى ليس به بأس، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: ثقة، وقال محمد بن أحمد بن البراء عن علي ابن المديني: إسرائيل ضعيف، وقال حرب بن إسماعيل، عن أحمد بن حنبل: كان شيخنا ثقة، وجعل يعجب من حفظه، وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة، وقال أبو طالب: سئل أحمد: أيهما أثبت شريك، أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدي ما سمع، كان أثبت من شريك قلت: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل، لأنه كان صاحب كتاب، وقال الفضل بن زياد: قلت ــ يعني لأحمد بن حنبل ــ: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال إسرائيل قلت: إسرائيل أحب إليك من يونس؟ قال: نعم، إسرائيل صاحب كتاب قيل: شريك أو إسرائيل؟ قال: إسرائيل كان يؤدي على ما سمع، كان أثبت من شريك، ليس على شريك قياس، كان يحدث الحديث بالتوهم، وقال أبو داود: قلت لأحمد بن حنبل: إسرائيل إذا انفرد بحديث، يحتج به؟ قال: إسرائيل ثبت الحديث، كان يحيى، يعني القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء، قلت لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو شريك؟ قال: إسرائيل إذا حدث من كتابه لا يغادر، ويحفظ من كتابه، وقال محمد بن موسى بن مشيش: سئل أحمد بن حنبل، فقيل: أيما أحب إليك شريك، أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثا من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكا أضبط عن أبي إسحاق، وما روى يحيى عن إسرائيل شيئا فقيل: لم؟ فقال: لا أدري، أخبرك، إلا أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه

خلط، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: كان يَحيى بن سعيد لا يعبأ بإسرائيل، وقال البخاري: ثقة[1]، وقال العجلي: كوفي ثقة، وقال مرة: جائز الحديث، وقال يعقوب بن شيبة: صالح الحديث وفي حديثه لين وقال أيضا: ثقة صدوق، وليس بالقوي في الحديث، ولا بالساقط، وقال أبو زرعة: أثبت أصحاب أبي إسحاق الثوري وشعبة وإسرائيل، وشعبة أحب إلى من إسرائيل[2]، وقال أبو داود السجستاني: إسرائيل أصح حديثا من شريك، وقال أبو حاتم: ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق، وقال أبو عيسى الترمذي: إسرائيل ثبت في أبي إسحاق[3]، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: من المتقنين، وأورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث، ثم قال: وإسرائيل كثير الحديث، مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيره، وقد حدث عنه الأئمة، ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديث رواها، وكل ذلك محتمل، وسائر ما ذكرت من حديثه، وما لم أذكره، كلها محتملة، وأحاديثه عامتها مستقيمة، وهو من أهل الصدق والحفظ، ولإسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته وأضعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم، وحديثه الغالب عليه الاستقامة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وقال الدارقطني: إسرائيل من الحفاظ، عن أبي إسحاق[4]، وقال الحاكم: إسرائيل بن يونس بن أبي

---

(١) السنن الكبير للبيهقي ٩٢/١٤ «١٣٧٣٩».

(٢) الجرح والتعديل ٣٧٠/٤ رقم «١٦٠٩».

(٣) جامع الترمذي ص/٥٢٩ عقب الحديث رقم «١١٢٨».

(٤) العلل للدارقطني ٢١١/٧.

إسحاق الثقة الحُجَّة في حديث جدّه أبي إسحاق[1]، وقال ابن حزم: ليس بالقوي[2]، وقال أيضا: ضعيف[3]، وقال الذهبي: من ثقات الكوفيين وعلمائهم ولا سيما بجده أبي إسحاق فإنه بصير بحديثه احتج به الشيخان ووثقه الناس، وقال ابن حجر: ثقة تُكلم فيه بلا حجة.

ولد سنة مئة ومات سنة ستين ومئة، وقيل بعدها، وروى له الجماعة.

* **النظر في قول العقيلي:** إسرائيل قد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل كما ترى، ولقد أجاد العقيلي في قوله فيه في صدر ترجمته.

* **الترجيح:** إسرائيل قد اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل كما ترى، وانقسموا فيه إلى فريقين؛ فريق رآه مجروحا ضعيفا، وعلى رأسهم يحيى القطان الذي ترك الرواية عنه، وتلاه تلميذه علي بن المديني فضعف إسرائيل، وسار على دربهما ابن حزم الظاهري فقال فيه: ضعيف، وفريق وثقه واعتمده، ولم يُلتفت إلى المجرحين لإسرائيل، بل احتج به الأئمة في دواوين الإسلام؛ قال الذهبي: مشى علي خلف أستاذه يحيى بن سعيد، وقفى أثرهما أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف، وعمد إلى أحاديثه التي في الصحيحين، فردها، ولم يحتج بها، فلا يلتفت إلى ذلك، بل هو ثقة، نعم، ليس هو في التثبت كسفيان وشعبة، ولعله يقاربهما في حديث جده، فإنه لازمه صباحا ومساء عشرة أعوام، وكان عبد الرحمن بن مهدي يروي عنه ويقويه، ولم يصنع يحيى بن سعيد شيئا في تركه الرواية عنه،

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم ١٨٤/٢ عقب الحديث رقم «٢٧١٠»

(٢) المحلى ٢٨٤/١.

(٣) المصدر السابق ١١٢/٢، وضعفه في مواضع كثيرة في المحلى.

وروايته عن مجالد[١]، وقال أيضا: ولا يلتفت إلى ابن حزم في رده لحديث إسرائيل وتضعيفه[٢]، وقال ابن حجر في هدي الساري[٣] بعد حكاية أقوال الموثقين لإسرائيل: وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التي يرويها دائما لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل.

قلت: أما ترك يحيى القطان الرواية عن إسرائيل، فقد علله أحمد بن حنبل بأمرين أحدهما: قال: كان يحيى، يعني القطان يحمل عليه في حال أبي يحيى القتات، قال: روى عنه مناكير، قال أحمد: ما حدث عنه يحيى بشيء، والأمر الآخر: قال أحمد: وما روى يحيى عن إسرائيل شيئا فقيل: لم؟ فقال للسائل: لا أدري، أخبرك، إلا أنهم يقولون من قبل أبي إسحاق لأنه خلط، قلت: وعلى كلا الاحتمالين، فلا يقدح في إسرائيل ترك القطان الرواية عنه؛ لأن يحيى متعنت جدا في نقد الرجال[٤]، وأما تضعيف ابن المديني له فقد قلد فيه شيخه يحيى وهو متعنت كما سلف، وأما تضعيف

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٥٨/٧.

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص/٦٧.

(٣) ص/٤٠٩.

(٤) قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: كان يحيى بن سعيد متعنتا في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخا، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدا، فتأنَّ في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل بن يونس، وهمام بن منبه، وجماعة احتج بهم الشيخان. سير أعلام النبلاء ١٨٣/٩، وقال أيضا: إذا وثق يحيى بن سعيد شيخا، فتمسك به، أما إذا لين أحدا، فتأن في أمره، فإن الرجل متعنت جدا قد لين مثل إسرائيل، وغيره من رجال الصحيح. تاريخ الإسلام للذهبي ١٢٤٩/٤ رقم «٣٤٨».

ابن حزم له؛ فلا عبرة به[1]، لمخالفته جمهور الأئمة الذين وثقوا إسرائيل وقبلوه واعتمدوه، وقولهم هو الراجح المعتمد بيد أنهم اختلفوا في حديثه عن جده؛ فذهب الجمهور إلى أن إسرائيل ثبت في جده؛ وقد تقدم هذا عن شعبة، وابن مهدي، وأبي زرعة، وأبي حاتم الرازيان، والترمذي، وابن عدي، والدارقطني، والحاكم، وذهب أحمد بن حنبل، وغيره إلى أنه لين في جده، لأنه سمع منه بآخرة، وقد رجح الذهبي القول الأول فقال: هذا أنا إليه أميل مما تقدم، فإن إسرائيل كان عكاز جده[2]، قلت: وهذا القول هو الصحيح؛ لأنه رأي الجمهور، ومنهم أبو حاتم، وهو من المتعنتين في النقد فلا يعدل عن قوله إلا بدليل، وخلاصة القول في إسرائيل أنه ثقة متقن ثبت في جده.

المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر: العقيلي لم يجزم في إسرائيل بشيء، وإنما ذكر أنه مختلف فيه، أما ابن حجر فجزم بتوثيق الرجل، فأصاب، وأجاد.

٤ـ الحسين بن ذكوان المعلِّمُ العَوْذِيُّ البصري المُكْتِب[3].

(١) قال الحافظ ابن حجر: ابن حزم كان واسع الحفظ جدا إلا أنه لثقته بحافظته كان يهجم بالقول في التعديل والتجريح وتبيين أسماء الرواة فيقع له من ذلك أوهام شنيعة. لسان الميزان ٤٨٩/٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٥٩/٧.

(٣) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٢٧٠/٩ رقم «٤٠٧١»، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص/٨٢ رقم «٢٤١»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٩٠ رقم «٢٣٠»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/١٢٢ رقم «٢٩٦»، علل الترمذي الكبير ص/٣٩١، الجرح والتعديل ==

روى عن عطاء، ونافع، وقتادة، ويحيى بن أبي كثير، وعدة وعنه إبراهيم بن طهمان، وشعبة، وابن المبارك، ويحيى القطان، وغيرهم.

قال العقيلي: ضَعيف، مُضطَرِب الحَديث[1]، ثم أخرج عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبي بكر بن خلاد، قال: سمعت يحيى ــ يعني ابن سعيد القطان ــ وذكر أحاديث حسين المعلم، فقال: فيه اضطراب، وروى العقيلي عن محمد بن عيسى الهاشمي أحد الثقات، عن صالح بن أحمد، عن علي ابن المديني، قال: قلت ليحيى بن سعيد: إن يزيد بن هارون روى عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رجلا تزوج امرأة على عمتها، فقال يحيى: كنا نعرف حسينا، يعني: المعلم بهذا الحديث المرسل، وروى هذه الحكاية ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص/٢٣٦ عن صالح به، وهذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في السنن في أبواب النكاح باب ما جاء في النهي عن أن يخطب الرجل

==

٥٢/٣ رقم «٢٣٣»، مشاهير علماء الأمصار ص/١٨٤ رقم «١٢١٢»، سؤالات مسعود السجزي للحاكم ص/٢١٠ رقم «٢٦٩»، الضعفاء لابن الجوزي ٢١٢/١ رقم «٨٨٢»، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٠٧/٨ رقم «٧٨١»، تهذيب الكمال ٣٧٢/٦ رقم «١٣٠٩»، تاريخ الإسلام للذهبي ٨٤٦/٣ رقم «٩٥»، سير أعلام النبلاء ٣٤٥/٦ رقم «١٤٧»، ميزان الاعتدال ٤٨٨/١ رقم «١٩٠٩»، المغني في الضعفاء ٢٦٢/١ رقم «١٥٢٣»، ديوان الضعفاء ص/٨٧ رقم «٩٧٩»، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ص/١٧١ رقم «٨٨»، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص/٨٤ رقم «٢٨»، التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ص/١٤٣ رقم «٦٩»، تهذيب التهذيب ٣٣٨/٢، رقم «٥٩٩»، تقريب التهذيب ص/١٦٦ رقم «١٣٢٠».

(١) الضعفاء للعقيلي ١٤٤/٢ رقم «٣٠١».

على خطبة أخيه ١٧٨/١ حديث رقم «٦٤٩» عن يزيد بن هارون، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب النكاح باب في المرأة تنكح على عمتها أو خالتها ٢٢١/٧، ٢٢٢ حديث رقم «١٧٠٣٨» عن أبي أسامة ــ واللفظ لابن أبي شيبة ــ كلاهما عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى خَالَتِهَا، فَضَرَبَهُ عُمَرُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا»، وقول يحيى القطان: كنا نعرف حسينا، بهذا الحديث المرسل، ليس جرحا في حسين ولا قدحا فيه مطلقا بل أراد القطان أنهم كانوا يعرفونه برواية هذا الحديث المرسل، فالرجل ليس له فيه عندهم إلا الرواية، وأراد يحيى بالمرسل هنا المنقطع؛ كما هو مذهب جماعة من حفاظ الحديث ونقاده[١]، وإنما قال يحيى ذلك بسبب رواية الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ فبعض الحفاظ كانوا يرونها منقطعة غير متصلة، ولهذا ضعفوها؛ ومنهم يحيى القطان؛ فقد أخرج العقيلي في الضعفاء رقم «١٢٨٥»، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل٢٣٨/٦ رقم «١٣٢٣»، وابن عدي في الكامل٥٣٩/٧، ٥٤٠ رقم «١٢٨٤» ثلاثتهم في ترجمة عمرو بن شعيب من طريق صالح بن أحمد عن علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: حديث عمرو بن شعيب عندنا واه، وسقط من مطبوع الجرح والتعديل لفظ «حديث»، وسبب الانقطاع عندهم في حديث عمرو عن أبيه عن جده أن عمرا لم يسمع من أبيه شيئا، وإنما كان يروي عنه وجادة؛ قال ابن أبي خيثمة سَمِعْتُ هارون بن مَعْروف يقول: عَمْرو بن شُعَيْب لم يسمع من أبيه شيئًا إنما وجده في كتاب

(١) ينظر في ذلك: معرفة علوم الحديث للحاكم ص/٢٧، الكفاية للخطيب ص/٢١، ٣٨٤.

أبيه، وقيل أيضا: إن مرجع الضمير في قوله: «عن جده» يرجع إلى شعيب؛ وجده هو عبد الله بن عمرو، ولم يسمع شعيب من جده عندهم، إنما كان يروي عنه بالوجادة، قال ابن معين: ما روى عمرو عن أبيه عن جده لا حجة فيه، وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل وَجَدَ شعيب كتب عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عن جده إرسالا، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها، وقال أحمد بن حنبل: يقال إن شعيبا حدث من كتاب جده ولم يسمعه منه، وقيل: إن الضمير في قوله «عن جده» يرجع إلى عمرو؛ وجده هو الأدنى؛ محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، ولم يصح له سماع من النبي ﷺ، كما قال الحفاظ، وبهذا يكون حديثه مرسلا، وأما الذين صححوا حديث عمرو عن أبيه عن جده أو حسنوه، فيرون أن الضمير في قوله «عن جده» يرجع إلى شعيب وجده هو عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد صح سماع شعيب من جده عندهم، وصح سماع عمرو من أبيه شعيب(١)، ولقد فهم العقيلي أن هذه الحكاية عن يحيى القطان فيها طعن في حسين المعلم فساقها في ترجمته، وليس كذلك كما ذكرت.

وقد فهم الحافظ شمس الدين الذهبي من كلام يحيى القطان أن حسينا المعلم روى هذا الحديث موصولا عن النبي ﷺ، وغيره من الحفاظ أرسلوه، فقال رحمه الله: وذكر له العقيلي حديثا واحدا، تفرد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ماذا؟ فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبدا، فقد غلط شعبة

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة ٢٣٩/٢ رقم «٢٦٦٨» الثقات لابن حبان ٣٥٧/٤، ٤٣٧/٦، المجروحين لابن حبان ٧٢/٢، تاريخ دمشق ٧٥/٤٦ رقم «٥٣٥٢»، تهذيب الكمال ٦٤/٢٢ رقم «٤٣٨٥»، تهذيب التهذيب ٤٨/٨ رقم «٨٠».

ومالك، وناهيك بهما ثقة، ونبلا، وحسين المعلم ممن وثقه يحيى بن معين، ومن تقدم مطلقا، وهو من كبار أئمة الحديث، وقال أيضا: وذكر له العُقَيلي حديثا واحدا غيره يرسله، فكان ماذا، فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث؟ أشعبة؟ أمالك؟! قلت: وهم الذهبي في رده على العقيلي، فحسين المعلم ما وصل الحديث، وما خالفه أحد فأرسله، إنما هو حديث موقوف أعله القطان بالانقطاع لأنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي عند القطان منقطعة، كما تقدم ومنشأ الوهم في إيراد العقيلي لهذا الحديث في الترجمة ظنا منه أن القطان انتقده على حسين المعلم، وليس كذلك، كما سلف، فلا ذنب لحسين المعلم فيه.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال ابن سعد، والبخاري، والعجلي، وأبو حاتم الرازي، والبزار، والنسائي: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة، وعثمان الدارمي، وابن طهمان عن ابن معين: ثقة، زاد ابن طهمان عن ابن معين: لَيْس به بأْس، وقال أبو حاتم: سألت على ابن المديني من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير؟ قال: هشام الدستوائي، قلت: ثم من؟ قال: ثم الأوزاعي، وحسين المعلم، وقال أبو زرعة الرازي: ليس به بأس، وقال ابن حبان: من حفاظ أهل البصرة وقرائهم، وقال الدارقطني: مِن الثقَات، وقال أيضا: حسين المعلم، وسعيد الجريري وكهمس بن الحسن كلهم ثقات(1)، وقال الحاكم أبو عبد الله: ثقة مأمون، وقال البيهقي: حجة(2)، وقال ابن الجوزي: ثقة، وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، وذكر فيه قول يحيى القطان، والعقيلي، ولم يذكر قولا واحدا في توثيقه،

---

(1) سنن الدارقطني/٤٩٩ حديث رقم «١٠٤١»، ٣/٤٥٩ حديث رقم «٢٩٦٧».

(2) السنن الكبير ١٢/٣٣١.

وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق كما قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي[1]، وقال الذهبي: ثقة حجة حديثه في الكتب لينه العقيلي بلا حجة، وقال في موضع آخر: أحد الثقات والعلماء، ضعفه العُقَيلي بلا حجة، وقال أيضا: ثِقَة جليل ضعفه الْعقيلِيّ بِلَا حجه، وقال مغلطاي وزعم بعض المصنفين من المتأخرين أن تضعيف العقيلي للمعلم بلا حجة، وما درى ـــ غفر الله لنا وله ـــ أنه ذكر حجته، قلت: هي حجة داحضة، كما سيأتي، وأظن أن مغلطاي قصد بكلامه الحافظ الذهبي، ولقد أصاب الذهبي في قوله، وأجاد، وأفاد، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم.

مات حسين المعلم سنة خمس وأربعين ومئة، وروى له الجماعة.

* **تنبيه:** قال أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح في ترجمة الحسين بن ذكوان المعلم[2]: قال أبو بكر: سمعت ابن معين يقول: حسين بن ذكوان واسطي روى عنه هشيم والواسطيون ضعيف، قال الباجي: وكأن الواسطي غير هذا البصري، قلت: هو غيره قطعا، فالحسين بن ذكوان المعلم ثقة، وأما الحسين بن ذكون الواسطي فضعيف، وقد فرق بينهما الخطيب في تالي تلخيص المتشابه[3]، أما الحسين بن ذكوان المعلم، فما ضعفه ابن معين مطلقا بل وثقه، كما سلف.

* **النظر في قول العقيلي:** لقد تعنت العقيلي في تضعيفه لحسين المعلم، إذ اعتمد على تليين القطان له، وقد خالفه جمهور الأئمة، فوثقوا حسينا،

---

(١) ميزان الاعتدال في ترجمة أَبَان بن يزيد العطار رقم «١٩» ١/٥٧.

(٢) ١/٤٩٤ رقم «٢٣٩».

(٣) ١/٢٤٦، ٢٤٧ رقم «١٤٢»، «١٤٣».

والقطان متعنت جدا في نقد الرجال، فقوله مرجوح، واستند العقيلي أيضا إلى الحكاية الواردة عن القطان في صدر الترجمة، وتقدم أنها لا تفيد الطعن في حسين.

* **الترجيح:** الراجح في الراوي جانب التعديل؛ لأنه قول الجمهور، وقول يحيى القطان مرجوح لتعنته في نقد الرجال كما سلف، وقول أبي زرعة الرازي وإن كان تعديلا إلا أنه مرجوح أيضا لمخالفته قول الجمهور الذين وثقوا حسينا، وخلاصة القول في الرجل أنه ثقة.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** تعنت العقيلي فجرح حسينا المعلم، وحجته داحضة، وأما ابن حجر فأنصف الرجل، لكنه ذيل حكمه عليه بقوله: ربما وهم، وهو حشو من القول، لأن الثقة يهم، كما تقرر، فالرجل ثقة مطلقا كما سلف، والله أعلم.

٥ــ سيف بن سليمان، ويقال ابن أبي سليمان المخزومي مولاهم أبو سليمان المكي[١].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٥٥/٨ رقم «٢٤٥٢»، تاريخ ابن معين برواية الدوري ٧٧/١ رقم «٤١٠»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢٦٠/٣ رقم «٥١٤٨»، أحوال الرجال للجوزجاني ص/١٨٨ رقم «٣٤٥»، المعرفة والتاريخ للفسوي ٢٠٧/٢، الجرح والتعديل ٢٧٤/٤ رقم «١١٨٥»، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ص/١٧٦ رقم «١١٥٦»، الكامل لابن عدي ٢١/٦ رقم«٨٥٤»، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص/١٥٣ رقم «٤٧٢»، سؤالات البرقاني للدارقطني ص/٨٣ رقم «١٩٨»، تهذيب الكمال ٣٢٠/١٢ رقم «٢٦٧٤»، تاريخ الإسلام للذهبي٨٩٠/٣ رقم «٢٠٦»، سير أعلام النبلاء ٣٣٨/٦ رقم «١٤٠»، ميزان الاعتدال ==

روى عن مجاهد بن جبر، وقيس بن سعد المكي، وأبي أمية البصري وغيرهم، وعنه الثوري ويحيى القطان ووكيع وآخرون.

أخرج العقيلي في الضعفاء[1] من طريق سيف بن سليمان، عن قيس بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد[2]، ثم روى العقيلي عن أحمد بن زكير، قال: قال لنا إبراهيم بن سليمان: سيف بن سليمان كذاب، شهد عندي شاهدان على يحيى بن معين،

==

للذهبي ٢/٢٣٥ رقم «٣٤٦٤»، تهذيب التهذيب ٤/٢٩٤ رقم «٥٠٥»، تقريب التهذيب ص/٢٦٢رقم «٢٧٢٢».

(١) ٣/١٤٣ رقم «٦٩٥».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الأقضية ٥/١٢٨ حديث رقم «١٧١٢» من طريق زيد بن الحباب، وأبو داود في السنن في كتاب الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد ص/٧٦٩ حديث رقم «٣٦٠٨» من طريق زيد بن الحباب، وابن ماجه في السنن في أبواب الشهادات باب القضاء بالشاهد واليمين ٢/٦٣٠ حديث رقم «٢٤٨١» من طريق عبد الله بن الحارث المخزومي، والنسائي في السنن الكبرى في كتاب القضاء باب الحكم باليمين مع الشاهد الواحد ٨/١٩٧ حديث رقم «٦١٨١» من طريق عبد الله بن الحارث المخزومي، كلاهما عن سيف به، وأخرجه أبو داود في السنن في كتاب الأقضية باب القضاء باليمين والشاهد ص/٧٦٩ حديث رقم «٣٦٠٩» من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار به بمعناه، وقال النسائي: هذا إسناد جيد، وسيف ثقة، وقيس ثقة، وقال يحيى بن سعيد القطان: سيف ثقة، وروى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قضى باليمين مع الشاهد، ومحمد بن مسلم ليس بذلك القوي، ورواه إنسان ضعيف، فقال: عن عمرو بن دينار، عن محمد بن علي مرسل، وهو متروك الحديث، ولا يحكم بالضعفاء على الثقات.

وابن نمير، أن سيف بن سليمان كذاب، وأخرج عن عبد الله بن أحمد عن أبيه قال: سيف بن سليمان، وزكريا بن إسحاق، وإبراهيم بن نافع، وأصحاب ابن أبي نجيح، قدرية عامتهم، ولكن ليس هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شبل[1] لا أدري، وسيف، وشبل، وزكريا، ما أقربهم، ثم قال العقيلي: وإبراهيم بن سليمان الذي حدثنا عنه أحمد بن زكير، كان من أصحاب الحديث، مصري، فإن كان صح عنده هذه الرواية، عن يحيى، وابن نمير، فالجرحة أولى.

قلت: أما الحديث فقد صححه مسلم، وجود النسائي إسناده كما تقدم، وأعله بعض النقاد، فقال الدوري عن ابن معين: حديث ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين ليس بمحفوظ[2]، وقال البخاري: عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث[3]، قلت: لم يتفرد به سيف، بل تابعه متابعة قاصرة محمد بن مسلم الطائفي، وهو صدوق[4]، فرواه عن عمرو بن دينار به كما سلف، فلا يتوجه الطعن في سيف بروايته لهذا الحديث لثقته، ولعدم تفرده به.

---

(١) تحرف شبل في مطبوع الضعفاء للعقيلي ١٤٤/٣ رقم «٦٩٥» إلى «شيئا»، والتصويب من العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢٦٠/٣ رقم «٥١٤٨».

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري ١٦٩/١ رقم «١٠٧٦».

(٣) علل الترمذي الكبير ص/٢٠٤ حديث رقم «٣٦١».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٧٧/٨ رقم «٣٢٢»، تهذيب الكمال ٤١٢/٢٦ رقم «٥٦٠٤».

وأما ذكر أحمد له في القدرية، فقد وافقه عليه غير واحد من العلماء، فهو قدري المذهب، ولا يوجب هذا إيراده في الضعفاء؛ لإطباق الأئمة على توثيقه، كما سيأتي.

وأما تكذيب إبراهيم بن سليمان لسيف، فمردود عليه، فمن إبراهيم بن سليمان حتى يقبل هذا منه وإن عرفه العقيلي، ومن هذان الشاهدان؟ اللذان شهدا على ابن معين وابن نمير بأنهما كذبا سيفا، وكيف يصح عنهما هذا الجرح الشديد بنقل رجلين مبهمين، غير معروفين، وأين كان الثقات من أصحاب ابن معين وابن نمير حتى يتفرد عنهما هذان المبهمان بهذا النقل الغريب، والجرح الشديد، وقد روى عباس الدوري عن ابن معين أنه قال: سيف بن سليمان وزكريا بن إسحاق قدريان(١)، فإن كان سيف عند ابن

---

(١) قدريان؛ منسوبان إلى القدرية؛ وهي فرقتان؛ الأولى: وتتلخص فريتهم في زعمهم أن الله تعالى لم يقدِّر أفعال العباد سلفا ولم يعلمها ولم يكتبها في اللوح المحفوظ، وأن الأمر أُنُف أي مستأنف؛ لم يسبق به قدر، وأن العباد مستقلون بخلق أفعالهم؛ وقد انقرض الظالمون القائلون بهذا، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، والثانية: وهم جمهور القدرية؛ وهم يقرون بالعلم المتقدم، والكتاب السابق، لكنهم انقسموا إلى قدريتين؛ إحداهما: القدرية الذين خالفوا السلف في زعمهم أن أفعال العباد كلها خيرها وشرها مقدورة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال فهم يقولون: أفعال العباد خيرها وشرها ما شاءها الله، ولا خلقها، وإنما خلقها الإنسان، ويقولون: إن مشيئة الله عامة إلا أفعال العباد، وخلق الله لكل شيء عام إلا أفعال العباد خيرها وشرها، والأخرى: القدرية الذين قالوا: إن الله قدّرَ الْخَيْر وَلَمْ يُقَدِّرِ الشَّرّ، وأثبتوا أن الله يخلق الخير، والعباد يخلقون الشر، وقالوا: الخير من الله والشر من الإنسان، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى مَذْهَبِ الْمَجُوسِ الثَّنَوِيَّةِ الَّذِينَ أثبتوا خالقين خالقا للخير وخالقا للشر، قبحهم الله تعالى، وقد خالفوا السلف أيضا، وكلام هاتين القدريتين مع كونه باطلا أخف من المذهب الأول. ==

معين كذابا، فلماذا لم يكذبه في رواية الدوري عنه؟، وفوق ذلك فشيخ العقيلي مستور[1]، فلا حجة فيما رواه، فسقط تعلق العقيلي بهذه الحكاية الباطلة.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال يحيى بْن سَعِيد القطان: كَان عندنا ثبتا ممن يصدق ويحفظ، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال علي بن المديني: ثقة، وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثقة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: سيف اختلفوا فيه ابن سليمان أو ابن أبي سليمان ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شبل ثقة، هؤلاء ما أقربهم سيف، وزكريا، وشبل، وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شبل لا أدري، وقال ابن عمار: ثقة، وذكر الجوزجاني سيفا فيمن يتكلمون في القدر، وقال العجلي: ثقة، وقَال أبو عُبَيد الآجري: سألت أَبَا داود عَنْهُ، فقال: ثقة قلت: يرمى بالقدر قال: أعلمه، وقَال أَبُو حاتم: لا بأس به، وقال يعقوب بن سفيان: عبد الله بن أبي نجيح، وسيف بن سليمان، وزكريا ابن إسحاق متهمون بالقدر، وقَال أَبُو زُرْعَة الدمشقي: ثبت، وقال أبو بكر البزار: ثقة، وقَال النَّسَائي: ثقة ثبت، وقال في موضع آخر: ثقة[2]، وقال الساجي: أجمعوا على أنه صدوق ثقة غير أنه اتهم بالقدر، وقال ابن حبان: من متقني أهل مكة، وقال ابنُ عَدِي: حديثه ليس بالمنكر وأرجو أنه لا بأس

==

الفرق بين الفرق للبغدادي ص/١١٤، ١١٥، الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٣/٨١ ـــ ١٣٦، الملل والنحل ١/٤٥، مختصر معارج القبول ص/٧٥، ٧٦.

(١) ترجمته في: الإكمال لابن ماكولا ٤/٩١.

(٢) السنن الكبرى ٨/١٩٧ عقب حديث رقم «٦١٨١».

به، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الحاكم: ثقة مأمون(١)، وقال ابن حزم: أصحاب أبي حنيفة يضعفون سيف بن سليمان، وهو ثقة(٢)، وقال البيهقي: سيف بن سليمان المكي من الثقات الذين احتج بهم البخاري ومسلم وغيرهما ممن جمع الصحيح(٣)، وقال أيضا: ثقة ثبت عند أئمة أهل النقل(٤)، وقال الذهبي: كان ثقة في نفسه، إلا أن يحيى بن معين رماه بالقدر، وتعنت ابن عدي بذكره في الكامل، وقال أيضا: أحد الثقات، حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف، وقال ابن حجر: أحد الْأَثْبَات(٥)، وقال أيضا: ثقة ثبت رمي بالقدر.

مات بعد سنة خمسين ومئة، وروى له الجماعة سوى الترمذي.

* **تنبيه:** قال الجصاص: سيف بن سليمان ضعيف، لا يحتج بروايته في إثبات السنن(٦)، قلت: وهذه جرأة شديدة منه، وخوض فيما لا علم له به، فإذا لم نحتج بسيف بن سليمان في إثبات السنن فبمن نحتج؟!، أنحتج بإمامه، وأمثاله من الضعفاء، أم نحتج بالكذابين والهلكى، أم بالمستورين والمجهولين، فلم يبق بعد الثقات أحد غيرهم، أفلا تتق الله يا رجل، أتتطاول على ثقة ثبت، وتنادي بترك الاحتجاج بحديثه، وهو عندنا أوثق منك ومن فقهاء مذهبك قاطبة، ومن أنت حتى تتكلم في الثقات المتقنين

(١) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ٤٧٣/٧.

(٢) المحلى بالآثار ٤٩١/٨.

(٣) معرفة السنن والآثار ٤٠١/٧.

(٤) السنن الكبير ٥٠٢/٢٠.

(٥) هدي الساري ص/٤٢٩.

(٦) شرح مختصر الطحاوي للجصاص ٨٣/٨.

والأثبات الضابطين، أمثال سيف، فليس هذا شأنك ولا تلك بضاعتك، فالزم فنك تسلم، فللحديث جهابذة متقنون، وحفاظ مبرزون، أفنوا أعمارهم في طلبه وتحصيله وتعلمه وتعليمه، وتكلموا في الرجال بعدل وإنصاف، نصيحة للمسلمين، وصيانة للدين، وردا على الكذابين، وذبا عن سنة خاتم المرسلين ﷺ

وَلِلْحَدِيثِ رِجَالٌ يُعْرَفُونَ بِهِ   وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابٌ

وكلام الجصاص في سيف يتنزل على أوجه؛ أحدها: إما أن يكون لعدم معرفته بضبط سيف وإتقانه، وإن ثبت هذا، فالجصاص معذور، فليس هو من أهل الحديث بل صاحب فقه، وغاية ما عنده أن يسند حديثا هنا أو هناك، أما أن يتكلم في الحديث ورجاله فيصحح ويضعف، ويجرح ويعدل، فليس هذا عمله، ولا تلك صناعته، وإن فعل فستكثر سقطاته، وتزيد فلتاته، كما وقع له هنا، إذ ضعف سيفا بغير علم وغير العالم بالفن لا يميز بين الثقة والضعيف، قال أبو الطيب المتنبي:

وَمَن يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ   يَجِد مُرّاً بِهِ الماءَ الزُلالا

وقال غيره:

قد تُنْكِرُ العيْنُ ضَوْءَ الشّمْسِ من رَمَدٍ   ويُنْكِرُ الفَمُّ طَعْمَ الماءِ من سَقَمٍ

والوجه الثاني: أن يكون بنى تضعيفه للرجل على ذكر العقيلي له في الضعفاء، وهذا غلط منه فليس كل من ذكر في كتب الضعفاء ضعيفا، بل فيها جماعة من الثقات، كسيف وغيره، يدرك ذلك من له أدنى ممارسة لهذا الفن، والوجه الثالث: أنه تكلم في سيف بعصبية وهوى؛ وهذا ما لا

أظن سواه، فسيف بن سليمان روى حديث القضاء باليمين مع الشاهد، وهو يخالف مذهب الحنفية في تلك المسألة، فلهذا ضعفه الجصاص، ولو تكلم فيما يدري ويفهم لكان أسلم له من كلامه فيما لا يعلم، وما وضع هذا سيفا بل الجصاص كما قال الشاعر:

كناطحٍ صَخْرةً يَوْماً لِيَفلِقَها   فلمْ يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

وقال آخر:

يا ناطـــح الجـــبل العالي ليكلـــمه   أشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

وإنما أطلت النفس في هذا الموضع دفاعا عن سيف بن سليمان، وخشية أن يقف أحد يوما على كلام الجصاص، فيعتقد صحته، وما هو بصحيح بل ضعيف مردود.

* **النظر في قول العقيلي:** جعل العقيلي ترجيح طعن إبراهيم بن سليمان في سيف متوقفا على صحة الرواية عن ابن معين، وابن نمير، وهو يعلم أنها لا تصح، ولو صحت عنده لجزم بتكذيب سيف، فكأنه توقف في الحكم عليه.

الترجيح: الراجح في سيف جانب التعديل، ولا يصح تكذيبه، والذين عدلوه منهم من وثقه؛ وهم جمهور العلماء ومنهم من قال: لا بأس به؛ وهو أبو حاتم ومنهم من قال: أرجو أنه لا بأس به؛ وهو ابن عدي، وقوله دون قول أبي حاتم، والراجح قول الجمهور، وأما قول أبي حاتم فمرجوح لأنه

متعنت[1]، وكذا قول ابن عدي فيه مرجوح؛ لمخالفته قول الجمهور، وخلاصة القول في الراوي أنه ثقة ثبت رمي بالقدر.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** العقيلي لم يجزم في الرجل بشيء، ولهذا كان حكم ابن حجر أوفق من كلام العقيلي، والله أعلم.

٦ـ أَبُو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الحناط المقريء، مولى واصل بْن حيان الأسدي الأحدب، قيل: اسمه محمد، وقيل: شعبة، وقيل: غير ذلك، والصحيح أن اسمه كنيته[2].

---

(١) قال الحافظ الذهبي: إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٠.

(٢) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٨/٥٠٨ رقم «٣٥١٧»، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١/٢٧٢ رقم «١٧٩٧»، ٢/٥٢ «٣١٦٧»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٥٢ ، ١٠١، ١٠٢رقم «٥٣»، «٥٤»، «٢٨٨»، معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ١/٦٩، ٨٢ رقم «١٥٤»، «٢٥٥»، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ص/٣٤، ٣٩ رقم «٢٥»، «٤٤»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص/٩٢،٩٣ «٢٠٩»، «٢١٠»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٩٢ رقم «١٩١٣»، سؤالات الآجري لأبي داود ١/١٧٣، ٢٢٩، ٢٩٨رقم «٩٣»، «٢٧٤»، «٢٧٥»، «٤٧٥»، المعرفة والتاريخ للفسوي ٢/١٧٢، الجرح والتعديل ٩/٣٤٨ رقم «١٥٦٥»، الكامل لابن عدي ٦/١٤٠ رقم «٨٩١»، الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٢/١٤٢، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ١/٤٤٦ رقم «٤٤٧»، تاريخ بغداد ١٦/٥٤٢ رقم «٧٦٥٠»، تهذيب ==

روى عن أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين عثمان بن عاصم، وغيرهم، وعنه الثوري، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، وآخرون.

قال العقيلي: يروي أبو بكر عن البصريين عن حميد، وهشام أحاديث مناكير، ويخطيء على الكوفيين خطأً كثيرا[1]، وأخرج عن زكريا بن يحيى، عن محمد بن المثنى، قال: ذكرت لعبد الرحمن بن مهدي حديث أبي بكر بن عياش، عن منصور، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، قال: قال عمر: «لا تقطع الخمس إلا في خمس»[2]، وحديث مُطَرِّف عن الشعبي، قال: قال عمر: «لا يرث قاتلٌ، خطأً ولا عمدا»[3]، حدثنا بهما أبو

==

الكمال ١٢٩/٣٣ رقم «٧٢٥٢»، تاريخ الإسلام ١٢٦١/٤ رقم «٣٧٠»، ميزان الاعتدال ٢١٩/٥ رقم «٩٤٣٦»، المغني في الضعفاء ٥٧٢/٢ رقم «٧٣٤٧»، ديوان الضعفاء ص/٤٥٤ رقم «٤٨٧٧»، من تكلم فيه وهو موثق ص/٥٦٨ رقم «٣٩٩»، تهذيب التهذيب ٣٤/١٢ رقم «١٥١»، تقريب التهذيب ص/٦٢٤ رقم «٧٩٨٥».

(١) الضعفاء للعقيلي ١٩٣/٣ رقم «٧١٨».

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في العلل ٤٦٨/١، ٤٦٩ رقم «١٠٧٩» عن أبي بكر بن عياش به، وابن المنذر في الأوسط في كتاب أحكام السراق باب ذكر اختلاف أهل العلم في القدر الذي يجب فيه قطع يد السارق ٢٨٠/١٢ حديث رقم «٩٠١٤» من طريق منصور بن أبي مزاحم عن أبي بكر بن عياش به، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الحدود باب في السارق من قال: يقطع في أقل من عشرة دراهم ٣٧٠/١٤ حديث رقم «٢٨٦٨١» من طريق قتادة، وأحمد في العلل ٤٦٩/١ «١٠٨٠» من طريق إسماعيل، كلاهما عن سعيد بن المسيب به، والمعنى: لا تقطع اليد إلا في سرقة خمسة دراهم.

(٣) أخرجه الدارمي في كتاب الفرائض باب ميراث القاتل ٤٧٩/٢ حديث رقم «٣٠٨٥» عن زكريا بن عدي عن أبي بكر بن عياش به، وهو منقطع؛ قال أبو زرعة

==

بكر بن عياش جميعا، فقلت: أيهما أنكر عندك؟ وكان حديث مُطَرِّف عندي أنكر، فقال: حديث منصور، فقال عبد الرحمن: وقد سمعتهما منه منذ أربعين سنة، وروى العقيلي عن محمد بن عيسى، عن عمرو بن علي، قال: كان يحيى بن سعيد إذا ذُكر عنده أبو بكر بن عياش كَلَحَ وجهه، وأعرض، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وأخرج من طريق صالح بن أحمد عن علي ابن المديني، عن يحيى القطان قال: لو كان أبو بكر بن عياش بين يدي ما سألته عن شيء، وإسرائيل فوق أبي بكر بن عياش، وروى العقيلي عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال: أبو بكر بن عياش، ثقة، وربما غلط، وعن عبد الله قال: سئل أبي عن حديث أبي حصين: دخلت مع عمي على ابن عباس، فقال: كذا، قال أبو بكر بن عياش، نرى أنه وهم، رواه غيره، أظنه الثوري، قال: عن سعيد بن جبير، قال: دخلت مع عمي على ابن عباس، وعن عبد الله قال: وسمعت أبي يقول: كان يحيى بن سعيد ينكر حديث أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: ذكر عند عبد الله بن مسعود امرأة، فقالوا: إنها تغتسل يا أبا عبد الرحمن، ثم تَوَضَّأُ، فقال: أما إنها لو كانت عندي لم تفعل ذلك، قال أبي: أنكر يحيى هذا الحديث، قال أبي: لم يروه عن أبي إسحاق، غير أبي بكر بن عياش، نراه وهم، إنما هذا يرويه الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، وروى العقيلي عن أحمد بن محمود عن عثمان بن سعيد قال: سمعت ابن نمير يضعف أبا بكر بن عياش في الحديث، قلت: كيف حاله في الأعمش؟ قال: هو ضعيف الحديث في الأعمش وغيره.

==

وأبو حاتم الرازيان: الشعبي عن عمر مرسل. المراسيل لابن أبي حاتم ص/١٦٠ رقم «٥٩٢».

وأخرج العقيلي حديثا منكرا من طريق أحمد بن يونس، عن أبي بكر بن عياش، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: أتى رجل أهله، فرأى ما بهم من الحاجة، قال: فخرج إلى البرية، ... فذكر قصة، وفي آخره: فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لو تركها لدارت، أو لطحنت إلى يوم القيامة»(١)، وأخرج العقيلي في آخر الترجمة من طريق بكر بن عبد الله المزني، عن نفيع أبي رافع الصائغ، عن أبي هريرة: أن رجلا مؤمنا كانت تحته امرأة مؤمنة، وذلك في بني إسرائيل، وأنهم أصبحوا يوما وليس عندهم طعام،... فذكر القصة موقوفة على أبي هريرة، ثم قال العقيلي: وهذا أولى من حديث أبي بكر بن عياش، قلت: وهو كما قال، فالطريق الأخير الذي ساق منه العقيلي القصة صحيح، وأبو هريرة ﷺ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢١٩٥/٤ حديث رقم «١٨٠٨» عن أسود بن عامر، وإبراهيم الحربي في إكرام الضيف ص/٤٨ حديث رقم «٨٣» عن أحمد بن يونس، والبزار في مسنده ٣١١/١٧ حديث رقم «١٠٠٧٣» والطبراني في المعجم الأوسط ٣٧٠/٥، ٣٧١ حديث رقم «٥٥٨٨» والبيهقي في شعب الإيمان في الثالث عشر من الشعب؛ وهو باب في التوكل بالله عز وجل والتسليم لأمره ١١٦/٢ حديث رقم «١٣٣٩» وفي دلائل النبوة في باب ما جاء في دعاء المرأة بالرزق ١٠٥/٦ ثلاثتهم من طريق أحمد بن يونس كلاهما ــ أسود وأحمد ــ عن أبي بكر بن عياش به بمعناه، وعند أحمد فيه زيادة، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام إلا أبو بكر بن عياش، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سيرين إلا هشام بن حسان، ولا عن هشام بن حسان إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به أحمد بن يونس، وأخرجه أحمد في المسند ١٩٧٧/٤، ١٩٧٨ حديث رقم «٩٥٨٠» من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة بمعناه، والبيهقي في دلائل النبوة في باب ما جاء في دعاء المرأة بالرزق ١٠٥/٦، ١٠٦ من طريق أبي صالح عن الليث بن سعد عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بمعناه، وشهر، وأبو صالح ضعيفان.

كان معروفا برواية الإسرائيليات، فرفع الحديث منكر، وقد تفرد به أبو بكر بن عياش عن هشام ووهم في رفعه، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: فهذا حديث منكر[١].

* **سرد بقية الأقوال في الـــراوي:** قال صالح بن أبي خالد: قال عثمان بن زائدة: قلت لسفيان: إلى من أجلس بعدك؟ قال: لا عليك أن تكتب الحديث من ثلاثة، من زائدة بن قدامة، وأبي بكر بن عياش، وابن عيينـــة، وقـــال موسى بن داود الضبي حدثنا عثمان بن زائدة الرازي قال: سألت ســـفيان الثوري: عمن آخذ العلم بالكوفة؟ قال: عليك بزائدة بن قدامة، وسفيان بن عيينة، قلت: فأبو بكر بن عياش؟ قال: ذاك صاحب قرآن، وقال موسى بن داود أيضا: سمعت عثمان بن زائدة قال: قلت لسفيان: من ترى أن أســـمع منه؟ قال: زائدة بن قدامة، وسفيان بن عيينة قلت: فأين أبو بكر بن عياش؟ قال: إن أردت التفسير فعنده، قلت: هاتان الروايتان عن الثوري أثبت من الرواية الأولى، وقال الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس النيسابوري: ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عياش فجعل يثنى عليه، وقال أبو نعيم الفضـــل بـــن دكين: لم يكن من شيوخنا أكثر غلطا من أبي بكـــر بـــن عيـــاش، وقـــال البخاري: قال صدقة: إن الذي روى حديث مجاهد عن ابن عمر أنـــه لـــم يرفع يديه إلا في أول التكبيرة كان صاحبه قد تغير بآخرة[٢]، قلت: يعنـــي أبا بكر بن عياش، وقال ابن سعد: كان أبو بكر ثقة صدوقا عارفا بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط، وقال الدوري: قيل ليحيى أبو بكر بـــن عيـــاش أثبت أو أبو الأحوص؟ قال: أبو الأحوص، وقال الدوري أيضا: ســـمعت

(١) سير أعلام النبلاء ٥٠٦/٨.

(٢) قرة العينين برفع اليدين في الصلاة للبخاري ص/٧١.

يحيى يقول أبو الأحوص أحب إلي من أبي بكر بن عياش، وقال الدارمي قلت لابن معين: فالحسن بن عياش أخو أبي بكر بن عياش كيف حديثـــه؟ فقال: ثقة قلت: هو أحب إليك أو أبو بكر؟ فقال هو ثقة، وأبو بكـــر ثقـــة، وقال الدارمي أيضا: قلت لابن معين: أبو شهاب أحب إليك في الأعمش أو أبو بكر بن عياش؟، فقال : أبو شهاب أحب إلي من أبي بكـــر فـــي كـــل شيء، قلت: فأبو بكر أحب إليك فيه أو أبو الأحوص؟، فقال : ما أقربهما، وقال ابن طهمان سئل يحيى عن حديث رواه أبو بكر بن عياش، فلم يلتفت إليه قال: لم يروه شعبة ولا سفيان لو رووه كان أبو بكر صدوقا، وقال ابن طهمان عن ابن معين أيضا: وحديث معاذ إذا سقت السماء ليس يرويه إلا أبو بكر بن عياش، وليس هو بالقوي، وقال ابن محرز عن ابن معين: أبو بكر بن عياش رجل صدوق ولكنه، ليس بمستقيم الحديث، وقال ابن محرز أيضا: سألت يحيى، عن أبي بكر بن عياش؟ فقال: ليس به بأس، صدوق، وقال المفضل بن غسان الغلابي: سألت يحيى بن معين عن أبي بكر بـــن عياش فضعفه، وقال الترمذي: قال علي ابن المديني: لم يرو يحيى عـــن شريك، ولا عن أبي بكر بن عياش، ولا عن الربيع بن صبيح، ولا عـــن المبارك بن فضالة، قال الترمذي: وإن كان يحيى بن سعيد القطان قد ترك الرواية عن هؤلاء فلم يترك الرواية عنهم أنه اتهمهم بالكذب، ولكنه تركهم لحال حفظهم ذكر عن يحيى بن سعيد أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عـــن حفظه مرة هكذا ومرة هكذا لا يثبت على رواية واحدة تركه، وقد حـــدث عن هؤلاء الذين تركهم يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة[1]، وقال صـــالح

(١) العلل للترمذي المطبوع مع الجامع ص/١٢٨٦.

بن أحمد ابن حنبل قلت لأبي: أبو بكر بن عياش؟ قال: صدوق ثقة صاحب قرآن وخير، وقال الفضل بن زياد: قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: أبو بكر يضطرب في حديث هؤلاء الصغار، فأما حديثه عن أولئك الكبار ما أقربه عن أبي حصين، وعاصم، وإنه ليضطرب عن أبي إسحاق أو نحو هذا، ثم قال: ليس هو مثل زائدة، وزهير، وسفيان، وكان سفيان فوق هؤلاء وأحفظ، وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل: أيهما أحب إليك، إسرائيل أو أبو بكر بن عياش؟ فقال: إسرائيل، قلت: لم، قال: لأن أبا بكر كثير الخطأ جدا، قلت: كان في كتبه خطأ؟ قال: لا، كان إذا حدث من حفظه، وقال المروذي لأحمد بن حنبل: أبو بكر بن عياش كيف كان عند يحيى القطان؟ قال: كان لا يرضاه، وقال محمد بن عبد الله بن عمار: رأيت أبا بكر بن عياش، فكأنما رأيت رجلا من صدر هذه الأمة أو نحوه، وقال عمرو بن علي الفلاس: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عن أبي بكر بن عياش، وقال العجلي: كوفي، ثقة، مولى بني أسد، وقال ابن حجر قال العجلي: كان ثقة قديما صاحب سنة وعبادة وكان يخطيء بعض الخطأ تعبد سبعين سنة، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، صاحب قرآن ورواية، وحديثه مضطرب، وقال أيضا: وأبو بكر بن عياش شيخ قديم معروف بالصلاح البارع، وكان له فقه كثير، وعلم بأخبار الناس، ورواية للحديث، يعرف له سنه وفضله، وفي حديثه اضطراب، وقال أبو زرعة الرازي: كان أبو بكر في حفظه شيء[١]؛ وقال أبو عبيد الآجري قلت لأبي داود: أبو بكر بن عياش كان يغلط؟ فقال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول:

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٦/٢٦٤ رقم «٢٥٠٩»

كان أبو بكر يحدث، بخت أي بخت[1]، قال أبو داود: حدث عن إسماعيل، عن الشعبي بحديث، فقال أحمد: ليس هذا من حديث إسماعيل، أبو بكر يحدث: بخت أي بخت، قال أبو داود: أبو بكر ثقة، وقال الآجري أيضا: سمعت أبا داود يقول: أبو بكر بن عياش بعد شريك، قال الآجري: قلت لأبي داود: كان أبو بكر بن عياش عثمانيا[2]؟ قال: نعم، قلت: وابن

---

(١) أي حظ.

(٢) قلت: أي مقدما لعثمان بن عفان على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، مع عدم البغض لعلي، فلم يثبت عن أبي بكر بن عياش أنه كان يبغض عليا رضي الله عنه، ومن العثمانية، من كان يقدم عثمان على علي بن أبي طالب، مع البغض لعلي مثل عبد الله بن شقيق العقيلي، فقد كان يبغض عليا كما في ترجمته في تهذيب الكمال١٥/٩١، وهذا نفاق فقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان من طريق ١/٦٠، ٦١ «٧٨» من طريق عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زِرٍّ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ : وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ : أَنْ لاَ يُحِبَّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يُبْغِضَنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ، ووصف أبي بكر بن عياش بأنه كان عثمانيا مدح لا قدح، إذ كان أبو بكر بن عياش كوفيا عثمانيا على خلاف المذهب الفاسد السائد في بلده إبان ذلك وهو التشيع، ولعل هذا هو السر في سؤال الآجري لأبي داود.

وعكس العثماني العلوي، الذي يقدم عليا على عثمان رضي الله عنه، مع تقديم الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، وكان هذا التشيع في عرف المتقدمين، وهو أدنى درجات التشيع، فإن قدم عليا على الشيخين فهذا رافضي، فإن سبهما فهو رافضي خبيث من شرار الرافضة، فإن كفرهما، فقد كفر.

وقول أبي داود: هؤلاء يقدمون أَبَا بَكْر وَعُمَر إشارة إلى ابن إدريس وزائدة ومالك بن مغول، يوهم أنا أبا بكر بن عياش كان لا يقدم أبا بكر وعمر في الفضل على عثمان، وهذا ما نطق به أبو بكر بن عياش قط بل الثابت عنه خلافه، فقد قال الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس: كان ابن المبارك يعظم الفضيل، وأبا بكر بن عياش، ولو كانا على غير تفضيل أبي بكر وعمر لم يعظمهما، وقال زكريا بن يحيى الطائي، أبو ==

إدريس، وزائدة، ومالك بن مغول؟ قال: هؤلاء يقدمون أبا بكر وعمر، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي بكر بن عياش، وأبي الأحوص؟ قال: ما أقربهما، لا أبالي بأيهما بدأت، قال عبد الرحمن: وسئل أبي عن شريك، وأبي بكر بن عياش أيهما أحفظ؟ قال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا، قلت لأبي: أبو بكر بن عياش، وعبد الله بن بشر الرقي؟ قال: أبو بكر أوثق منه وأحفظ، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة أبي الأحوص سلام بن سليم[1]: قلت لأبي: أبو بكر بن عياش أحب إليك، أو أبو الأحوص؟، قال: ما أقربها، لا تبالي بأيهما بدأت، وقال الترمذي: أبو بكر بن عياش كثير الغلط[2]، وقال عثمان الدارمي: الحسن، وأبو بكر ابنا عياش ليسا بذاك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة، وقال البزار: وأبو بكر فلم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه[3]، وقال الساجي صدوق يهم، وقال ابن حبان في الثقات[4]: كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ... وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر خطأه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته فأما عند

==

السكين الكوفي عن أبي بكر بن عياش: ما ولد لآدم مولود بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر. تاريخ بغداد ١٦/٥٤٧، ٥٤٨.

(١) ٤/٢٦٠ رقم «١١٢١».

(٢) جامع الترمذي ص/٩١٧ حديث رقم «٢٥٦٧».

(٣) مسند البزار ١/٦٦، ٢٠٥، ٢٠٦ حديث رقم «١٣».

(٤) ٧/٦٦٩، ٦٧٠.

الوهم يهم أو الخطأ يخطيء لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه ... والصواب في أمره مجانبة ما علم أنه أخطأ فيه والاحتجاج بما يرويه سواء وافق الثقات أو خالفهم لأنه داخل في جملة أهل العدالة ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح وهكذا حكم كل محدث ثقة صحت عدالته وتبين خطؤه، وقال في الثقات في ترجمة حماد بن سلمة[(١)]: ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه ...فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجودا وأنى يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة ولم يكن من أقران حماد، وأورده في مشاهير علماء الأمصار[(٢)]، وقال: كان مولى لبنى أسد من المتورعين في الدين ممن كان يهم في الأحايين، وأورده ابن عدي في الكامل، وروى له جملة من حديثه، ثم قال: ولأبي بكر بن عياش من الحديث غير ما ذكرته، وحديثه مسنده ومقطوعه كثير، وهو من مشهوري مشايخ الكوفة، ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم، مثل أبي إسحاق السبيعي، وأبي حصين، وعاصم بن أبي النجود، وهو صاحبه، وهو من قراء أهل الكوفة، وعن عاصم أخذ القراءة وعليه قرأ، وهو في رواياته عن كل من روي عندي لا بأس به، وذاك أني لم أجد له حديثًا منكرا إذا يروي عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم، وقال الدراقطني: ثقة[(٣)]، وقال الحاكم أبو عبد الله: أبو بكر بن عياش لم يزل في شبابه من الحفاظ

---

(١) ٦/٢١٦.

(٢) ص/٢٠٤ رقم «١٣٧٣».

(٣) علل للدارقطني ١١/٣٤٣.

المتقنين، فلما طعن في السن، واعتمد حفظه القديم خلط في الأسانيد والمتون عن غير قصد منه لذلك[(١)]، كذا قال الحاكم، وسار على دربه البيهقي، فأخرج في معرفة السنن والآثار[(٢)] من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد قال: ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا في أول ما يفتح الصلاة، وقال البيهقي: هذا الحديث في القديم كان يرويه أبو بكر بن عياش عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلا وموقوفا، ثم اختلط عليه حين ساء حفظه، فروى ما قد خولف فيه، وقال البيهقي أيضا: أبو بكر بن عياش، ويزيد بن أبى زياد، كانا غير حافظين[(٣)]، وقال ابن حزم: ضعيف[(٤)]، وقال في موضع آخر: وحديث آخر في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش، وزهير بن محمد، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي؛ وهؤلاء ثُلَاثُ الأَثَافي والديار البلاقع، أحدهم كان يكفي في سقوط الحديث[(٥)]، قلت: وهذا جرح شديد يسقط هؤلاء الرواة، ولم يسبق إليه ابن حزم، وقال ابن عبد البر: كان سفيان الثوري، وعبد اللَّه بن المبارك، وعبد الرحمن ابن مهدى يثنون عليه، وليس هو عندهم في أبى إسحاق إلّا مثل شريك، وأبى الأحوص لأنه يهم في حديثه، وفى حفظه شيء وكذلك شريك، وقال الذهبي: أحد الأئمة الأعلام، صدوق ثبت في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم، وقد أخرج له البُخاري، وهو صالح

---

(١) الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ٣٧٩/٢ حديث رقم «١٧٤٢».

(٢) ٥٥٦/١ حديث رقم «٧٨٦».

(٣) السنن الكبير ٣١٠/٧ حديث رقم «٦٨٨٧».

(٤) المحلى بالآثار ٤٠٧/٣، ١٨٤/٦، ١٨٩، وضعفه في مواضع أخرى.

(٥) المصدر السابق ١٦٥/٩.

الحديث، وقال أيضا: أحد الْأَعْلَام ثِقَة يغلط، وقال أيضا: صدوق إمام، وقال أيضا: ثقة فيه شيء، وقال أيضا: عمر دهرا حتى قارب المئة، وساء حفظه قليلا ولم يختلط، وقال ابن رجب: رجل صالح، لكنه كثير الوهم، ومع هذا فقد خرج البخاري حديثه، وأنكر عليه ابن حبان تخريج حديثه وتركه لحماد بن سلمة[1]، وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.

مات سنة أربع وتسعين، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المئة، وروى له مسلم في مقدمة كتابه والباقون.

* **النظر في قول العقيلي:** جزم أبو جعفر بأن أبا بكر بن عياش يروي عن البصريين، عن حميد، وهشام، غير حديث منكر، وبأنه يخطيء عن الكوفيين خطأ كثيرا، ولقد أصاب في ذلك، فالرجل كان سيء الحفظ، لكنه كان صحيح الكتاب كما تقدم.

* **الترجيح:** لقد تعارض الجرح والتعديل في أبي بكر بن عياش كما ترى، وحاصل اختلاف العلماء فيه أنهم فيه أربعة فرقاء؛ أحدهم: فريق وثقه مطلقا، وثانيهم: فريق ضعفه مطلقا، وثالثهم: فريق وثقه تارة، وضعفه أخرى، ورابعهم: فريق وثقه مع وصفه بكثرة الغلط أو قلته، والجمع بينهم أن أبا بكر بن عياش كان يحدث على حالتين؛ إحداهما: أنه كان يحدث من كتابه، وكتابه صحيح متقن، قطع بذلك أحمد بن حنبل، وغيره، والحالة الأخرى: أنه كان يحدث من حفظه، فيغلط، وذلك لسببين: أحدهما: أن الرجل كان صاحب قرآن، فلم يتقن الحديث كإتقانه للقرآن، فقد تقدم عن

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٤٠٥/١.

سفيان الثوري، وأحمد أنه كان صاحب قرآن، والسبب الآخر: أن الرجل كان سيء الحفظ لا سيما بعدما كبر وشاخ، وتغير في آواخر عمره كما ذكر البخاري عن صدقة، لكنه لم يختلط أبدا، ولقد أساء سبط ابن العجمي، وابن الكيال وغيرهم من المتأخرين في إيراده في المختلطين[1]، فليس لهم في ذلك سلف من جهابذة المحدثين، وقد استند سبط ابن العجمي، وابن الكيال إلى قول الزيلعي في نصب الراية[2]: أسند الطحاوي عن أبي بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد، قال: «صليت خلف ابن عمر، فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة»، قال: وأجاب البيهقي في كتاب المعرفة، فقال: وحديث أبي بكر بن عياش هذا أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، فذكره بسنده، قال الزيلعي: ثم أسند عن البخاري أنه قال: أبو بكر بن عياش اختلط بآخره، قلت: والبخاري لم يتكلم فيه بحرف، بل تكلم فيه صدقة، فقال: تغير بآخرة، وشتان ما بين الاختلاط، والتغير لمن أنصف، والذي وصفه بالاختلاط هو الحاكم، وتبعه البيهقي، وليس لهما سلف في ذلك من الأئمة المتقدمين، فأما من وثق أبا بكر بن عياش مطلقا، فيتنزل توثيقه له على الحالة الأولى، ومن ضعفه مطلقا، فيتنزل تضعيفه له على الحالة الثانية، ومن تردد فيه فوثقه تارة، وضعفه أخرى، فيتنزل توثيقه له على الحالة الأولى، ويتنزل تضعيفه له على الحالة الثانية، ومن وثقه مع وصفه بكثرة الغلط أو قلته، فيتنزل توثيقه له على الحالة الأولى، ويتنزل وصفه بكثرة الغلط أو قلته على الحالة الثانية، وبهذا يحصل الجمع

---

(١) الاغتباط لسبط ابن العجمي ص/٣٨٢ رقم «١٢١»، الكواكب النيرات لابن الكيال ص/٤٣٩ رقم «٦٨».

(٢) ٤٠٩/١.

بين اختلاف العلماء فيه، وخلاصة القول فيه أنه صدوق، صحيح الكتاب يخطيء إذا حدث من حفظه، وقد تغير بآخرة، ولم يختلط أبدا، فينظر فيما تفرد به أو خالف، وكان إماما في القراءة، وقد احتج به البخاري في صحيحه، ولم يخرج له مسلم في صحيحه إنما روى له في المقدمة فقط، وذلك لسوء حفظه وكثرة غلطه، فإن قيل كيف أخرج له البخاري مع كثرة غلطه أجيب بأنه انتقى من حديثه ما صح عنده من وجه آخر.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** وصف العقيلي الرجل بكثرة الخطأ في روايته عن الكوفيين كما سلف، ولقد أصاب في ذلك، فالرجل كان سيء الحفظ، لكنه كان صحيح الكتاب، وأما ابن حجر فأنصف الرجل، فوثقه، ونص على أنه ساء حفظه في الكبر وأن كتابه صحيح، لكنه بالغ في توثيقه، والصواب أنه لا يبلغ هذه الرتبة لكثرة غلطه، وسوء حفظه، والله أعلم.

٧ــ **عَبد الله بن دينار العدوي**، أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر[١].

---

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٥٠٣/٧ رقم «٢٠٢٠»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/١٥١ رقم «٥٢١»، «٥٢٢»، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص/١٠٧ رقم «٣٣٩»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص/٢٢٩، ٢٣٠ رقم «٤٥٠»، الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٥٤ رقم «٧٩٨»، المعرفة والتاريخ ٤٢٥/١، ٧٠٤/٢، الجرح والتعديل ٤٦/٥ رقم «٢١٧»، مشاهير علماء الأمصار ص/١٠٤ رقم «٥٧٧»، أسماء شيوخ مالك لابن خلفون ص/٢٧٨ رقم «٥٠»، تهذيب الكمال ٤٧١/١٤ رقم «٣٢٥١» تاريخ الإسلام ٤٤١/٣ رقم «١٧٥»، سير أعلام النبلاء ٢٥٣/٥، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٦/٢ رقم «٤٠٨٦»، المغني في الضعفاء ٥٣٥/١ رقم «٣١٥٨»، تهذيب التهذيب ==

روى عن ابن عمر، وأنس، وسليمان بن يسار، وغيرهم، وعنه ابنه عبد الرحمن، ومالك، وسليمان بن بلال، وشعبة، وآخرون.

روى العقيلي من طريق سُرَيج بن يُونُس، عن ابن عيينة قال: حَدثنا عَبد الله بن دينار، ولَم يَكُن بِذاك، ثُم صارَ[1]، ثم أخرج من طريق ابن عيينة، وشعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر، قال: «نَهَى رسول الله ﷺ عن بَيع الولاء وعن هِبَتِه»، وهو حديث متفق على إخراجه في الصحيحين[2]، وقد تفرد به عبد الله بن دينار، ولذلك أورده العقيلي في الضعفاء، ثم قال: وقَد رَوى عن عَبد الله بن دينار شُعبة، وسُفيان الثَّوري، ومالك بن أَنس، وابن عُيَينة أَحاديث مُتَقارِبَةً عِند شُعبة عنه، نَحو عِشرين حَديثًا، وعِند الثَّوري نَحو ثَلاثين حَديثًا، وعِند مالك نَحوها، وعِند ابن عُيَينة بَضعَة عَشَر حَديثًا، فَأَما رِوايَة المَشايخ عنه فَفيها اضطِرابٌ...وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه، عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم.

==
٢٠١/٥ رقم «٣٤٩»، لسان الميزان ٣٣٨/٩ رقم «١٣٤٨»، تقريب التهذيب ص/٣٠٢ رقم «٣٣٠٠».

(١) الضعفاء للعقيلي ٣٣٦/٣ رقم «٨٠٦».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العتق باب بيع الولاء وهبته ١٤٧/٣ حديث رقم «٢٥٣٥» من طريق شعبة، وفي كتاب الفرائض باب إِثْمِ مَنْ تَبَرَّأَ مِنْ مَوَالِيهِ ١٥٥/٨ حديث رقم «٦٧٥٦» من طريق الثوري، ومسلم في صحيحه في كتاب العتق ٢١٦/٤ من طريق سليمان بن بلال، وابن عيينة، وإسماعيل بن جعفر، والثوري، وشعبة، وعبيد الله بن عمر، والضحاك بن عثمان، كلهم عن عبد الله بن دينار به، وقال مسلم: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

ثم أخرج له حديثين، أحدهما: من رواية عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن عَبد الله بن دينار، عن عَبد الله بن عُمر، رفعه: «إِن الَّذي لا يُؤَدّي زَكاة ماله يُمَثَّل لَه يَوم القيامَة شُجاعًا أَقرَع... الحديث»، ثم رواه من طريق مالك، عن عَبد الله بن دينار، عن أَبي صالح السَّمان، عن أَبي هُريرة، موقوفا، ثم قال: حديث مالك أولى.

والكلام عليه من وجهين: الأول: هل هو من رواية ابن عمر، أو أبي هريرة؟، والثاني: هل الصواب فيه من حديث أبي هريرة الرفع أو الوقف؟، أما أولا: فالحديث محفوظ من رواية عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورواية عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون شاذة سلك فيها عبد العزيز الجادة، فرواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال أبو عبد الرحمن النسائي: عبد العزيز بن أبي سلمة أثبت عندنا من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، ورواية عبد الرحمن أشبه عندنا بالصواب، والله أعلم، وإن كان عبد الرحمن ليس بذاك القوي في الحديث[1]، قلت: قد اعتمد البخاري رواية عبد الرحمن، فخرجها في صحيحه كما سيأتي، وقال ابن عبد البر: حديث عبد العزيز الماجشون عندي فيه خطأ في الإسناد لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح، عن أبي هريرة أبدا[2]، وتعقبه ابن حجر فقال: وفي هذا التعليل نظر، وما المانع أن يكون له فيه شيخان؟، نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة لأنه سلك

(١) السنن الكبرى للنسائي ٤/٤٧٧ حديث رقم «٢٤٦٧».

(٢) الاستذكار ٣/١٧٧.

الجادة ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه[1]، وأما ثانيا: فحديث أبي هريرة رفعه صحيح؛ فقد رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعا؛ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة بَاب إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ ٢/١٠٦ «١٤٠٣»، وفي كتاب تفسير القرآن في سورة آل عمران بَاب ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ ٣٩/٦ حديث رقم «٤٥٦٥» من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار به في الموضعين، وتابعه على رفعه متابعة قاصرة الأعرج، وهمام فروياه عن أبي هريرة، أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب تفسير القرآن سورة براءة بَاب قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ وَلاَ يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ٦٥/٦ حديث رقم «٤٦٥٩» من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة مختصرا، وفي كتاب الحيل باب فِي الزَّكَاةِ وَأَنْ لا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَلاَ يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ٢٣/٩ حديث رقم «٦٩٥٧» من طريق همام عن أبي هريرة بنحوه، وقد جنح الدارقطني إلى ترجيح الوقف؛ فقال: رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووقفه مالك، عن عبد الله بن دينار، وقول مالك أشبه بالصواب[2]، وقال ابن عبد البر: والمحفوظ فيه حديث أبي هريرة مرفوعا، وموقوفا.. فرواية مالك وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيه هي الصحيحة وإن كان مالك وقفه، فلا وجه لوقفه لأن مثله لا يكون رأيا،

---

(١) فتح الباري ٣/٢٧٠،٢٦٩.

(٢) العلل للدارقطني ١٥٤/١٠ رقم «١٩٤٦».

وهو مرفوع صحيح على ما خرجه البخاري، والله أعلم[1]، قلت: فهذا الحديث وهم فيه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ورواه مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا، ورفعه غيره، ورفعه صحيح كما سلف، فما ذنب عبد الله بن دينار فيه؟، وأما الحديث الآخر: فقد أخرجه من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعه: «يا أيها الناس، اجتنبوا هذه القاذورة...»، وقد اختلف الرواة فيه عن يحيى؛ فرواه بعضهم عنه متصلا هكذا ورواه بعضهم عنه عن عبد الله بن دينار مرسلا، والصحيح الإرسال، فقد رواه العقيلي من طريق ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد عن ابن دينار مرسلا، وقال ابن عيينة: ثم سألت ابن دينار عنه، فقال: قال رسول الله ﷺ على المنبر: اجتنبوا هذه القاذورة ... فذكره، وهكذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف في كتاب الطلاق باب الرجم والإحصان ٦/٢٣١ حديث رقم «١٤١٣٦» عن ابن عيينة عن ابن دينار مرسلا، وهذا هو الصواب؛ قال الدراقطني: رواه ليث بن سعد، وابن عُيَينة، وحَماد بن زَيد، عن يَحيَى بن سَعيد، عن عَبد الله بن دينار مُرسَلا عن النَّبي ﷺ، وهو أَشبهها بالصواب[2]، قلت: فهذا حديث قد اختلف الرواة فيه عن يحيى بن سعيد، فما ذنب عبد الله بن دينار فيه؟، وقد

---

(١) الاستذكار ٣/١٧٧.

(٢) العلل للدارقطني ١٢/٣٨٦.

قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ثم إنه ــ يعني العقيلي ــ أورد له حديثين مضطربي الإسناد، ولا ذنب لعبد الله، وإنما الاضطراب من الرواة عنه[١].

* **ثم قال العقيلي:** وروى سهيل بن أبي صالح، ومحمد بن عجلان، ويزيد بن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون بابا»، ولم يتابعهم أحد ممن سمينا من الأثبات عليه، ولا تابع عبد الله بن دينار، عن أبي صالح عليه أحد، وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه، عن عبد الله بن دينار أحاديث مناكير، إلا أن الحمل فيها عليهم.

* قلت: كلا بل تابع سهيلا، وابن عجلان، وابن الهاد سليمانُ بن بلال؛ وهو ثقة[٢]، فرواه عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عند البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان بَاب أُمُورِ الإِيمَانِ ١/١١ حديث رقم «٩»، ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ١/٤٦ حديث رقم «٣٥»، وتابع عبدَ الله بنَ دينار عُمَارةُ بن غزية؛ وهو ثقة[٣]، فرواه عن أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي في الجامع في كتاب الإيمان باب ما جاء في استكمال الإيمان والزيادة والنقصان ص/٩٢٩ حديث رقم «٢٨٠٢».

---

(١) سير أعلام النبلاء ٥/٢٥٥ رقم «١١٧»، ميزان الاعتدال ٢/٣٧٦ رقم «٤٠٨٧»، تاريخ الإسلام ٣/٤٤١ رقم «١٧٥»، المغني في الضعفاء ١/٥٣٥ رقم «٣١٥٨».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤/١٠٣ رقم «٤٦٠»، تهذيب الكمال ١١/٣٧٢ رقم «٢٤٩٦».

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/٣٦٨ رقم «٢٠٣٠»، تهذيب الكمـال ٢١/٢٥٨ رقم «٤١٩٥».

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبد الله بن دينار، وكان من صالحي المسلمين صدقا ودينا، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال إسحاق بن منصور، وابن طهمان عن ابن معين: ثقة، وقال عثمان الدارمي قلت لابن معين: نافع أحبَّ عن ابن عمر، أو سالم؟ فلم يُفَضِّل، قُلْتُ: فنافع، أو عبد الله بن دينار؟ فقال: ثقات، ولم يُفَضِّل، وقال صالح بن أحمد بن حنبل قال أبي: عبد الله بن دينار ثقة مستقيم الحديث، وقال الميموني: سألته ــ يعني أحمد بن حنبل ــ عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فقال لي: ثقة، إلا حديثا واحدا، يرويه عن ابن عمر قال: الولاء لا تباع، ولا توهب، ونافع قال في قصة بريرة: الولاء لمن أعتق، وقال الساجي: سئل عنه أحمد فقال: نافع أكثر منه، وهو ثبت في نفسه لكن نافع أقوى منه، وقال العجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن عبد البر[1]: ثقة، وقال ابن حبان: من متقني أهل المدينة وقرائهم، وقال الذهبي: أحد الثقات وقد انفرد عن ابن عمر بحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وأساء العقيلي بإيراده في كتاب الضعفاء، وقال أيضا: أحد الأئمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العُقَيلي في الضعفاء، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العُقَيلي، فإن عَبد الله حجة بالإجماع، وقال في موضع آخر: ثقة ثبت أخطأ العقيلي في إيراده في كتاب الضعفاء، وقال ابن حجر: مجمع على ثقته، وقال أيضا: ثقة.

مات سنة سبع وعشرين ومئة، وروى له الجماعة.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٦/٣٣١.

* **النظر في قول العقيلي:** لم يصدر العقيلي حكما قاطعا على عبد الله بن دينار، وإنما حكم على أحاديثه، فقسمها إلى قسمين؛ أحدهما: مقبول؛ ويشتمل على أحاديثه من رواية الثقات عنه فقال: هي متقاربة، والآخر: مردود؛ ويشتمل على أحاديثه من رواية المشايخ عنه، فقال: فيها اضطراب، وأحاديثه من رواية الضعفاء عنه كموسى بن عبيدة الربذي ونظرائه، فقال: هي مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم.

وقول العقيلي غريب، فلا يختص هذا بعبد الله بن دينار وحده، بل يشمل هذا الحكم جميع الرواة، فلو كان الراوي أوثق الناس، لا يقبل حديثه دون النظر في حال تلميذه، فقد يكون كذابا، وكأن العقيلي يبدي عذره في إيراد عبد الله بن دينار في الضعفاء، متعلقا برواية المشايخ والضعفاء عنه أحاديث مضطربة ومناكير، وهو عذر أقبح من ذنب، فما ذنب عبد الله بن دينار في هذا، أيتحمل الرجل خطأ غيره؟، هذا ليس من العدل والإنصاف، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾[1].

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** تقدم أن العقيلي لم يحكم على عبد الله بن دينار حكما قاطعا، وإنما حكم على حديثه، ولم يصب بإيراده في الضعفاء، بل أخطأ، فالرجل ثقة مطلقا، وأما ابن حجر، فقد أنصف الرجل فوثقه، وخلاصة القول في عبد الله بن دينار أنه ثقة.

(١) سورة الأنعام آية رقم «١٦٤».

٨ــ **عبد الله بن أبي لَبِيد المدني**، أبو المغيرة، مولى الأخنس بن شريق الثقفي حليف بني زهرة[١].

روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، والمطلب بن عبد الله بن حنطب، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وغيرهم، وعنه ابن إسحاق وإبراهيم بن أبي يحيى والسفيانان وغيرهم.

قال العقيلي: كان يرى القدر، يخالف في بعض حديثه[٢]، ثم روى من طريق الحميدي، عن ابن عيينة قال: حدثنا ابن أبي لبيد، وكان من عباد أهل المدينة، وكان يرى القدر، وروى العقيلي من طريق يعقوب بن محمد الزهري، عن عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرديّ، أن عبد الله بن أبي لبيد مات، فلم يشهد صَفوان بْن سُلَيم جِنازته، وقال عبد العزيز: كان والله

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٥١٤/٧ رقم حديث رقم «٢٠٥٧»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/١٤٣ رقم «٤٨٢»، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٩٦/١ رقم «١٩٦٧»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ص/٢٤٨ رقم «٥٠٢»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٤٠٣/١ رقم «٨٣٠»، التاريخ الكبير للبخاري ١٨٢/٥ رقم «٥٧٠»، الضعفاء الصغير للبخاري ص/٧٩ رقم «١٩٣»، أحوال الرجال ص/١٩٠ رقم «٣٤٨»، الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٧٤ رقم «٨٧٢»، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/٣٣٥ رقم «١٦٩»، الجرح والتعديل ١٤٨/٥ رقم «٦٨٤» الكامل لابن عدي ٤٧/٧ رقم «١٠٧٠»، تهذيب الكمال ٤٨٣/١٥ رقم «٣٥١٠»، تاريخ الإسلام ٦٨١/٣ رقم «١٤٦»، ميزان الاعتدال ٤٢٦/٢ رقم «٤٣٠٣»، المغني في الضعفاء ٥٦١/١ رقم «٣٣١٦»،تهذيب التهذيب ٣٧٢/٥ رقم «٦٤٥»، تقريب التهذيب ص/٣١٩ رقم «٣٥٦٠».

(٢) الضعفاء للعقيلي ٤٣٥/٣ رقم «٨٧١».

مجتهدا في العبادة، ولكنه كان يتهم بالقدر، قلت: هذه الحكاية في إسنادها يعقوب بن محمد الزهري، وهو ضعيف[١]، لكن رواها البخاري في التاريخ الأوسط ١٩/٢ عن عبد الرحمن بن شيبة، عن ذؤيب السهمي، عن الدَّراوَردِيّ وفي هذا الإسناد أيضا مقال لكن الطريقين معا يدلان على أن للقصة أصلا، فالله أعلم، ثم أخرج العقيلي: من طريق سُفيان الثوري، عن عَبد الله بن أَبي لَبيد، عن أَبي سَلَمة بن عَبد الرَّحمَن، عن أَبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كان نَبي مِن الأَنبياء يَخُط، فَمَن صادَف مِثل خَطِّه عَلِمَ»[٢]، ثم قال: ورَواه مُعاوية بن هِشام، ومُحمد بن عَبد الوهاب، وأَبو أَحمد الزُّبَيري، عن سُفيان، عن ابن أَبي لَبيد، هَكَذا، ثم ذكر العقيلي اختلاف الرواة في هذا الحديث عن سفيان عن صفوان بن سليم، قلت: وحديث الثوري عن عبد الله بن أبي لَبيد صحيح لم يختلف الرواة فيه عن سفيان، إنما اختلفوا عنه في حديثه عن صفوان بن سليم، فرَواه أَبو هَمام الدَّلالُ محمد بن محبَّب، عن سُفيان، عن صَفوان بن سُلَيم، عن عَطاء بن يَسار، عن ابن عَباس، مرفوعا بنحوه، ورواه محمد بن يوسف الفِريابيُّ عن سُفيان، عن صَفوان، عن عَطاء، مُرسَلا، ورَواه يَحيَى القَطانُ، عن

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢١٤/٩ رقم «٨٩٦»، الكامل لابن عدي ٤١٩/١٠ رقم «٢٠٦٤»، ميزان الاعتدال ١٨٠/٥ رقم «٩٢٨١».

(٢) أخرجه أيضا أحمد بن حنبل في مسنده ١٩١٣/٤ حديث رقم «٩٢٤٠»، عن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، والبزار في مسنده ٢٢٩/١٥ حديث رقم «٨٦٥٦» من طريق عبيد الله بن موسى بن أبي المختار الكوفي، وأبو بكر النجاد في الأمالي المحفوظ بالمكتبة الظاهرية (الأسد) ضمن مجموع رقم «٣٧٩٧» مجاميع العمرية رقم «٦١» (لوحة ٤٨/أ) من طريق قبيصة ثلاثتهم عن الثوري به، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن ابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة إلا سفيان.

سُفيان، عن صَفوان، عن أَبي سَلَمة بن عَبد الرَّحمَن، عن ابن عَباس، عن النَّبي ﷺ ﴿أَو أَثارَة مِن عِلمٍ﴾ قال: الخَطُّ، ورَواه الفِريابي، ومُحمد بن عَبد الوهاب القَنادُ، وأَبو نُعيم، عن سُفيان، عن صَفوان، عن أَبي سَلَمة، عن ابن عَباس، مَوقُوفًا، وسفيان حجة، والرواة عنه أثبات، فيشبه أن يكون هذا من صفوان بن سليم، والله أعلم.

وله شاهد صحيح من حديث معاوية بن الحكم السلمي؛ أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة ٢/٧٠، ٧١، وفي كتاب السلام ٧/٣٥ حديث رقم «٥٣٧»، وهو حديث طويل، وفيه: «قال: كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك».

ثم روى العقيلي عن عَبد الله بن أَحمد، عن أَبيه قال: كان ابن أَبي لَبيد يَرَى القَدَرَ، سَمِع منه سُفيان الثَّوري بالكوفة، وأَصلُه مَدينيٌّ.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال علي ابن المديني: سمعت سفيان ــ يعني ابن عيينة ــ يقول: كان بالمدينة أيضا شيخ عابد فما وضعه عند أهل المدية إلا القدر، قال علي: فقلت لسفيان: من هو؟ قال: ابن أبي لبيد، ثم قال سفيان: جالست ابن أبي لبيد ههنا يعني بمكة، وقدم الكوفة وقلت لعمر بن سعيد، فذهب إليه فلقيه، وجالسه سفيان بالكوفة(١)، وقال ابن سعد: كان يقول بالقدر، وكان من العباد المنقطعين، وكان قليل الحديث، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قد روى سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة عن ابن أبي لبيد قلت ليحيى: وما كان ابن أبى لبيد؟ قال: كان مدنيا ليس به بأس، وقال عبد الله بن أحمد بن

(١) مقدمة الجرح والتعديل ص/٤٧.

حنبل عن أبيه: عبد الله بن أبي لبيد مديني وكان قدم الكوفة، ما أعلم بحديثه بأسا، حدث عنه ابن إسحاق، وابن عيينة، والثوري، وكان يرى القدر، وقال الميموني عن أحمد بن حنبل: ابن أبي لبيد ثبت الحديث، وأورده الجوزجاني فيمن يتكلمون في القدر، وقال العجلي: مدني ثقة، وأورده البخاري، وأبو زرعة الرازي في الضعفاء، وقال أبو زرعة: كان يرى القدر، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وَقَال النَّسَائي: لَيْسَ بِهِ بأس، وقال الساجي: كان صدوقا غير أنه اتهم بالقدر، وقال ابن عدي: مديني متعبد، يري القدر، قد روي عنه الثقات، وأما صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه، إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمي بالقدر، وأما في باب الروايات فلا بأس به، وقال الذهبي: كان من عباد أهل زمانه، وقد قيل عنه القول بالقدر ولم يصح، قلت: لم يسق الذهبي على هذا دليلا، والصحيح أن بدعة القدر ثبتت عنه إذ رماه بها غير واحد من العلماء ومنهم ابن عيينة؛ وهو تلميذه وهو أدرى به من غيره، وقال الذهبي أيضا: ثقة، إلا أنه قدري، وقال في موضع آخر: ثبت لكنه كان يرى القدر، وَقَال ابن حجر ثقة رمي بالقدر.

مات سنة بضع وثلاثين ومئة، وروى له البخاري مقرونا بغيره، والباقون سوى التِّرْمِذِيّ.

* **النظر في قول العقيلي:** أصاب أبو جعفر في اتهام عبد الله بن أبي لبيد بالقدر، لكنه تعنت في قوله يخالف في بعض حديثه، فلم يسق له إلا حديثا واحدا، خولف في إسناده، وقول عبد الله بن أبي لبيد فيه هو الصحيح، فلم يختلف الرواة عن سفيان في حديثه عن عبد الله بن أبي لبيد إنما اختلفوا في حديث سفيان عن صفوان بن سليم، وسفيان حجة، والرواة عنه أثبات،

فلعل هذا من صفوان، وعلى فرض خطأ عبد الله بن أبي لبيد في هذا الحديث، فلا يوجب هذا ضعفه، أمعصوم هو؟، أبهذا يضعف الثقة، فمن ذا الذي لم يخطيء من الثقات الأثبات، وقد أخطا مالك وشعبة وغيرهما من الرفعاء، فكان ماذا؟، نعم للعقيلي سلف في إيراد الرجل في الضعفاء، فقد أورده فيهم البخاري، وأبو زرعة الرازي، كما تقدم لكنهما لم يفعلا ذلك لضعف حديثه، بل لاتهامه بالقدر.

* **الترجيح:** أدخل بعض الأئمة عبد الله بن أبي لبيد في الضعفاء، وخالفهم آخرون، فعدلوه، وهؤلاء منهم من وثقه، ومنهم من زحزحه عن تلك الرتبة، فقال فيه صدوق أو نحوه، وطريق الجمع بينهم أن من أدخله في الضعفاء، أو زحزحه عن رتبة الثقة، فذلك لبدعته، ومن وثقه فذلك لحفظه وضبطه، ويوضح ذلك قول ابن عيينة السابق: ما وضعه عند أهل المدية إلا القدر، فلو نقموا عليه شيئا آخر لذكروه، وخلاصة القول في الرجل أنه قدري ثقة.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** أصاب أبو جعفر في اتهام الراوي بالقدر، لكنه تعنت في قوله يخالف في بعض حديثه، كما سلف، وأما ابن حجر، فأنصف الرجل فوثقه، وأشار إلى اتهامه بالقدر.

٩ــ عبد العزيز بن مسلم القسملي مولاهم أبو زيد المروزي ثم البصري(١).

---

(١) ترجمته في: من كلام يحيى بن معين في الرجال رواية ابن طهمان ص/٥٩ رقم «١٣١»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/١٨٥ رقم «٦٦٦»، «٦٦٧»، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٤٠ رقم «٥٠٦»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب ==

روى عن أبي إسحاق الهمداني، وعبد الله بن دينار، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وابن عجلان، وغيرهم، وعنه ابن مهدي، وأبو عامر العقدي، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وآخرون.

قال العقيلي: في حَديثه بَعض الوهمِ[1]، وتعقبه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، فقال: هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك، وشعبة، قلت: ما سلم من الوهم أحد من الجهابذة، فهل يسلم منه من دونهم، ثم أخرج أبو جعفر من طريق حَرَمي بن عُثمان عن عَبد العَزيز بن مُسلم، عن مُحَمد بن عَجلان، عن سَعيد المَقبُري، عن أَبي هُريرة، قال: قال رسول الله ﷺ يَومًا: «خُذُوا جُنَّتَكُم»، قُلنا: يا رَسول الله، أَمِن عَدُو قَد حَضَرَ؟ قال: «لا، جُنَّتَكُم مِن النار، قُولُوا: سُبحان الله، والحَمد لله، ولا إِلَه إِلاَّ الله، والله أَكبَرُ، يَأتين يَوم القيامَة مُقَدِّمات ومُعَقِّبات ومُجَنِّبات، وهُن الباقيات الصالحاتُ»[2]، وأخرج

==

الهيثمي ص/٣٠٦ رقم «١٠١٨»، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/٣٩٤ رقم «١٨٣١»، الثقات لابن حبان ٧/١١٦، مشاهير علماء الأمصار ص/١٨٨ رقم «١٢٤٨»، تهذيب الكمال ١٨/٢٠٢ رقم «٣٤٧٣»، سير أعلام النبلاء ٨/١٩٢ رقم «٣٠»، الكاشف ١/١٩٦ رقم «٣٤٤٦»، ميزان الاعتدال ٢/٥٥٤ رقم «٤٨٧٦»، الكاشف رقم «٣٤١٠»، تهذيب التهذيب ٦/٣٥٦ رقم «٦٨٣»، تقريب التهذيب ص/٣٥٩ رقم «٤١٢٢».

(١) الضعفاء للعقيلي ٤/١٣ رقم «٩٨١».

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى في كتاب عمل يوم وليلة باب ثواب من سبح الله مئة تسبيحة وتحميدة وتكبيرة ١٢/٤٤٢، ٤٤٣ حديث رقم «١٠٧٩٤» من طريق حفص بن عمر الحوضي، والطبراني في الدعاء باب فضل التسبيح والتحميد ٣/١٥٦١حديث رقم «١٦٨٢»، وفي المعجم الأوسط في ترجمة علي بن سعيد بن بشير الرازي ٤/٢١٩، ٢٢٠ حديث رقم «٤٠٢٧»، وفي المعجم الصغير في ترجمة

==

من طريق أَبي خالد الأَحمَر، عن مُحَمد بن عَجلان، عن عَبد الجَلِيل بن حُمَيد، عن خالد بن أَبي عِمران، قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا جُنَّتَكُم»[1]، ومن طريق سُهَيل بن أبي صالح، عن مُحَمد بن عَجلان، عن رَجُل بِعَسقَلان، قال: قال رسول الله ﷺ يَومًا لأَصحابه: «خُذُوا جُنَّتَكُم»[2].

*** الترجيح بين هذه الأوجه عن ابن عجلان:** قال البخاري: ولا يصح فيه المقبري ولا أبو هريرة[3]، وقال أيضا: عبد الجليل بن حميد، المصري، عن خالد بن أبي عمران، عن النبي ﷺ؛ «خذوا جنتكم: سبحان الله، والحمد

==

الحسين بن الحسن السكري البصري ص/١٧٤ حديث رقم «٤٠٨» من طريق داود بن بلال السعدي في المصادر الثلاثة، والحاكم في المستدرك في كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر ١/٧٢٥ حديث رقم «١٩٨٥» من طريق حفص بن عمر الحوضي، كلاهما عن عبد العزيز بن مسلم القسملي به بنحوه، وعند الطبراني في المعجم الصغير زيادة «ولا حول ولا قوة إلا بالله»، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا عبد العزيز، ولا رواه عن عبد العزيز إلا أبو عمر الحوضي، وابن بلال، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الدعاء باب ما قالوا في الرجل إذا بخل بماله أو جبن عن العدو، وعن الليل أن يقومه ما يدعو به ١٥/٣٤٩ حديث رقم «٣٠٣٤٨» عن أبي خالد الأحمر به بزيادة «ولا حول ولا قوة إلا بالله»، والبخاري في التاريخ الأوسط ٣/٣٨٠ رقم «٥٧٩»، وفي التاريخ الكبير في ترجمة عبد الجليل بن حميد المصري ٧/١٤٣ رقم «٧٨٨٨» من طريق عمر بن علي المقدمي عن ابن عجلان به.

(٢) الضعفاء للعقيلي ٤/١٣، ١٤ رقم «٩٨١».

(٣) التاريخ الأوسط ٣/٣٨٠.

لله»، قاله محمد بن أبي بكر، عن عمر بن علي، عن ابن عجلان، عن عبد الجليل، وقال عبد العزيز بن سلمة: عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ﷺ، عن النبي ﷺ، والأول أصح[1]، وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن محمد بن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ أنه قال لأصحابه: «خذوا جُنَّتَكُمْ»، قالوا: من عدو حضر؟! قال: « لا ...»، فذكر الحديث؟، قال أبي: كنا نرى أن هذا غريب، كان حدثنا به أبو عمر الحوضي، حتى حدثنا أحمد بن يونس، عن فضيل يعني: ابن عياض عن ابن عجلان، عن رجل من أهل الإسكندرية، عن النبي ﷺ؛ فعلمت أنه قد أفسد على عبد العزيز بن مسلم، وبين عورته، وحديث فضيل أشبه[2]، وقال الدارقطني: رواه عبد العزيز بن مسلم القسملي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وخالفه أبو خالد الأحمر فرواه، عن ابن عجلان، عن عبد الجليل بن حميد، عن خالد بن أبي عمران، أن النبي ﷺ، قال مرسلا، ورواه ابن عيينة، عن ابن عجلان مرسلا، لم يجاوز به ابن عجلان[3]، وقول أبي خالد الأحمر أصحها[4].

---

(١) التاريخ الكبير ١٤٣/٧ رقم «٧٨٨٨».

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤٥/٥ ــ ٤٨ حديث رقم «١٧٩٣».

(٣) وكذا قال الخليل بن مرة ــ عند يحيى بن سلام في تفسيره ٢٤١/١ ــ: عن محمد بن عجلان أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه يوما: «خذوا جنتكم... الحديث»، والخليل بن مرة ضعيف. ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٧٩/٣ رقم «١٧٢٩»، الكامل لابن عدي ٣٦٢/٤ رقم «٦١١»، ميزان الاعتدال ٦١٥/١ رقم «٢٤٥٨».

(٤) العلل للدارقطني ١٥٥/٨.

وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ساق العُقَيلي له حديثا واحدا محفوظا قد خالفه فيه من هو دونه في الحفظ، قلت: كلا ما هو بمحفوظ بل شاذ؛ فقد خالفه سليمان بن حيان أبو خالد الأحمر؛ وعمر بن علي المقدمي، فروياه عن ابن عجلان، عن عبد الجليل، عن خالد بن أبي عمران، عن النبي ﷺ معضلا كما سلف؛ وأبو خالد الأحمر ثقة، وثقه ابن المديني، وغيره، وقال أبو حاتم: صدوق[1]، وعمر بن علي المقدمي ثقة يدلس تدليسا شديدا[2]، ورواه فضيل بن عياض، وسهيل بن أبي صالح، كلاهما عن ابن عجلان عن رجل عن النبي ﷺ معضلا كذلك، وفضيل ثقة إمام[3]، وسهيل ثقة، تغير قليلا في آخر عمره[4]، ورواه ابن عيينة، والخليل بن مرة، كلاهما عن ابن عجلان عن النبي ﷺ معضلا أيضا، وابن عيينة ثبت، والخليل ضعيف، فظهر بهذا أن الراجح في هذا الحديث الإعضال، والقرينة التي دلت هنا على وهم عبد العزيز بن مسلم هي سلوكه الجادة، فابن عجلان مشهور بالرواية عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولهذا كان قول من خالفه أرجح، ولقد سلك الحفاظ في الترجيح مسلكين مختلفين؛ فذهب البخاري، والدارقطني إلى ترجيح حديث أبي خالد الأحمر، وذهب أبو حاتم

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٦/٤ رقم «٤٧٧»، تهذيب الكمال ٣٩٤/١١ رقم «٢٥٠٤».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٢٤/٦ رقم «٦٧٨»، تهذيب الكمال ٤٧٠/٢١ رقم «٤٢٩٠».

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل ٧٣/٧ رقم «٤١٦»، تهذيب الكمال ٢٨١/٢٣ رقم «٤٧٦٣».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٤٦/٤ رقم «١٠٦٣»، تهذيب الكمال ٢٢٣/١٢ رقم «٢٦٢٩»، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٤ رقم «٤٥٣».

إلى ترجيح حديث الفضيل، وعلى كلا القولين، فالراجح في هذا الحديث الإعضال، والله أعلم.

* **وروي هذا الحديث** عن أبي هريرة ﷺ من غير طريق ابن عجلان، فرواه منصور بن سلمة المدني ــ عند الطبراني في الدعاء ١٥٦٢/٣ حديث رقم «١٦٨٤» ــ، عن حُكَيم بن قيس بن مخرمة الزهري، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعا، وحُكَيم بن قيس بن مخرمة نسب إلى جده؛ فهو حُكَيم بن محمد بن قيس بن مخرمة، ولم يوثقه سوى ابن حبان، فقد ذكره في كتاب الثقات[1]، ولم يصرح بتوثيقه، وهذا لا يقدم شيئا ولا يؤخر، لأن ابن حبان لم يذكر في كتابه الثقات فقط، وإنما ذكر فيه إلى جانب الثقات خلقا من المجهولين إما عينا، وإما حالا، وأورد فيه رجالا هو نفسه لا يعرفهم، فيقول: فلان شيخ لا أدرى من هو، ولا ابن من هو أو نحو ذلك[2]، وذكر فيه أيضا رجالا أوردهم في كتاب المجروحين[3]، ومنصور بن سلمة الراوي عن حُكَيم في عداد المجاهيل[4]، فهذا الطريق واه، ورواه صلة بن سليمان العطار ــ عند الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة صلة بن سليمان ٤٥٨/١٠ ــ عن أشعث، عن ابن سيرين، عن أبي

---

(١) ٢٤٢/٦.

(٢) الثقـــات ٣٧/٤، ١٢٦، ١٤٦، ٢٣٨، ٢٦٥، ٣١٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٦٣، ١٢٩/٥، ٢٠٧، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨٢، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٩٤، ٤٩٧، ٦٠/٦، ١٤٦، ١٦٦، ١٧٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٤٩، ٤١٨، ١٨٨/٧، ٥٣٥، ٣٦١/٨.

(٣) كزيد بن حبان الرقي ذكره في الثقات ٣١٧/٦، وأورده في المجروحين ٣٠٧/١، وقال: كان ممن يخطئ كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

(٤) قال الذهبي: لا يكاد يعرف. ميزان الاعتدال ٣٨٤/٤ رقم «٨٢٨٢».

هريرة، مرفوعا، وصلة كذبه ابن معين، وقال أبو حاتم: متروك الحديث، أحاديثه عن أشعث منكرة[١]، فهذا الطريق شبه لا شيء، ورواه يزيد بن بَزِيع الرملي ــ في جزء ما انتقى ابن مردويه على الطبراني ص/٣٢٩ حديث رقم «١٥٦» ــ عن محمد بن عجلان، عن القاسم، عن عائشة، ويزيد بن بَزِيْع، ويقال: ابن زريع قال فيه ابن معين والفسوي، والدراقطني: ضعيف[٢]، فهذا الطريق أيضا واه، ورواه عاصم بن سليمان الكُوْزِي ــ عند الجوهري في ثلاثة مجالس من أماليه ضمن مجموع بالظاهرية رقم «٣٨٠٣» ل/١٨٤أ ــ عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعا، وعاصم قال فيه الفلاس والساجي وابن عدي: يضع الحديث، وقال الدراقطني: كذاب[٣]، فهذا الطريق هو والعدم سواء، فالحاصل أن هذا الحديث لا يصح.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال إسحاق بن منصور، والدارمي، وابن طهمان عن ابن معين: ثقة، وقَال ابن نمير: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: لَيْسَ بِهِ بَأْس، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة، وقال النَّسَائي: ليس به بأس، وقَال ابن خراش: صدوق، وقال ابن حبان في الثقات في طبقة الصحابة في ترجمة فروة بن نوفل[٤]: عبد العزيز بن

(١) الجرح والتعديل ٤/٤٤٧ رقم «١٩٦٦».

(٢) المعرفة والتاريخ ٢/٤٥١، ميزان الاعتدال ٥/١٥٢، ١٥٥ رقم «٩١٣٣»، لسان الميزان ٨/٤٨٩ رقم «٨٥٤٦».

(٣) ترجمته في: الكامل لابن عدي ٨/٢٠٩ رقم «١٣٨٩»، ميزان الاعتدال ٢/٣١٩ رقم «٣٨٤٧»، لسان الميزان ٤/٣٦٨ رقم «٤٠٣١».

(٤) ٣/٣٣١.

مسلم ربما أوهم فأفحش، ثم ذكره في الثقات في طبقة أتباع التابعين، وأورده في مشاهير علماء الأمصار وقال: كان رديء الحفظ، وقال ابن القطان: ثِقَة[1]، وقال الذهبي: أحد الثقات، وقال في موضع آخر: ثقة عابد يعد من الأبدال، وقال ابن حجر: ثقة عابد ربما وهم.

مات سنة سبع وستين ومئة، وروى له الجماعة سوى ابن ماجة.

* **النظر في قول العقيلي:** ذكر أبو جعفر أن الرجل في حديثه بعض الوهم، ثم أورد له حديثا واحدا أخطأ فيه فوصله، وغيره أعضله، وهذا لا يوجب ضعف الرجل، ولا يقتضي إيراده في الضعفاء أصلا، فإن الوهم لا ينفك عنه بشر ثقة أو غيره.

* **الترجيح:** الراجح فيه أنه ثقة لأنه رأي الجمهور، وقول ابن حبان: كان رديء الحفظ، مرجوح لمخالفته جمهور العلماء.

* **المقارنة بين قول العقيلي، وابن حجر:** تعنت العقيلي بذكر هذا الرجل في الضعفاء بسبب حديث أخطأ فيه، وأما ابن حجر، فقد أنصف الرجل، فوثقه، لكنه ذيل حكمه عليه بقوله: ربما يهم، والصواب حذفه، فما من ثقة إلا ويهم، لكن ليس كوهم غيره من الضعفاء، بل وهم يسير لا يضر، وخلاصة القول فيه أنه ثقة.

١٠ــ **عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت** بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي أبو محمد البصري روى عن حميد الطويل، وأيوب

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٢/٨٨.

السختياني، وابن عون، وخالد الحذاء، وغيرهم، وعنه الشافعي، وأحمد، وعلي، ويحيى، وإسحاق، وآخرون[1].

قال العقيلي: تغير في آخر عمره[2]، ثم أخرج أبو جعفر عن محمد بن زكريا البلخي، عن عقبة بن مكرم، قال: كان عبد الوهاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع سنين، وروى عن الحسين بن عبد الله الذارع، عن أبي داود السجستاني، قال: جرير بن حازم، وعبد الوهاب الثقفي تغيرا، فحجب الناس عنهم، ثم أخرج العقيلي له من طريق الحميدي، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٢٩١/٩ رقم «٤١٤٣»، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين ص/٥٤، ٥٥، ١٨٣ رقم «٦٢»، «٦٣»، «٦٦»، «٦٦٠»، «٦٦١»، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٤/٢، ١٠٠ رقم «٣٣٨٧»، «٣٤٩٧»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣٨١/١ رقم «٧٤٠»، ٣٥٢/٢ رقم «٢٥٥٨»،٣٢/٣ رقم «٤٠٣٥»، التاريخ للفلاس ص/٣١١، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣١٤ رقم «١٠٤٧»، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/١٧٢ رقم «٢٧١»، سؤالات الآجري لأبي داود ١٢٥/٢ رقم «١٣٢٣»، المعرفة والتاريخ ٦٥٠/١، الجرح والتعديل ٦٩/٦، ٧١ رقم «٣٦١»، «٣٦٩»، مشاهير علماء الأمصار ص/١٩١ رقم «١٢٦٩»، تاريخ بغداد ٢٧١/١٢ رقم «٣٥٦٩»، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي ١٥٨/٢ رقم «٢٢١٠»، تهذيب الكمال ٥٠٣/١٨ رقم «٣٦٠٤»، تاريخ الإسلام ١١٦٣/٤ رقم «١٩٤»، سير أعلام النبلاء ٢٣٧/٩ رقم «٦٧»، ميزان الاعتدال ٥٩٢/٢ رقم «٥٠٥٤»، تقريب التهذيب ص٣٦٨ رقم «٤٢٦١».

(٢) الضعفاء للعقيلي ٩٣/٤ رقم «١٠٤٥».

جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، قال جعفر: قال أبي: وقضى به عليٌّ بالعراق(١).

---

(١) أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب الأحكام باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ص/٥٩٩ حديث رقم «١٣٩٣» عن محمد بن بشار، ومحمد بن أبان، وابن ماجه في السنن في أبواب الأحكام باب القضاء بالشاهد واليمين ٦٣٠/٢ حديث رقم «٢٤٨٠» عن محمد بن بشار، كلاهما عن عبد الوهاب الثقفي به، بنحوه، وأحمد في المسند ٣٠١٨/٦ حديث رقم «١٤٤٩٩» عن عبد الوهاب الثقفي به، وقال عبد الله بن أحمد: كان أبي قد ضرب على هذا الحديث، قال: ولم يوافِق أحدٌ الثقفيَّ على جابر، فلم أزل به، حتى قرأه علي، وكتب عليه صح، وأخرجه ابن الجارود في المنتقى في باب ما جاء في الأحكام ص/٢٥٢ حديث رقم «١٠٠٨» من طريق الحميدي، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب القضاء والشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد ١٤٤/٤، ١٤٥ من طريق أبي همام، والدارقطني في السنن في كتاب الأقضية والأحكام ٣٧٨/٥، ٣٧٩ حديث رقم «٤٤٨٥» من طريق عبد الله بن عمران العابدي، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد ٥٠٨/٢٠ حديث رقم «٢٠٦٨٥» من طريق إسحاق ابن راهويه، وعلي بن المديني، وابن عبد البر في التمهيد ١٣٦/٢ من طريق مسدد، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، ومحمد بن المثنى أبي موسى، والشافعي كلهم عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي به.

* وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة شيخه محمد بن أبان الأصبهاني ٢٢٩/٧ حديث رقم «٧٣٤٩» من طريق عبيد الله بن عمر، وأبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم في كتاب الأيمان باب بيان الخبر الموجب اليمين على المدعي مع الشاهد الواحد ١١٧/١٣، ١١٨ حديث رقم «٦٤٥٧» من طريق إبراهيم بن أبي حية، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد ٥٠٩/٢٠ حديث رقم «٢٠٦٨٦» من طريق إبراهيم بن أبي حية، وابن عبد البر في التمهيد ١٣٥/٢ــ ١٣٨ من طريق عبيد الله بن عمر، ومحمد بن عبد الرحمان بن رداد المدني، ويحيى بن سليم، وإبراهيم بن أبي حية، كلهم عن جعفر بن محمد الصادق عن
==

ثم قال العقيلي: وقال مالك، وابن جريج، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن عبد المطلب، والدراوردي، ويحيى بن سليم، وإسماعيل بن جعفر، وأبو

==

أبيه به، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا عبيد الله بن عبد المجيد، تفرد به عبد السلام.

* وأخرجه الترمذي في الجامع في كتاب الأحكام باب ما جاء في اليمين مع الشاهد ص/٥٩٩ حديث رقم «١٣٩٤» من طريق إسماعيل بن جعفر، عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، ثم قال: وهذا أصح وهكذا روى سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلا وروى عبد العزيز بن أبي سلمة، ويحيى بن سليم هذا الحديث، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الأقضية باب القضاء باليمين مع الشاهد ٤٧٢/٢ حديث رقم «٢٩١١» عن جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب البيوع والأقضية باب شهادة شاهد مع يمين الطالب ٦١٠/١١ حديث رقم «٢٣٤٥١»، وفي كتاب الرد على أبي حنيفة باب القضاء بيمين وشاهد ١٥٢/٢٠ حديث رقم «٣٧٤٦٩» من طريق الثوري، وأبو عوانة الإسفراييني في مستخرجه على صحيح مسلم في كتاب الأيمان باب بيان الخبر الموجب اليمين على المدعي مع الشاهد الواحد ١١٨/١٣، ١١٩ من طريق يحيى بن أيوب، ومالك، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب القضاء والشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد ١٤٥/٤ من طريق الثوري، ومالك، والبيهقي في السنن الكبير في كتاب الشهادات باب القضاء باليمين مع الشاهد ٥٠٧/٢٠ حديث رقم «٢٠٦٨٣» من طريق ابن جريج، ومالك، ويحيى بن أيوب، وإسماعيل بن جعفر، وعمر بن محمد، ستتهم عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا.

* وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب البيوع والأقضية باب شهادة شاهد مع يمين الطالب ٦١٠/١١، ٦١١ حديث رقم «٢٣٤٥٣» من طريق خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر الباقر عن النبي ﷺ مرسلا.

ضمرة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد العزيز بن أبي حازم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه ولم يذكروا جابرا، وهذه الرواية أولى.

* **قلت:** قال الترمذي: سألت محمدا عن حديث سهيل في اليمين مع الشاهد، فقال: روى علي بن المديني عن عبد العزيز بن محمد، عن ربيعة، عن سهيل بن أبي صالح هذا الحديث...، وقال عبد الوهاب الثقفي، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، وتابعه إبراهيم بن أبي حية، وقال يحيى بن سليم وعبد العزيز بن أبي سلمة من رواية شبابة بن سوار عنه عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، قال الترمذي: سألت محمدا عن هذا فقلت: أي الروايات أصح؟، فقال: أصحه حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ مرسلا قال محمد: إبراهيم بن أبي حية ضعيف ذاهب الحديث[(١)]، وقال الإمام مسلم: وهم فيه عبد الوهاب[(٢)]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الوهاب الثقفي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر: أن النبي ﷺ قضى بشاهد ويمين؟، فقالا: أخطأ عبد الوهاب في هذا الحديث؛ إنما هو: عن جعفر، عن أبيه: أن النبي ﷺ مرسلا[(٣)]، وكذلك رجح المرسل الحافظ أبو بكر الخطيب؛ قال ابن الملقن: وَقَالَ الْخَطِيب فِي كتاب من رَوَى عَن مَالك: إِنَّه الصَّوَاب[(٤)]،

---

(١) علل الترمذي الكبير ص/٢٠١، ٢٠٢ حديث رقم «٣٥٧».

(٢) الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ ٤/٥٦٨.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٤/٢٥٣ حديث رقم «١٤٠٢».

(٤) البدر المنير ٩/٦٦٧.

وقال الدارقطني: رواه ابن جريج، ومالك بن أنس، والدراوردي، وإسماعيل بن جعفر، وعمر بن محمد بن زيد العمري، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه مرسلا، وكذلك رواه خالد بن أبي كريمة، عن أبي جعفر، ورواه عبد الوهاب الثقفي، والسري بن عبد الله السلمي، وعبد النور بن عبد الله بن سنان، وحميد بن الأسود، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وغيرهم، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، وكذلك روي عن أبي ضمرة أنس بن عياض، عن جعفر، عن أبيه، عن جابر، واختلف عن أبي ضمرة، فروي عنه مرسلا أيضا، وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث، وربما وصله عن جابر، لأن جماعة من الثقات حفظوه، عن أبيه، عن جابر، والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة(١)، وقال ابن عبد البر: قد أسنده عن جعفر بن محمد جماعة حفاظ، وزيادة الحافظ مقبولة(٢).

* **قلت:** قد خالف الدارقطني، وابن عبد البر الجمهور في ترجيح الموصول على المرسل والصواب عكسه كما سيأتي، وهنا احتمالان: أحدهما: أن جعفر بن محمد الصادق هو الذي روى الحديث موصولا ومرسلا كما قال الدارقطني، والاحتمال الآخر: أن الاختلاف في الحديث من الرواة عن جعفر الصادق، لا منه، وعلى كلا الاحتمالين يترجح المرسل؛ أما على الأول؛ فلأنه المتيقن، والأخذ به أحوط، من الموصول، وأما على الثاني فلأن رواته أحفظ وأوثق وأشهر من الذين وصلوه؛ فقد

---

(١) العلل للدارقطني ٣/٩٦ـ٩٨.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢/١٣٥.

أرسله مالك، وهو الإمام بلا مدافعة، والثوري، وقد قال الدوري: سمعت يحيى يقول ليس أحد يخالف سفيان الثوري إلا كان القول قول سفيان قلت: وشعبة أيضا إن خالفه قال: نعم[1]، وكذا أرسله غيرهما من الثقات الرفعاء، كما سلف، وبهذا يكون ترجيح البخاري، ومسلم، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والترمذي، والعقيلي، والخطيب للمرسل هو الصواب، ويدل على ترجيح المرسل أن خالد بن أبي كريمة روى هذا الحديث عن أبي جعفر الباقر عن النبي ﷺ مرسلا، وخالد بن أبي كريمة ثقة تعنت أبو حاتم فلينه[2]، وعلى فرض خطأ عبد الوهاب الثقفي في وصل هذا الحديث عن جعفر الصادق، فلا يوجب هذا ضعفه، ولا إيراده في الضعفاء أصلا، فمن ذا الذي ما أخطأ من الثقات؟.

ثم أخرج العقيلي عن عبد الله بن أحمد، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا هشام، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أن عمر بن الخطاب كان يورث الإخوة من الأم من الديه، قال أبي: فقيل لعبد الرحمن بن مهدي: إن معاذ بن هشام يقول: في كتاب أبي عن قتادة، مرسل، فقال عبد الرحمن: هشام إذا كان لا يحفظ الحديث مرتين، وروى عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن عفان قال: كنت أكتب عن عبد الوهاب الثقفي، فقال لي يوما: عمن أنت أروى؟ عن ابن عون؟ قلت له: عن سليم بن أخضر،

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١/٢٦٨ رقم «١٧٧١».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٣٤٩ «١٥٧٥»، تهذيب الكمال ٨/١٥٦ رقم «١٦٤٧».

فقال: جئني بكتابك، فقلت له: أنت هاهنا، قال: فتركته، قال أبي: عفان حكى عن خالد بن الحارث، في عبد الوهاب الثقفي[١].

قلت: أما إيراد العقيلي أثر عمر بن الخطاب في ترجمة عبد الوهاب الثقفي، فلا وجه له عندي، وليت شعري لماذا أورده فيها، فالأثر قد رواه عبد الوهاب الثقفي عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عمر، موصولا، وعبد الوهاب ثقة ما حدث بشيء بعد التغير، وقد تابعه وكيع بن الجراح وهو أحد الأئمة الثقات الجهابذة الأثبات[٢] فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الديات باب من كان يورث الإخوة من الأم من الدية ٢٠٦/١٤ حديث رقم «٢٨١٣٧» عن وكيع عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر، فالحديث ثابت عن هشام الدستوائي موصولا إذ حدث به ثقتان، كما رأيت، ولما قيل لابن مهدي: إن معاذ بن هشام يقول: إن هذا الحديث في كتاب أبي عن قتادة، مرسل، قال: هشام إذن كان لا يحفظ الحديث، مرتين؛ يعني أن هشاما حدث به من حفظه فوصله، وهو في كتابه مرسل، فما ذنب عبد الوهاب في هذا؟، وأما حكاية عفان مع عبد الوهاب الثقفي فلا تفيد طعنا فيه مطلقا، فإن كان العقيلي قد تعلق بقول عفان: فتركته الترك الاصطلاحي، فقد وهم، لأن المراد بقوله فتركته: أي تركت مجلسه، وانصرفت، والله أعلم.

---

(١) في العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٣٥٢/٢ «٢٥٥٨»: وعفان حكى عن خالد بن الحارث قصة في عبد الوهاب الثقفي.

(٢) له ترجمة حافلة في مقدمة الجرح والتعديل ص/٢١٩.

*** سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال الشافعي: ثقة[1]، وقال ابن سعد: كان ثقة، وفيه ضعف، قلت: كلا ما فيه ضعف بل هو ثقة مطلقا، واعتذر ابن حجر عن قول ابن سعد فقال: عني بذلك ما نقم عليه من الاختلاط، قلت: الرجل ما حدث في اختلاطه بحديث، فمن أين أتاه الضعف؟، وابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق، كما أن مادة ابن سعد من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد كما سلف في رقم «٢»، فهذا الجرح مردود، وقال الدارمي: قلت لابن معين: فالثقفي؟ فقال: ثقة، قلت: هو أحب إليك في أيوب أو عبد الوارث؟، فقال: عبد الوارث قلت له: ما حال وهيب في أيوب؟ فقال: ثقة، قلت: فهو أحب إليك أم الثقفي؟ فقال: ثقة وثقة، وقال الدوري عن ابن معين: كان عبد الوهاب الثقفي قد اختلط بآخرة، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت يحيى عن عبد الوهاب الثقفي؟ فقال: ثقة قلت: ليحيى أيما أحب هو أو عبد الأعلى السامي؟ فقال: الثقفي أحب إلي من عبد الأعلى، وقال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيى هو عليه كل يعني كتاب عبد الوهاب، وقال قتيبة بن سعيد: ما رأيت مثل هؤلاء الفقهاء الأشراف الأربعة؛ مالك بن أنس، والليث بن سعد، وعباد بن عباد المهلبي، وعبد الوهاب الثقفي[2]، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: عبد الوهاب الثقفي أثبت من عبد الأعلى السامي، الثقفي أعرف وأوثق عند أصحابه من عبد الأعلى، وقال عبد الله بن أحمد أيضا: قلت لأبي: أيما أحب إليك عبد الوهاب الخفاف، أو

---

(١) السنن الكبير للبيهقي ٥٠٨/٢٠ رقم «٢٠٦٨٤».

(٢) جامع الترمذي ص/٩٢٨ رقم «٢٧٩٨».

عبد الوهاب الثقفي؟ قال: لا الثقفي أحب إلي، وقال الفلاس: مات سنة أربع وتسعين، وهو ابن أربع وثمانين، وكان قد اختلط قبل ذلك بسنتين أو ثلاث، وسمعته يقول: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، باختلاط شديد، وقد ذكر الكلاباذي كلام الفلاس في ترجمة عبد الوهاب الثقفي في رجال البخاري[١]، وزاد فيه قوله: واختلط حتى كان لا يعقل شيئا، وقد قلد الكلاباذيَّ في نسبة الكلام الأخير للفلاس الباجيُّ[٢]، ومغلطاي[٣]، وابنُ حجر[٤]، وهذا الكلام لا يصح عن الفلاس إنما قال فيه ما أثبته من كتابه، وقال البخاري: وعبد الوهاب الثقفي صدوق صاحب كتاب[٥]، وقال العجلي: بصري ثقة، وقال البرذعي: قلتُ لأبي زرعة: عَبد الوهاب الثقفي اختلط؟ قَال: نعم، قال البرذعي: وقال لي أبو حاتم: اختلط قبل موته بسنة، وقال الآجري: عن أبي داود: عبد الوهاب اختلط حتى حجب الناس عنه، واختلط جرير بن حازم حتى حجبه ولده، وقال ابن أبي حاتم: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبى العاص أبو محمد سمعت أبي يقول هو مجهول، قلت: وتابعه ابن الجوزي، على ذلك، وهو عبد الوهاب الثقفي، وهم أبو حاتم في تجهيله إذ ظن أنه غير عبد الوهاب الثقفي وهو هو، وقال ابن حبان: من أهل الاتقان في الاخبار والضبط للآثار، وقال البيهقي: من الثقات[٦]، وقال الذهبي: عبد الوهاب ثقة، والثقة

(١) الهداية والإرشاد ٤٩٥/٢ رقم «٧٥٧»

(٢) في التعديل والتجريح ١٠٣٦/٣ رقم «٩٩٥».

(٣) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٣٧٦/٨ رقم «٣٤٠٨».

(٤) تهذيب التهذيب ٤٥٠/٦ رقم «٩٣٥».

(٥) علل الترمذي الكبير ص/٦٩ رقم «٩٩».

(٦) السنن الكبير للبيهقي ٥٠٨/٢٠ رقم «٢٠٦٨٣».

يهم في الشيء بعد الشيء، وأما اختلاطه فما ضر حديثه؛ لأنه حجب فبقي بمنزلة حتى مات، وقال في موضع آخر: ما ضره تغيره، فإنه لم يحدث زمن التغير بشيء، وتعقبه السخاوي فقال: ويخدش فيه قول الفلاس السابق، ثم قال: ولعل هذا كان قبل حجبه[١]، وقال الذهبي أيضا: عَبد الوهاب بن عَبد المجيد بن الصلت أفرده ابن أبي حاتم عن عَبد الوهاب الثقفي وهو هو وقال: سألت أبي عنه فقال: مجهول، فأما الثقفي فثقة مشهور، ما ضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغير، وقال الذهبي أيضا: ومن أفراده أنه روى عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر حديث: قضى باليمين مع الشاهد، وقد رواه مالك، والقطان، والناس، عن جعفر، عن أبيه، مرسلا، والثقفي لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة، قلت: كلا ما تفرد به الثقفي، بل تابعه غير واحد على وصله وبعضهم ثقة، لكن من أرسله أوثق كما تقدم، وأورده العلائي في المختلطين ص/٧٨، وقال: هو من القسم الأول؛ قلت: هذا القسم يشمل من لم يوجب الاختلاط له ضعفا أصلا ولم يحط من مرتبته إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه فسلم حديثه من الوهم، وقال ابن حجر: ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين.

مات سنة أربع وتسعين ومئة، وروى له الجماعة.

* **النظر في قول العقيلي:** قد ذكر أبو جعفر أن الرجل تغير في آخر عمره، وهذا صحيح ثابت عن عبد الوهاب، لكن ما ضره التغير، فقد روى العقيلي عن أبي داود السجستاني ما يدل على أن عبد الوهاب قد حجب

(١) فتح المغيث ٤/٤٧٧.

عن الناس بعد الاختلاط، فلماذا أورده العقيلي في الضعفاء إذا؟، هل لوصله الحديث السابق عن جعفر؟، أو لما ذكره في آخر الترجمة، وكل ذلك لا يقتضي ضعفه، بل لا يوجب إيراده في الضعفاء أصلا.

* المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر: قد ذكر أبو جعفر أن الرجل تغير في آخر عمره، لكن ما ضره التغير كما سلف، وأما ابن حجر فقد وثق الرجل فأصاب، لكنه ذكر أنه تغير قبل موته بثلاث سنين، ولم ينبه على أن الرجل حجب، فلم يحدث بعد الاختلاط، ففي حكمه قصور، وخلاصة القول في الرجل أنه ثقة مطلقا تغير قبل موته بثلاث سنين، لكنه لم يحدث بعد اختلاطه بحديث، وأما قول الفلاس: سمعته يقول: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، باختلاط شديد، فلعل هذا كان في أول اختلاطه، فحجب بعد ذلك، ولم يحدث جمعا بين كلام الفلاس، وأبي داود السابق، والله أعلم.

١١ــ عتبة بن أبي عتبة الفزاري، وهو عتبة بن مسلم التيمي مولاهم المدني[١]، روى عن عبيد بن حنين، وحمزة بن عبد الله بن عمر، ونافع بن جبير بن مطعم، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وعكرمة مولى ابن عباس، وغيرهم، وروى عنه ابن إسحاق، وسليمان بن بلال، وإسماعيل ومحمد ابنا جعفر بن أبي كثير وسعيد بن أبي هلال، ومالك بن أبي الحسن، وغيرهم.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٦/٣٧٤ رقم «٢٠٦٥»، تهذيب الكمال ١٩/٣٢٣ رقم «٣٧٨٥»، تاريخ الإسلام ٣/٦٩٤ رقم «١٨٠»، تهذيب التهذيب ٧/١٠٢ رقم «٢١٩»، تقريب التهذيب ص/٣٨١ رقم «٤٤٤٢»، لسان الميزان ٥/٣٧٠ رقم «٥٠٩٣».

وقد فرق البخاري هذه الترجمة، فجعلها ثلاث تراجم، قال في الأولى: عتبة بن أبي عتبة، عن عكرمة، روى عنه مالك بن أبي حسن[١]، وقال في الثانية: عتبة بن مسلم، مولى بني تميم، عن أبي سلمة، ونافع بن جبير، وعبيد بن حنين، سمع منه ابن إسحاق، وإسماعيل، ومحمد ابنا جعفر[٢]، وقال في الثالثة: عتبة بن أبي عتبة عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس، رضي الله عنهما...[٣].

وقد جمع ابن أبي حاتم هذه التراجم كلها في ترجمة واحدة[٤]، فأصاب، وتابعه على ذلك هبة الله بن الحسن اللالكائي[٥]، وذكر الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق[٦] أن البخاري فرق بين عتبة بن أبي عتبة، وبين عتبة بن مسلم، ثم قال الخطيب: وعتبة بن أبي عتبة هذا هو عتبة بن مسلم ليس غيره، ثم نقل عن عبد الغني بن سعيد الأزدي، واللالكائي ما يدل على أنهما واحد.

قال العقيلي: عتبة بن أبي عتبة الفزاري عن عكرمة، ولا يتابع عليه، روى عنه مالك بن الحسن، وفي مالك نظر[٧].

---

(١) التاريخ الكبير ٥٢٤/٦ رقم «٣١٩٤».
(٢) التاريخ الكبير ٥٢٤/٦ رقم «٣١٩٥».
(٣) المصدر السابق ٥٢٩/٦ رقم «٣٢١٩».
(٤) الجرح والتعديل ٣٧٤/٦ رقم «٢٠٦٥».
(٥) كما في موضح أوهام الجمع والتفريق ١٦٢/١.
(٦) ١٦١/١ــ ١٦٣.
(٧) الضعفاء للعقيلي ٥٢٥/٤ رقم «١٣٥٦».

ثم أخرج من طريق مروان بن معاوية، عن مالك بن الحسن، عن عتبة، شيخ من بني فزارة، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه»[1]، ومن طريق عمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن عتبة أبي عمرو، عن عامر الشعبي، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «إن هذه الأرواح عارية في أجساد العباد، فيقبضها الله إذا شاء

(١) أخرجه ابن شبة في أخبار المدينة ١٣٣/٢ عن أيوب بن محمد الرقي، والطبراني في المعجم الكبير في ترجمة عبد الله بن عباس ٣٠٤/١١ حديث رقم «١١٨١١» من طريق داود بن رشيد وفي ترجمة عيينة بن بدر الفزاري ١٦٠/١٧، ١٦١ حديث رقم «٤٢٢» من طريق سليمان بن عمر بن خالد الرقي، وأبو الشيخ في أمثال الحديث ص/٨٧ حديث رقم «١٤٦» من طريق أيوب الوزان، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات ٤٦٦/١ حديث رقم «٨٤٨» من طريق داود بن رشيد، وأبو نعيم في معرفة الصحابة في ترجمة عيينة بن حصن الفزاري ٢٢٤٧/٤ رقم «٢٣٥٧» من طريق هشام بن عمار، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع في باب تعظيم المحدث من كان رأسا في طائفته وكبيرا عند أهل نحلته ٣٤٨/١ حديث رقم «٧٩٩» من طريق نوح بن الهيثم العسقلاني، وأيوب بن محمد الرقي، كلهم عن مروان بن معاوية به، وتحرف مالك بن أبي الحسن في مطبوع أخبار المدينة إلى مالك بن أبي الحسين، وعتبة إلى عيينة، وتحرف مالك بن أبي الحسن أيضا في مطبوع المعجم الكبير في الموضع الأول إلى مالك بن الحسين، وعتبة إلى عبيد، وتحرف مالك بن أبي الحسن أيضا في الموضع الثاني إلى مالك بن أبي الحسين، وعتبة إلى عقبة، ووقع للهيثمي في مجمع الزوائد ١٦/٨ خلط نشأ عن تحريف، فقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وفي إسناد الكبير عيينة بن يقظان وثقه ابن حبان، وكذلك مالك بن الحسن بن مالك بن الحويرث، وفيهما ضعف، وبقية رجال الكبير ثقات، قلت: فالرجلان اللذان ذكرهما الهيثمي غير المذكورين عند الطبراني قطعا.

ويرسلها إذا شاء»[1]، ثم قال: هذا هو عندي الفزاري، ولا يتابع على الحديثين جميعا، إلا من طريق تقارب هذا.

---

(١) أخرجه البزار في مسنده ٤٢/١٤ حديث رقم «٧٤٧٤» عن عمر بن محمد بن الحسن به، والدولابي في الكنى فيمن كنيته أبو عمرو ٧٨٥/٢، ٧٨٦ حديث رقم «١٣٦٧» عن النسائي عن عمر بن محمد بن الحسن عن أبيه عن عتبة أبي عمرو؛ وهو ابن اليقظان عن الشعبي به، وأبو بكر الإسماعيلي في معجمه في ترجمة محمد بن الحسن النخاس المعروف بالقصير ٤٤٤/١، ٤٤٥ رقم «١٠١» عنه عن عمر بن محمد بن الحسن به، والخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة محمد بن الحسن النخاس المعروف بالقصير ٥٩١/٢ رقم «٥٦٦» من طريقه عن عمر بن محمد بن الحسن به، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الشعبي، عن أنس إلا عتبة، ولا حدث به إلا محمد بن الحسن الأسدي، ووقع في مطبوع مسند البزار عمر بن محمد بن محمد بن الحسن، وهو خطأ، صوابه عمر بن محمد بن الحسن كما ثبت في بقية المصادر، وقد اختلف في عتبة المذكور في الإسناد؛ فذهب النسائي، والدولابي في الكنى٧٧٧/٢، ٧٨٥ رقم «١٣٦٧» إلى أنه عتبة بن يقظان، أبو عمرو، ويقال أبو زَحَّارة البصري، وهو متروك، ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٧٤/٦ رقم «٢٠٦٨»، تهذيب الكمال ٣٢٦/١٩ رقم «٣٧٨٧»، ميزان الاعتدال ٣٥/٣ رقم «٥٢٠٥»، وذهب الدارقطني إلى أن عتبة هو ابن عَمْرو؛ فقال عقب هذا الحديث في الأفراد: غريبٌ من حديث الشعبي عن أَنس، تَفَرَّدَ بهِ عتبة بن عَمْرو عنه، وتَفَرَّدَ بهِ مُحمد بن الحسن الأسدي عن عتبة بن عَمْرو. أطراف الغرائب والأفراد ٢٠٢/١ حديث رقم «٩٥٠»، قلت: وعتبة بن عمرو؛ هو الكوفي المكتب، قال فيه أبو حاتم: لا أعرفه، له ترجمة في: التاريخ الكبير للبخاري ٥٢٣/٦ رقم «٣١٩٠»، الجرح والتعديل ٣٧٢/٦ رقم «٢٠٥٣»، الثقات لابن حبان ٢٦٩/٧، وأرى رجحان القول الأول؛ فإن محمد بن الحسن الأسدي يروي عن عتبة بن يقظان، ولا تعرف لمحمد رواية عن عتبة بن عمرو المكتب، وعلى كلا القولين، فإيراد العقيلي هذا الحديث في هذه الترجمة وجزمه بأنه الفزاري غلط، والله أعلم.

* **قلت:** مستند العقيلي في ذكر عتبة بن أبي عتبة في الضعفاء هذان الحديثان، ولا ذنب لعتبة فيهما؛ أما أحدهما: فهو من رواية مالك بن أبي الحسن عنه، ومالك هذا مجهول[1]، فالعهدة عليه في رواية هذا الحديث، وأما الحديث الآخر: فيرويه عتبة أبو عمرو، وهو متروك، وقد ذهب العقيلي إلى أنه الفزاري، فوهم، والصواب أنه غيره، فلا ذنب للفزاري فيه.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال الذهبي: هو من الثقات، وقال ابن حجر: ثقة.

* **تحقيق القول في الراوي:** قلت: هو ثقة، فقد احتج به البخاري في صحيحه[2]، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الحافظان الذهبي وابن حجر.

روي له النسائي في اليوم والليلة، والباقون سوى الترمذي.

* **النظر في قول العقيلي:** أورد أبو جعفر لعتبة بن مسلم حديثين، وقال ولا يتابع على الحديثين جميعا، إلا من طريق تقارب هذا، وتلك حجته في إيراد هذا الرجل في الضعفاء، ولا ذنب لعتبة فيهما كما سلف، فالرجل ثقة مطلقا.

---

(١) الجرح والتعديل ٢٠٨/٨ رقم «٩١٣».

(٢) كما في كتاب بدء الخلق باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ١٣٠/٤ حديث رقم «٣٣١٩»، وفي كتاب الطب باب إذا وقع الذباب في الإناء ١٤٠/٧ حديث رقم «٥٧٨٢».

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** تعنت العقيلي في ذكر هذا الرجل في الضعفاء، فلم يطعن فيه بقادح إنما تكلم فيه بسبب حديثين أوردهما له، ولا ذنب له فيهما كما تقدم، وأما ابن حجر فوثق الرجل فأصاب.

١٢ - **عطاء بن أبي ميمونة**؛ واسمه منيع البصري، أبو معاذ مولى أنس، ويقال: مولى عمران بن حصين[1].

روى عن أنس، وعمران بن حصين، وجابر بن سمرة، وغيرهم، وعنه ابناه إبراهيم، وروح، وخالد الحذاء، وشعبة، وغيرهم.

قال العقيلي: كان يرى القدر، ثم أخرج من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى القطان قال: عطاء بن أبي ميمونة مات بعد الطاعون، وكان يرى القدر، وروى من طريق يحيى بن آدم، عن حماد بن زيد قال: كان عطاء بن أبي ميمونة ممن ألقى إلى الحسن ذلك الرأي، يعني القدر، ومن طريق يحيى بن آدم أيضا، عن حماد بن زيد، قال: كان معبد الجهني أول من

(١) ترجمته في: الطبقات الكبير لابن سعد ٢٤٤/٩ رقم «٤٠١٤»، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٢٠/٢، ١٢٥، ١٥٨ رقم «٣٦٥٠»، «٣٦٩١»،«٣٩٤٧»، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص/٧٧ رقم «٣٥٠»، التاريخ الأوسط للبخاري ٣٤٧/٣ رقم «٥٣٩»، التاريخ الكبير للبخاري ٤٦٩/٦ رقم «٣٠١٢»، الضعفاء الصغير للبخاري ص/١٠٧ رقم «٢٩٠»، أحوال الرجال للجوزجاني ص/١٨٤ رقم «٣٣٥»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٣٣٣ رقم «١١٣٢»، سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء له ص/٣٥٠ رقم «٧٦٥»، الجرح والتعديل ٣٣٧/٦ رقم «١٨٦٢»، الضعفاء لابن الجوزي ١٧٨/٢ رقم «٢٣١٤»، تهذيب الكمال ١١٧/٢٠ رقم «٣٩٤٢»، سير أعلام النبلاء ٤٧/٦ رقم «١٤»، ميزان الاعتدال ٨٤/٣ رقم «٥٣٦٥»، تهذيب التهذيب ٢١٥/٧ رقم «٣٩٦»، تقريب التهذيب ص/٣٩٢ رقم «٤٦٠١».

تكلم في القدر بالبصرة، وكان عطاء بن أبي ميمونة، لكأن لسانه سحر، قال: وقد رأيته وكان يرى القدر، قال: فكانا يأتيان الحسن، فيقولان: يا أبا سعيد، إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين، فيأخذون الأموال ويقتتلون، ويفعلون، ثم يقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله، قال: فقال: كذب أعداء الله، قال: فيتعلقون بمثل هذا وشبهه عليه فيقولون: يرى رأي القدر[1].

ثم أخرج له حديثا من طريق عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أنس قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ رُفع إليه شيء فيه قصاص، إلا أمر فيه بالعفو»، ثم قال: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، قلت: هذا الحديث لا ذنب لعطاء فيه، إنما العهدة فيه على الراوي عنه عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني؛ فقد تفرد به عن عطاء، وليست رتبته أن تقبل أفراده، فقد قال فيه يحيى بن معين، والنسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي، وابن حجر: صدوق[2]، ومن كانت هذه حاله، فإن تفرده يعد منكرا، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: إن تفرد الصدوق، ومن دونه يعد منكرا[3]، قلت: فأين كان الثقات من أصحاب عطاء حتى يتفرد عنه عبد الله بن بكر المزني بهذا الحديث، وعطاء ثقة ما نقموا عليه سوى القدر، والله أعلم.

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٨٦،٨٧/٥ رقم «١٤٤٧».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٦/٥ رقم «٧١»، تهذيب الكمال ٣٤٤/١٤ رقم «٣١٨٦»، الكاشف٧١/٢ رقم «٢٦٧٥»، تقريب التهذيب ص/٢٩٧ رقم «٣٢٣٥».

(٣) ميزان الاعتدال ١٥١/٣ رقم «٥٥٧٥».

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال يحيى بن سعيد القطان: كان يرى القدر، وقال ابن سعد: كان يرى رأي القدر، وقال الدوري عن ابن معين: ثقة، وقال الدوري أيضا، وابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس، وأورده البخاري في الضعفاء الصغير، وقال: كان يرى القدر، وقال الجوزجاني: كان رأسا في القدر، وتعقبه الذهبي فقال: بل قدري صغير، وحديثه في الصحيحين، وقال العجلي: ثقة، وقال أبو زرعة الرازي: ثقة، لكنه أورده في الضعفاء، وقال أبو حاتم: صالح لا يحتج بحديثه، وقال يعقوب الفسوي: ثقة[1]، قلت: وأورده ابن عدي في الكامل وأخرج له عدة أحاديث؛ فأخرج من طريق شُعبَة، عنه، أنه سمع أنس بن مالك يقول: دخل رسول الله ﷺ الخلاء، فجئت وأنا غلام بإداوة من ماء يستنجي بها، قلت: وهذا حديث صحيح متفق عليه[2]، ولست أدري ما وجه النكارة فيه؟ حتى يورده ابن

---

(١) المعرفة والتاريخ ٢/١١٤، ٣/١٢٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب الاستنجاء بالماء ١/٤٢ حديث رقم «١٥٠» عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك، وفي باب من حمل معه الماء لطهوره ١/٤٢ حديث رقم «١٥١» عن سليمان بن حرب، وفي باب حمل العَنَزَة مع الماء في الاستنجاء ١/٤٢ حديث رقم «١٥٢» من طريق غندر، وفي كتاب الصلاة باب الصلاة إلى العنزة ١/١٠٦ حديث رقم «٥٠٠» من طريق شاذان، ومسلم في صحيحه في كتاب الطهارة ١/١٥٦ حديث رقم «٢٧١» من طريق وكيع وغندر، والنسائي في المجتبى في كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالماء ص/١٣٤ حديث رقم «٤٥» من طريق النضر بن شميل، كلهم عن شعبة به، بنحوه، وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الوضوء باب ما جاء في غسل البول ١/٥٣ حديث رقم «٢١٧» من طريق روح بن القاسم، ومسلم في صحيحه في كتاب الطهارة ١/١٥٦ حديث رقم «٢٧٠»، «٢٧١» من طريق خالد الحذاء، وروح بن القاسم، وأبو داود في السنن في ==

عدي في ترجمة عطاء، وأخرج ابن عدي أيضا من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، وحفص المنقري، عن الحسن، عن سمرة؛ أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة تلقاء وجهه، قلت: وهذا لا ذنب لعطاء فيه، وإنما العهدة فيه على ابنه روح[1]، فهو ضعيف، وقد تفرد به عن أبيه، وحفص المنقري، قال الحافظ أبو الحسن ابن القطان: وعلته إِنَّمَا هِيَ ضعف روح بن عَطاء[2]، وروى ابن عدي أيضا من طريق زهير بن العلاء، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أَنَس بن مالك، رفعه: «أول من أشفع له من أُمَّتِي العرب الذين رأوني وآمنوا بي وصدقوني، ثم أشفع للعرب الذين لم يروني وأحبوني وأحبوا رؤيتي»، ومن طريق زهير بن العلاء أيضا عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أوس بن ضمعج، عن ابن عباس؛ رفعه: «كثرة العرب وإيمانهم قرة عين لي، فمن أقر بعيني أقررت بعينه»، قلت: ولقد أساء ابن عدي بإيراد هذين الحديثين في ترجمة عطاء بن أبي ميمونة، فلا ذنب له فيهما، وإنما العهدة فيهما على الرواي عنه زهير بن العلاء؛ قال ابن أبي حاتم: وسئل ــ أبي ــ عن حديث رواه أبو الأشعث أحمد بن المقدام، عن زهير بن العلاء، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أوس بن ضمعج، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «كثرة العرب قرة عين لي»؟، فقال: هذا حديث موضوع، وذكر له أحاديث من روايته،

==

كتاب الطهارة باب في الاستنجاء بالماء ص/٨٤، ٨٥ حديث رقم «٤٣» من طريق خالد الحذاء، كلاهما عن عطاء به، بمعناه.

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/٤٩٧ رقم «٢٢٥٣»، الكامل لابن عدي ٤/٥٤١ رقم «٦٦٣»، ميزان الاعتدال (٢/٥٦ رقم «٢٦٨٣».

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٢/٢٢.

فقال: هذه أحاديث موضوعة، وهذا شيخ لا يشتغل به؛ يعني: زهير بن العلاء[1]، قلت: وهذا من عيوب الكامل لابن عدي؛ قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عَبد العزيز بن أبي رواد ميمون[2]: من عيوب كامل ابن عَدِي؛ يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده، وأورد له أيضا حديث أنس في الأمر بالعفو في القصاص، وقد تقدم الجواب عنه، وقال ابن عدي عقب الأحاديث السابقة: ولعطاء بن أبي ميمونة غير ما ذكرت من الحديث، ومن يروي عنه يكنيه بأبي معاذ، ولا يسميه لضعفه، وهو معروف بالقَدَر، وابنه روح بن عطاء وفي أحاديثه بعض ما ينكر عليه، وقال عبد الحق الإشبيلي: ضعيف معروف بالقدر[3]، وقال الذهبي: بصري، حجة، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر.

توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة، وروى له الجماعة سوى الترمذي.

* **تنبيه:** قال ابن الجوزي: عطاء بن أبي ميمونة أبو معاذ قال يحيى: ثقة، وقال مرة: ضعيف وقال أحمد: منكر الحديث، قلت: وهم ابن الجوزي في هذا النقل؛ فلم يضعف ابنُ معين عطاءً البتة، بل وثقه، إنما ضعف ابنه روحا؛ فقد قال أبو داود: سألت يحيى بن معين عن روح بن عطاء بن أبى ميمونة؟ فقال: ضعيف، وكذا روى عباس الدوري، وعبد الله بن أحمد بن

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣٩٩/٦ رقم «٢٦١٦».
(٢) ٥٤٨/٢، ٥٤٩ رقم «٤٨٤٧».
(٣) الأحكام الوسطى ٤١٤/١.

حنبل عن ابن معين أنه ضعف روحا[1]، وقول أحمد الذي حكاه ابن الجوزي عنه لم يقله في عطاء إنما قاله في ابنه روح؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن روح بن عطاء بن أبي ميمونة؟ فقال: منكر الحديث[2].

* **النظر في قول العقيلي:** أصاب أبو جعفر في قوله: كان يرى القدر، إذ وافق الأئمةَ فيه، وله سلف في ذكر عطاء في الضعفاء؛ فقد أورده فيهم البخاري، وأبو زرعة الرازي، وذلك لبدعته، وأما في الحديث فالرجل ضابط صدوق.

* **الترجيح:** الراجح فيه جانب التعديل، لأنه رأي الجمهور، وقول أبي حاتم: لا يحتج به، مرجوح، لأن أبا حاتم متعنت في نقد الرجال، كما تقدم[3]، كما أن قوله معارض باحتجاج الشيخين بعطاء في الصحيحين، ولا شك أنه الأرجح، وتضعيف عبد الحق الإشبيلي له مردود، لمخالفته رأي كبار النقاد، وأما إيراد بعض الأئمة له في الضعفاء، فلأنه كان يرى رأي القدر، وهذا لا يوجب ضعفه، أيطرح حديث الرجل لرأي قد أخطأ فيه، أمعصوم هو، وقد زل ثقات غيره في آراء اعتقدوها، وما زحزحهم الأئمة

---

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥٨/٢ رقم «٣٩٤٧»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ١٢/٣ رقم «٣٩٢٦»، سؤالات الآجري لأبي داود ٤٤٥/١ رقم «٩٤٥».

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ١٢/٣ رقم «٣٩٢٦»، الجرح والتعديل ٤٩٧/٣ رقم «٢٢٥٣».

(٣) في ترجمة سيف بن سليمان في هذا البحث.

عن رتبتهم التي حازوها، فالعمدة على صدق الراوي، وضبطه لحديثه، وخلاصة القول في عطاء أنه قدري ثقة.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** اتفق الإمامان على اتهام عطاء بالقدر، لكن ابن حجر أنصف الرجل، فوثقه، وهو المعتمد.

١٣ــ محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري[١] المعروف بعارم[٢].

روى عن جرير بن حازم، ومهدي بن ميمون، ووهيب بن خالد، والحمادين، وآخرين، وروى عنه البخاري، وعبد الله بن محمد المسندي،

---

(١) ترجمته في: معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز ٨٦/١ رقم «٢٩٧»، التاريخ الكبير للبخاري ٢٠٨/١ رقم «٦٥٤»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٢٣٩، ٤١١ رقم «٧٣٥»، «١٤٨٩»، سؤالات الآجري لأبي داود ٦٨/٢ رقم «١١٥٣»، الجرح والتعديل ٥٨/٨ رقم «٢٦٧»، سؤالات السلمي للدارقطني ص/٣١٢ رقم «٣٩٠»، معرفة الألقاب للشيرازي اختصار ابن طاهر ص/١٤٨ رقم «٥٩١»، تهذيب الكمال ٢٨٧/٢٦ رقم «٥٥٤٧»، الكاشف ٧١/٣ رقم «٥١٧٤»، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي ص/١٦٢ رقم «٧٢»، تاريخ الإسلام ٦٨٥/٥ رقم «٣٩٥»، سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٠ رقم «٧٠»، ميزان الاعتدال ٢٣٩/٤ رقم «٧٥٨٩»، المختلطين للعلائي ص/١١٦ رقم «٤١»، تهذيب التهذيب ٤٠٢/٩ رقم «٦٥٩»، تقريب التهذيب ص/٥٠٢ رقم «٦٢٢٦».

(٢) عارم مشتق من عَرَمَ؛ قال ابن فارس: الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، يَدُلُّ عَلَى شِدَّةٍ وَحِدَّةٍ يُقَالُ: عَرُمَ الْإِنْسَانُ يَعْرُمُ عَرَامَةً، وَهُوَ عَارِمٌ، وقال ابن سيده: عَرَمَ الْإِنْسَان يَعْرُمُ ويَعْرِم، وعَرِمَ وعَرُمَ عَرَامَةً وعُرَاما وَهُوَ عارِمٌ وعَرِمٌ كُله: اشْتَدَّ، وقال ابن الأثير: رجُلٌ عَارِم؛ أَيْ خَبِيث شرِّير. مقاييس اللغة ٢٩٢/٤، المحكم والمحيط الأعظم ١٤٥/٢، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٢٣/٣ كلهم في مادة «عرم».

وأحمد بن سعيد الدارمي، وحجاج بن الشاعر، وهارون بن عبد الله الحمال، وغيرهم.

قال العقيلي: اختلط في آخر عمره، فمن سمع من عارم قبل الاختلاط، فهو أحد ثقات المسلمين، وإنما الكلام فيه بعد الاختلاط[1]، وروى أبو جعفر عن الحسين بن عبد الله الذارع، عن أبي داود، قال: بلغنا أن عارما أُنْكِرَ سنةَ ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم الاختلاط بعارم سنة ست عشرة ومئتين، قال أبو جعفر: وعلي بن عبد العزيز سمع منه سنة سبع عشرة ومئتين، وأخرج العقيلي عن محمد بن إسماعيل بن سالم أبي جعفر الصائغ، وعلي بن عبد العزيز البغوي، قالا، حدثنا عارم، أبو النعمان، قال علي: سنة سبع عشرة ومئتين، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، أن النبي ﷺ، قال: «ليس لامريء من شيء، فاتقوا النار ولو بشق تمرة»[2]، قال العقيلي: حدثناه جدي، قال: حدثنا عارم، سنة ثمان ومئتين،

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٥/٤٦٥ــ٤٦٩ رقم «١٦٨٧».

(٢) أخرجه البزار في مسنده ١٣/١٧٧ حديث رقم «٦٦١٩» عن محمد بن بشار بندار، وابن الأعرابي في المعجم ٣/٩٣٥ حديث رقم «١٩٨١» عن عبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب أبي رفاعة العدوي البصري، وأبو الفضل الزهري في حديثه ٢/٤٦٩ حديث رقم «٤٨٠» من طريق محمد بن سهل بن عسكر، والضياء المقدسي في المختارة ٦/٦٨،٦٩ حديث رقم «٢٠٤٨»، «٢٠٤٩» من طريق أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان، وأبي أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي، خمستهم عن عارم بن الفضل به، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد عن حميد، عن أنس إلا محمد بن الفضل، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط في ترجمة شيخه سلامة بن جعفر الرملي٤/٧٣ حديث رقم «٣٦٤٤» وأبو طاهر المخلص في المخلصيات ٣/٢٤٨ حديث رقم «٢٤٣٨» كلاهما من طريق مبارك بن سحيم، عن
==

حدثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن النبي ﷺ قال، فذكر مثله، قال جدي: حججت سنة خمس عشرة ورجعت إلى البصرة، وقد تغير عارم، فلم أسمع منه بعد شيئا حتى مات، ومات سنة أربع وعشرين

==

عبد العزيز بن صهيب، عن أنس، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عبد العزيز بن صهيب، إلا مبارك بن سحيم، قلت: وإسناده ضعيف جدا، فيه مبارك بن سحيم؛ وهو متروك ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٤١/٨ رقم «١٥٦٣»، تهذيب الكمال ١٧٥/٢٧ رقم «٥٧٦٣»، وأخرجه ابن المقريء في المعجم ص/٧٢ حديث رقم «١٣٧» من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن عن أنس، وإسناده ضعيف مبارك مدلس، ولم يصرح بالتحديث، ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٣٨/٨ رقم «١٥٥٧»، تهذيب الكمال ١٨٠/٢٧ رقم «٥٧٦٦»، وأخرجه ابن بشران في الأمالي ١٢٣/١حديث رقم «٢٦٢» من طريق سنان بن سعد عن أنس؛ وسنان ضعيف؛ قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: تركت حديثه، لأن حديثه مضطرب، غير محفوظ، قال: وسمعته مرة أخرى يقول: يشبه حديثه حديث الحسن، لا يشبه حديث أنس ترجمته في: الجرح والتعديل ٢٥١/٤ رقم «١٠٨٥»، تهذيب الكمال ٢٦٥/١٠ رقم «٢٢٠٩»، ميزان الاعتدال ١١٥/٢ رقم «٢٩٦٩»، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة صفوان بن سليم ١٦٢/٣، ١٦٣ رقم «٢٣١» من طريق يحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن أبيه، عن صفوان، عن أنس، ويحيى بن يزيد بن عبد الملك النوفلي، وأبوه ضعيفان؛ ترجمة يحيى في: الجرح والتعديل ١٩٨/٩ رقم «٧٢٧»، الكامل لابن عدي ٦٤٠/١٠ رقم «٢١٥٣»، ميزان الاعتدال ١٤٧/٥ رقم «٩١١٤»، وترجمة أبيه في: الجرح والتعديل ٢٧٨/٩ رقم «١١٧١»، تهذيب الكمال ١٩٦/٣٢ رقم «٧٠٢٥»، ميزان الاعتدال ١٦٣/٥ رقم «٩١٨٣»، وله شاهد من حديث عدي بن حاتم مرفوعا: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»؛ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ١٠٩/٢ حديث رقم «١٤١٧»، ومسلم في صحيحه في كتاب الزكاة ٨٦/٣ حديث رقم «١٠١٦».

ومئتين، قال جدي: فحججت من قابل سنة خمس وعشرين ومئتين، بعد موت عارم بسنة، فلم أرجع إلى البصرة بعد، قال أبو جعفر: وحدثنا محمد بن إسماعيل، قال: قام رجل إلى عفان، فقال: يا أبا عثمان، حدثنا بحديث حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، أن النبي ﷺ، قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»، فقال له عفان: إن أردته، عن حميد، عن أنس، فاكتري زورقا بدرهمين وانحدر إلى البصرة، يحدثك به عارم، عن حميد، عن أنس، فأما نحن فحدثناه حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، أن النبي ﷺ، قال: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»، وروى أبو جعفر عن سعيد بن عثمان أبي أمية الأهوازي؛ وهو ثقة[1] أنه قال: حدثنا عارم، سنة تسع عشرة ومئتين، وكان قد تغير، ثم روى العقيلي شيئا من مناقبه، رحمه الله.

قلت: وقد وَهِمَ جدُّ أبي جعفر العقيلي يزيدُ بن محمد بن حماد في رواية حديث «اتقوا النار ولو بشق تمرة»، عن عارم، عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن، مرسلا، ويزيد بن محمد العقيلي لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مصادر، وقد دل على وهمه دليلان؛ أحدهما: روى هذا الحديث أصحاب عارم عنه عن حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس، موصولا، وهو المعروف؛ فقد رواه كذلك محمد بن بشار بندار[2]، وعبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب أبو رفاعة العدوي البصري[3]، وعلي بن

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠/١٤٠ رقم «٤٦٣٧».

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٧/٢١٤ رقم «١١٨٧»، تهذيب الكمال ٢٤/٥١١ رقم «٥٠٨٦».

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ١١/٢٨٣ رقم «٥١٥٠».

عبد العزيز البغوي[1]، ومحمد بن سهل بن عسكر[2]، وأربعتهم ثقات، وتابعهم محمد بن إبراهيم بن مسلم أبو أمية الطرسوسي[3]، وأحمد بن إسحاق بن صالح الوزان[4]، ومحمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ[5]، وثلاثتهم من أهل الصدق ليس بهم بأس، والدليل الآخر: قول عفان لمن سأله عن حديث: «اتقوا النار ولو بشق تمرة»: إن أردته، عن حميد، عن أنس، فاكتري زورقا بدرهمين، وانحدر إلى البصرة، يحدثك به عارم، عن حميد، عن أنس؛ فهذا يدل على أن الحديث كان عند عارم عن حماد موصولا، ولو كان عند عارم مرسلا ما أرشد عفان السائل إليه، وعفان قد مات قبل اختلاط عارم على قول أبي حاتم؛ إذ مات عفان سنة عشرين ومئتين رحمه الله تعالى[6].

وقد وهم أبو جعفر في إعلال هذا الحديث باختلاط عارم، فقد حدث به عارم عن حماد عن حميد عن أنس موصولا في حال الصحة قبل أن

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩٦/٦ الترجمة رقم «١٠٧٦»، لسان الميزان ٥٥٩/٥ رقم «٥٤٣١».

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٥٣/٣ رقم «٨٥١»، تهذيب الكمال ٣٢٥/٢٥ رقم «٥٢٦٩».

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٧٩/٢ رقم «٣١٦»، تهذيب الكمال ٣٢٧/٢٤ رقم «٥٠٣٢».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٤١/٢ رقم «٩»، تاريخ بغداد ٤٨/٥ رقم «١٨٩٨».

(٥) ترجمته في: الجرح والتعديل ١٩٠/٧ رقم «١٠٧٩»، تاريخ بغداد ٣٦٣/٢ رقم «٣٨١».

(٦) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣٠/٧ رقم «١٦٥»، تهذيب الكمال ١٦٠/٢٠ رقم «٣٩٦٤».

يختلط، والدليل على هذا أن محمد بن سهل بن عسكر روى هذا الحديث عن عارم موصولا قبل اختلاطه، فقال: حدثنا عارم، سنة ست ومئتين[(١)]، وكان هذا قبل اختلاط عارم قطعا، والصواب في إعلال هذا الحديث هو سلوك عارم الجادة فيه؛ لأن حميدا مشهور بالرواية عن أنس، وخالفه عفان؛ وهو ثقة متقن، فرواه عن حماد عن حميد عن الحسن مرسلا، وهو الصحيح الراجح بلا تردد.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال سليمان بن حرب: إذا وافقني أبو النعمان، فلا أبالي من خالفني، وقال ابن محرز عن ابن معين: عارم، كان ما علمت رجلا صدوقا مسلما، وقال البخاري: تغير بأخرة، وروى البخاري في التاريخ الأوسط[(٢)] حكاية عن سليمان بن حرب عن عارم، ثم قال: وأبو النعمان يومئذ حي إلا أنه كان تغير وكان من عباد الله الصالحين، وقال أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس: قال محمد بن يحيى الذهلي محمد بن الفضل أبو النعمان الذي يقال له عارم كان بعيدا من العرامة صحيح الكتاب أراه قال: ثقة، وقال العجلي: بصري، ثقة رجل صالح خولط قبل أن يموت بسنة أو سنتين، ووصل بخمسمئة درهم فأبى أن يقبلها، وكان خاتمه مرهونًا، لم يسمع من بهز بن أسد العمي شيئًا، وكان أكبر من معلّى، وكان ثقة يعد من أصحاب الحديث، واسمه محمد، وليس يعرف إلا: بعارم، وقال محمد بن مسلم بن وارة: حدثنا عارم الصدوق المأمون، وقال النسائي: كان عارم قد اختلط في آخر عمره،

(١) حديث أبي الفضل الزهري ص/٤٦٩ حديث رقم «٤٨٠».

(٢) ٤/٧٢٥، ٧٢٦ رقم «١١٢٩».

وكان أحد الثقات قبل أن يختلط[1]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إذا حدثك عارم فاختم عليه، وعارم لا يتأخر عن عفان، وكان سليمان بن حرب يقدم عارما على نفسه، إذا خالفه عارم في شيء رجع إلى ما يقول عارم، وهو أثبت أصحاب حماد بن زيد بعد عبد الرحمن بن مهدي، قال وسئل أبي عن عارم، وأبي سلمة، فقال: عارم أحب إلي، وقال: سئل أبي عن عارم، فقال: ثقة، وقال: سمعت أبي يقول: اختلط عارم في آخر عمره وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومئتين، فسماعه جيد، وأبو زرعة لقيه سنة اثنتين وعشرين، وأورده ابن حبان في المجروحين[2]، وقال: اختلط في آخر عمره، وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع المناكير الكثيرة في روايته، فمما روى عنه القدماء قبل اختلاطه إذا علم أن سماعهم عنه كان قبل تغيره إن احتج به محتج بعد العلم بما ذكرت، أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك وأما رواية المتأخرين عنه فلا نحب إلا التنكب عنها على الأحوال وإذا لم يعلم التمييز بين سماع المتقدمين والمتأخرين منه يترك الكل ولا يحتج بشيء منه هذا حكم كل من تغير آخر عمره واختلط إذا كان قبل الاختلاط صدوقا وهو ممن يعرف بالكتابة والجمع والإتقان، وقال الدارقطني: ثقةٌ، وتَغيَّر بِأَخَرَةٍ، وما ظهر عنه بعدَ اختلاطه حديثٌ منكرٌ، قلت: قال الذهبي معلقا على قول الدارقطني، وابن حبان: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في

---

(١) السنن الكبرى للنسائي ٣٩٥/١١ حديث رقم «٩٧١٧».

(٢) ٢٩٤/٢.

عارم، ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثا منكرا، فأين ما زعم؟، قلت: وقد تلمس بعضهم عوارا في نقد الذهبي لابن حبان، فما وجد إلى ذلك سبيلا، إذ كان الحق مع الذهبي فيما جنح إليه، ويعضده كلام الحافظ أبي الحسن الدارقطني، وتعقب العلائي ابن حبان فقال: هذا غلو، وإسراف من ابن حبان، فقد روى عنه البخاري الكثير في الصحيح، وأحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، والناس، واحتج به مسلم ا.هـ، وقال أبو يعلى الخليلي: من المتقنين(١)، وقال الذهبي: تغير قبل موته فما حدث، وقال أيضا: ثقة حجة اختلط بأخرة لكن ما ضر ذلك حديثه فإنه ما حدث حينئذ فيما علمت، قلت: لكن يعكر عليه ما رواه الآجري عن أبي داود قال: كنت عند عارم، فحدث عن حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ماعزا الأسلمي سأل النبي ﷺ عن الصوم في السفر، فقلت له: حمزة الأسلمي، فقال: يا بني ماعز لا يشقى به جليسه، قال الآجري: يعني أن عارما قال هذا وقد زال عقله، وقال ابن حجر: ثقة ثبت تغير في آخر عمره.

* **تاريخ تغير عارم، واختلاطه:** تعددت الأقوال في هذا، فقال غير واحد من الأئمة: إنه تغير في آخر عمره، وقال جد أبي جعفر العقيلي: إنه تغير سنة خمس عشرة ومئتين، وقال سعيد بن عثمان الأهوازي: إنه تغير سنة تسع عشرة ومئتين، وقال أبو داود: بلغنا أن عارما أُنْكِرَ سنةَ ثلاث عشرة، ثم راجعه عقله واستحكم الاختلاط بعارم سنة ست عشرة ومئتين، وقال العجلي: إنه اختلط قبل موته بسنة أو سنتين، أي سنة إحدى أو اثنتين وعشرين ومئتين، وقال أبو حاتم: إنه اختلط سنة عشرين ومئتين، وقد أنعمت النظر في تلك الأقوال فتحصل لدي ما يلي: أولا: يحمل المطلق من

(١) الإرشاد ص/١٤١.

أقوال الأئمة في تغير عارم أو اختلاطه على المقيد، ثانيا: قول أبي داود السابق قد ذكره بلاغا، فلا حجة فيه، ولا اعتماد عليه، ثالثا: اختلف الأئمة في تحديد تاريخ تغيره، واختلاطه كما سلف، ويجمع بين هذه الأقوال بأنه تغير قليلا، ولم يختلط قبل العشرين ومئتين، ثم اختلط سنة عشرين ومئتين وظل مختلطا حتى تاريخ وفاته سنة أربع وعشرين، ويحمل قول العجلي على أنه رأى عارما مختلطا قبل موته بسنة أو سنتين لا على بداية اختلاطه، إذ اختلط سنة عشرين ومئتين، وأثبت ذلك أبو حاتم، فوجب قبول قوله؛ لأن معه زيادة علم، والله أعلم.

* **من سمع منه قبل الاختلاط، وبعده:** ممن سمع منه قبل الاختلاط أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد المسندي، وأبو علي محمد بن أحمد بن خالد الزريقي؛ فإنه قال: حَدثنا أَبو النعمان عارم قبل أن يخلط[1]، وأبو حاتم محمد بن إدريس الرازي كما تقدم، والبخاري؛ فإنه سمع منه في سنة ثلاث عشرة قبل اختلاطه بمدة، ولذا اعتمده في عدة أحاديث، ومحمد بن يحيى الذهلي؛ فإنه قال: حدثنا عارم، وكان بعيدا من العرامة صحيح الكتاب، وكان ثقة، ومحمد بن يونس الكديمي كما قاله الخطيب، وعلي بن عبد العزيز البغوي، فقد سمع منه سنة سبع عشرة ومئتين، وقد تغير قليلا، ولم يختلط كما تقدم، خلافا للعقيلي، وقد قال ابن الصلاح: ما رواه عنه البخاري، والذهلي، وغيرهما من الحفاظ ينبغي أن يكون مأخوذا عنه قبل اختلاطه، وقال العراقي: وكذلك ينبغي أن يكون من حدث عنه من شيوخ البخاري أو مسلم وروى عنه في الصحيح شيئا من حديثه، ومع كون

---

(١) الكامل لابن عدي في ترجمة عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير ٥٨٨/٧ رقم «١٣٠٠».



البخاري روى عنه في الصحيح فقد روى في الصحيح أيضا عن عبد الله بن محمد المسندي عنه، وروى مسلم في الصحيح عن جماعة عنه وهم: أحمد بن سعيد الدرامي، وحجاج بن الشاعر، وأبو داود سليمان بن سعيد السنجي، وعبد بن حميد، وهارون بن عبد الله الحمال، وأما من سمع منه بعد الاختلاط؛ فأبو زرعة الرازي كما قال أبو حاتم، والله أعلم[1].

*__النظر في قول العقيلي:__ أصاب أبو جعفر في قوله، فقد وصف عارما بالاختلاط في آخر عمره، ثم وثقه، وبين أن الكلام فيه بعد الاختلاط.

* __المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:__ اتفق الإمامان العقيلي، وابن حجر على توثيق عارم، ووصفه بالاختلاط في آخر عمره، وخلاصة القول في عارم أنه ثقة ثبت، اختلط في آخر عمره، لكن ما ضره الاختلاط، فالذي يظهر أن الرجل اشتد به الاختلاط، وزال عقله كما قال أبو حاتم، فلم ينتفع به أحد إِبَّان ذلك، فكيف يحدث من زال عقله؟، وإن حدث فمن سيروي عنه؟، ويعضد هذا قول الدارقطني: ما ظهر عنه بعدَ اختلاطه حديثٌ منكرٌ، والله أعلم.

__١٤ــ يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم،__ أبو نصر اليمامي، واسم أبيه صالح بن المتوكل، وقيل غير ذلك[2].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص/١٣٧، التقييد والإيضاح للعراقي ص/٤٦١، ٤٦٢، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٤/٤٧٦.

(٢) ترجمته في: تاريخ ابن معين برواية الدوري ٢/١٦٣ رقم «٣٩٨٣»، «٣٩٨٥»، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله ٢/٤٩٤ رقم «٣٢٥٤»، سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص/٣٢٤ رقم «٤٤٦»، تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي ص/٤٧٥ رقم «١٨٢٣»، الجرح والتعديل ٩/١٤١ رقم «٥٩٩»، الثقات لابن حبان ==

روى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وهلال بن أبي ميمونة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وغيرهم، وروى عنه ابنه عبد الله، وأيوب السختياني، ويحيى بن سعيد الأنصاري وهما من أقرانه، وغيرهم.

قال العقيلي: ذكر بالتدليس [(1)]، ثم أخرج من طريق ابن المبارك، عن همام قال: كنا نحدث عن يحيى بن أبي كثير بالغداة، فإذا كان بالعشي قلبه عنا، وروى من طريق يزيد بن هارون، عن همام قال: ما رأيت أصلب وجها من يحيى بن أبي كثير، كنا نحدثه بالغداة، فنروح إليه بالعشي فيحدثنا به،

==
٥٩١/٧، سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني ص/٥١ رقم «٤٥»، تهذيب الكمال ٥٠٤/٣١ رقم «٦٩٠٧»، سير أعلام النبلاء ٢٧/٦ رقم «٩»، ميزان الاعتدال ١٣٨/٥ رقم «٩٠٧٦»، تاريخ الإسلام ٥٥٦/٣ رقم «٣٦١»، تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١ رقم «٥٣٩»، تقريب التهذيب ص/٥٩٦ رقم «٧٦٣٢».

(١) الضعفاء للعقيلي ٤١٩/٦ رقم «٢٥٩»، والتدليس في اللغة: مصدر دَلَّسَ، يدلس؛ وهو مأخوذ من الدُلْسَةِ؛ وهي الظُلْمة كما قال الأزهري، وقال ابن فارس: أصله من الدَّلَس وهو الظلمة؛ قال صاحب العين: دَلَّسَ في البَيْع وفي كُلِّ شيءٍ إذا لم يُبَيِّن له عَيبه، قال الأزهري: ومِنْ هَذَا أُخِذ التدليسُ فِي الْإِسْنَاد، وقال ابن فارس: دَلَسَ الدال وَاللام وَالسين أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى سَتْرٍ وَظُلْمَةٍ، فَالدَّلَسُ: دَلَسُ الظَّلَامِ ، وَأَصْلٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى الْقِلَّةِا.هـ، والتدليس في الاصطلاح قسمان؛ تدليس إسناد، وشيوخ، فأما الأول، فهو أن يروي الراوي عمّن لقيه ما لم يسمع منه بصيغة لا تقتضي اتصالا كعن فلان، والقسم الآخر: هو أن يروي الراوي عن شيخه حديثا سمعه منه، فيسميه، أو يكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يُعرف. العين ٢٢٨/٧، تهذيب اللغة ٣٦٢/١٢، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري ص/٢٠٩، مقاييس اللغة ٢٩٦/٢، مجمل اللغة لابن فارس ٢/ ٣٣٣، لسان العرب ٨٦/٦، كلهم في مادة «دلس»، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٣١٣/١ـ ٣٤٢.

قال الحافظ أبو الحسن ابن القطان: يعني بذلك أنه كان يدلس[١]، وقال الحافظ ابن حجر: يعني ولا يذكر من حدثه به[٢]، وروى العقيلي أيضا من طريق عبد الوارث بن سعيد عن حسين المعلم قال: قلنا ليحيى بن أبي كثير: هذه المرسلات عمن هي؟ قال: أترى رجلا أخذ مدادا وصحيفة فكتب على رسول الله ﷺ الكذب، قال: قلت: فإذا جاء مثل هذا فأخبرنا، قال: فإذا قلت بلغني فإنه من كتاب، وقال أبو بكر بن أبي الأسود ، قال يحيى بن سعيد القطان: مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، وروى عن محمد بن عيسى الهاشمي، عن عمرو بن علي الفلاس قال: ما حدثنا يحيى ــ يعني القطان ــ، عن قتادة بشيء مرسل[٣]، ولا عن يحيى بن أبي كثير بمرسل ولا بحديث واحد، فحدثنا عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، أن ابن عباس، كان لا يرى طلاق المكره شيئا، وكان عبد الرحمن يحدثنا عنهما جميعا بمرسله، وأخرج من طريق عبد الوارث بن سعيد عن حسين المعلم قال: قلنا ليحيى بن أبي كثير: إنك تحدثنا عن قوم، لم تلقهم ولم تسمع منهم، قال: ترون الكتاب وضعَ والقرطاسَ والدواةَ، يكتب فيه الكذب، فقلت: لا تفعل.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال أيوب: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير، وقال أيوب أيضا: ما أعلم أحدا أعلم بعد الزهري بحديث أهل المدينة من يحيى بن أبي كثير، وقال يحيى القطان عن شعبة:

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٢/٣٧٩.

(٢) هدي الساري ص/٤٧٥.

(٣) مراد الفلاس بالمرسل هنا المنقطع؛ كما هو مذهب جماعة من حفاظ الحديث ونقاده، وقد تقدم التنبيه على ذلك في الترجمة رقم «٤».

حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري[1]، وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: كان شعبة يقدم يحيى بن أبي كثير على الزهري[2]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: يحيى بن أبي كثير من أثبت الناس إنما يعد مع الزهري ويحيى بن سعيد وإذا خالفه الزهري، فالقول قول يحيى بن أبي كثير، وقال أبو داود سَمِعت أَحْمد يَقُول يحيى بن أبي كثير ثِقَة مَأْمُون، وَسمعت أَحْمد ذكره مرّة أُخْرَى فَقَالَ بخ بخ نقي الحَدِيث جدا، وقال العجلي: ثقة، حسن الحديث، يكنى أبا نصر، وكان يعد من أصحاب الحديث، ولم يسمع من عروة شيئًا، وقدم معاوية بن سلام على يحيى بن أبي كثير فأعطاه كتابًا فيه أحاديث زيد بن سلام ولم يقرأه ولم يسمعه منه، وقال أبو حاتم: إمام لا يحدث إلا عن ثقة، وقال ابن بكير: سئلت الدارقطني عن أثبت أصحاب أبي سلمة بن عبد الرحمن؟ فقال: الزهري، ويَحْيَى بن أبي كثير، وقال ابن القطان: أحد الثِّقَات أهل الصدْق وَالْأَمَانَة، وقال أيضا: ثِقَة، حَافظ، صَدُوق[3]، وقال الذهبي: كان طلابة للعلم، حجة، وقال أيضا: أحد الأعلام الأثبات، ذكره العُقَيلي في كتابه، ولهذا أوردته، يعني الذهبي أنه أورده في الميزان لإيراد العقيلي له في الضعفاء، وقال ابن حجر: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، قلت: ورتبة يحيى عندي فوق كل من وثقوه، وهو لا يحتاج إلى توثيق غيره له.

وَلَيسَ يَصِحّ في الأفهامِ شيءٌ إذا احتَاجَ النّهارُ إلى دَليلِ

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص/١٥٦.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص/١٥٧.

(٣) بيان الوهم والإيهام ٢/٣٧٩.

مات سنة تسع وعشرين ومئة على الصحيح، وقيل بعد ذلك، وروى له الجماعة.

* **ما ورد في تدليس يحيى بن أبي كثير:** قال الدوري: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام، وقدم معاوية بن سلام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئا، أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمعه، فدلسه عنه، وقال الدوري: يقول بعض المحدثين ما رأيت رجلا مثل يحيى بن أبي كثير كنا نحدثه بالغداة، ويحدثنا بالعشي يعني يدلس، وقال أبو حاتم الرازي: وكان يحيى بن أبى كثير يدلس(١)، وذكره الإمام النسائي في المدلسين(٢)، وقال ابن حبان: كان يدلس، فكلما روى عن أنس، فقد دلس عنه، ولم يسمع من أنس، ولا من صحابي شيئا، وقال ابن جرير الطبري: كان يحيى بن أبى كثير كثير التدليس(٣)، وقال الدَّارَقُطْنِيّ: يحيى بن أبي كثير يدلس كثيرا(٤)، وقال أيضا: معروف بالتدليس(٥)، وذكره العلائي في الطبقة الثانية من المدلسين؛ وهي من احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك إما لإمامته أو لقلة تدليسه في جنب ما روى أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة(٦)، وذكره ابن حجر

---

(١) قبول الأخبار ومعرفة الرجال ٢/٤٠٢.

(٢) ص/١٢١ رقم «٤».

(٣) المنتخب من ذيل المذيل المطبوع بآخر تاريخ الطبري ١١/٦٤٧.

(٤) الإلزامات والتتبع للدارقطني ص/١٢٦ رقم «٤».

(٥) العلل للدارقطني ١١/١٢٤رقم «٢١٦٣».

(٦) جامع التحصيل ص/١١١ رقم «٦١».

في نفس المرتبة في طبقات المدلسين(١)، لكنه ذكره في المرتبة الثالثة في نكته على ابن الصلاح(٢)، والصواب أنه من أهل المرتبة الثانية، لإمامته، ولأنه كان لا يحدث إلا عن ثقة كما قال أبو حاتم، وقد زعم من لم يتقن صناعة الحديث أن النسائي أول من وصف يحيى بن أبي كثير بالتدليس، وفيما ذكرته رد عليه، وأنكر أيضا تدليس يحيى، وزعم أن المراد بالتدليس الذي وصفه به الأئمة هو الإرسال الخفي؛ وكلامه منقوض بروايته عن أنس، وقد لقيه، ولم يسمع منه؛ وهو عين التدليس.

* **النظر في قول العقيلي:** أورد العقيلي الإمام يحيى بن أبي كثير في الضعفاء لتدليسه، فلعله يرى أن التدليس نفسه جرح، وقد ذهب إلى هذا فريق من المحدثين والفقهاء، فردوا حديث المدلس مطلقا لما فيه من التهمة والغش حيث عدل المدلس عن الكشف إلى الاحتمال، وكذا التشبع بما لم يعط حيث يوهم السماع لما لم يسمعه، والعلو وهو عنده بنزول، الذي قال ابن دقيق العيد: إنه أكثر قصد المتأخرين به، وممن حكى هذا القول القاضي عبد الوهاب في التلخيص فقال: التدليس جرح، فمن ثبت تدليسه لا يقبل حديثه مطلقا، قال: وهو الظاهر على أصول مالك، وقيده ابن السمعاني في القواطع بما إذا استكشف فلم يخبر باسم من يروي عنه، قال: لأن التدليس تزوير وإيهام لما لا حقيقة له، وذلك يؤثر في صدقه، أما إن أخبر فلا؛ قلت: وهذا أحد الأقوال في المدلِّس، والثاني: قال خلق كثير من أهل العلم: خبر المدلس مقبول مطلقا لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يروا التدليس ناقضا لعدالته، وذهب إلى ذلك جمهور من قبل المراسيل من

---

(١) تعريف أهل التقديس ص/٣٦ رقم «٦٣».

(٢) ٢/٦٤٣ رقم «٦٦».



الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال، والثالث: التفصيل، فمن كان لا يدلس إلا عن الثقات، كان تدليسه عند أهل العلم مقبولا وإلا فلا، قاله البزار، وعزاه ابن عبد البر لأكثر أئمة الحديث، وبه أشعر قول ابن الصباغ في مدلس الضعيف: يجب ألا يقبل خبره، وبالتفصيل صرح أبو الفتح الأزدي، والرابع: إن كان وقوع التدليس منه نادرا، قبلت عنعنته ونحوها، وإلا فلا، وهو ظاهر جواب ابن المديني؛ فإن يعقوب بن شيبة قال: سألته عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا، والخامس: أن خبر المدلس مردود إلا أن يورده على وجه مبين غير محتمل للإيهام، وذلك بأن يصرح بوصله كسمعت، وحدثنا، ونحوهما، فإن أورده على ذلك قبل، وهذا قول الأكثرين من المحدثين، وذهب إليه الشافعي، وابن معين، وابن المديني، وصححه الخطيب في الكفاية، وابن الصلاح، وحجتهم في هذا أن التدليس ليس كذبا، وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد، كما قال البزار، وضرب من الإيهام بلفظ محتمل، فإذا صرح قبلوه واحتجوا به، وردوا ما أتى منه باللفظ المحتمل، وجعلوا حكمه حكم المرسل ونحوه، وهذا الصحيح الراجح، وما سلف في تدليس الإسناد؛ ومنه تدليس التسويةِ؛ وهو أَن يسْقط المدلس من إسناده ضَعِيفا بَين ثقتين، وقد ذهب ابن حجر فيما حكاه عنه البقاعي إلى أن تدليس التسويةِ جرحٌ، لأنه خيانةٌ لمن ينقلُ إليهم وغرورٌ، وأما حكم تدليس الشيوخ فقد قال العراقي: جزم ابن الصباغ في العدة بأن من فعل ذلك؛ لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، وإنما أراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره، يجب أن لا يقبل خبره، وإن كان هو يعتقد فيه الثقة، فقد غلط في ذلك؛ لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وإن

كان لصغر سنه، فيكون ذلك رواية عن مجهول، لا يجب قبول خبره حتى يعرف من روى عنه[1].

ولقد أساء العقيلي بإيراد يحيى بن أبي كثير في الضعفاء لكونه مدلسا، وليس له سلف في ذلك، فالرجل من أثبت الناس وأوثقهم، وكان لا يحدث إلا عن ثقة، كما تقدم عن أبي حاتم، وسئل أبو حاتم عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان فقال: ثقة لا بأس به قيل له: حجة؟ قال: إذا روى عنه يحيى بن أبي كثير، ومالك بن أنس، وأسامة بن زيد، فهو حجة.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** وصف العقيلي الرجل بالتدليس، ولهذا أورده في الضعفاء، وقد تعنت في ذلك، فيحيى لا يستحق هذا أبدا، إنما هو ثقة ثبت إمام بلا مدافعة، قدمه يحيى القطان على الزهري، فيما سلف، وأما ابن حجر، فأنصف الرجل، فوثقه مع وصفه بالتدليس والإرسال، وخلاصة القول في يحيى بن أبي كثير أنه ثقة ثبت يرسل ويدلس لكنه مقبول التدليس.

١٥ــ يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي، وقد ينسب إلى جده[2].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص/٣٦١، البحر المحيط ٤/٣١٠ــ ٣١٣، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١/٢٤١، النكت الوفية بما في شرح الألفية ١/٤٥٣، فتح المغيث للسخاوي ١/٣٢١ــ ٣٢٣.

(٢) ترجمته في: الجرح والتعديل ٩/٢١٧ رقم «٩٠٩»، الكامل لابن عدي ١٠/٤٥٤ رقم «٢٠٧٥»، سؤالات الحاكم للدارقطني ص/٢٨٥ رقم «٥١٧»، تهذيب الكمال ٣٢/٤١١ رقم «٧١٢٧»، ميزان الاعتدال ٥/١٨٧ رقم «٩٣١٢»، الكاشف ٣/٢٨٣ رقم «٦٥١٣»، تقريب التهذيب ص/٦١٠ رقم «٧٨٥٦».

روى عن أبيه، وجده، والشعبي، وابن المنكدر، وغيرهم، وعنه ابنه إبراهيم، وابنا عمه إسرائيل، وعيسى ابنا يونس بن أبي إسحاق، وابن عيينة، وغيرهم.

قال العقيلي: يخالف في حديثه(١)، ولعله أُتي من منصور بن وردان، ثم أخرج من طريق سعيد بن عنبسة، عن منصور بن وردان العطار، عن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»(٢)، ثم قال: وقال فطر عن أبي إسحاق، عن عروة بن أبي الجعد(٣)، وقال شعبة، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن

---

(١) الضعفاء للعقيلي ٤٦٢/٦ رقم «٢٠٨٨».

(٢) أخرجه القاضي أبو الحسين عمر بن الحسن الأشناني في جزئه المطبوع ضمن مجموعة أجزاء حديثية ص/٣٢٥، ٣٢٦ حديث رقم «٩»، ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق في ترجمة أبي الحسين عمر بن الحسن ابن الأشناني ٢٦١/٢ عن محمد بن إسماعيل الترمذي، والدارقطني في العلل ١٧٩/٣، من طريق أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي عن سعيد بن عنبسة به، بزيادة «وَمَنِ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَ عَلَفُهُ وَرَوْثُهُ وَشَرَابُهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(٣) أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٨٧/٣ رقم «٤٣٠٩»، عن أبي أحمد الزبيري، والطحاوي في شرح مشكل الآثار في باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله عليه السلام في إنزاء الحمير على الخيل ٢٠٩/١، ٢١٠ حديث رقم «٢٢٧»، وفي شرح معاني الآثار في كتاب السير باب إنزاء الحمير على الخيل ٢٧٤/٣، من طريق أبي نعيم، والطبراني في المعجم الكبير في ترجمة عروة بن أبي الجعد البارقي ١٥٦/١٧، ١٥٧ حديث رقم «٤٠٥» من طريق أبي نعيم، كلاهما عن فطر به، وتحرف أبو نعيم في مطبوع شرح معاني الآثار إلى إبراهيم، وأخرجه سعيد بن منصور في السنن في كتاب الجهاد باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم
==

عروة بن أبي الجعد البارقي، عن النبي ﷺ بنحوه[1]، وهذا أولى.

قلت: ليس ليوسف بن إسحاق ذنب في هذا الحديث، ولا لمنصور بن وردان، فكلاهما ثقة، أما يوسف فسيأتي ذكر من وثقه، وأما منصور، فقد وثقه أحمد بن حنبل[2]، وإنما العهدة في هذا الحديث على سعيد بن عنبسة، وهو أبو عثمان الرازي الخزاز، وهو متهم بالكذب، قال ابن معين: لا أعرفه، فقيل له: إنه حدث عن أبي عبيدة الحداد بحديث والان، فقال: هذا

==

القيامة ١٦٤/٢ حديث رقم «٢٤٢٨» عن حديج بن معاوية، وأحمد في المسند ٤٤٤٩/٨ حديث رقم «١٩٦٧١» من طريق إسرائيل، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني في ترجمة عروة البارقي رضي الله عنه ٣٦٢/٤ رقم «٢٤٠٠» من طريق زهير وإسرائيل، والطبراني في المعجم الكبير في ترجمة عروة البارقي ١٥٧/١٧ حديث رقم «٤٠٦»، «٤٠٧»، «٤٠٨» من طريق زهير، وإسرائيل، وعبد الحميد بن أبي جعفر الفراء، أربعتهم عن أبي إسحاق به.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ٣٢/٦ حديث رقم «١٨٧٣» من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وغندر، وأحمد في المسند ٤٤٤٩/٨، ٤٤٥٠ حديث رقم «١٩٦٧٤» عن عفان، والطحاوي في شرح معاني الآثار في كتاب السير باب إنزاء الحمير على الخيل ٢٧٤/٣ من طريق مسلم بن إبراهيم، والطبراني في المعجم الكبير في ترجمة عروة بن أبي الجعد البارقي ١٥٧/١٧ حديث رقم «٤٠٩» من طريق مسلم بن إبراهيم، أربعتهم عن شعبة به.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٧٢/١٥ رقم «٧٠٠١»، تهذيب الكمال ٥٥٧/٢٨ رقم «٦٢٠٤».

كذاب، وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، ولم يحدث عنه، وقال: فيه نظر، كان لا يصدق، وقال علي بن الحسين بن الجنيد: كذاب[1].

فالحمل في هذا الحديث على سعيد بن عنبسة؛ إذ تفرد بروايته عن منصور بن وردان ، عن يوسف مختصرا، ومطولا، كما سلف أثناء التخريج، وقد رواه غير واحد عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي بلفظ: «مَنِ ارْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللهِ كَانَ رَوْثُهُ، وَبَوْلُهُ، وَعَلَفُهُ، وَكَذَا، وَكَذَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، دون الزيادة التي زادها سعيد بن عنبسة، عن منصور، عن يوسف، وهي: «الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» لكن الرواة اختلفوا عن أبي إسحاق في رفعه، ووقفه، فرواه زيد بن أبي أنيسة[2]، وموسى بن عقبة[3]، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي مرفوعا، وكذا روي عن الثوري[4] عن أبي إسحاق، لكنه لا يثبت لما

---

(١) الجرح والتعديل ٤/٥٢ رقم «٢٢٧»، ميزان الاعتدال ٢/١٤٦ رقم «٣١٠٣»، لسان الميزان ٤/٦٩ رقم «٣٤٦٦».

(٢) حديثه أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ١/ ١٣٠ حديث رقم «٤٠٩»، ٢/ ٤٠ حديث رقم «١١٧٢» من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد به.

(٣) كما ذكر الدارقطني في العلل ٣/١٧٩.

(٤) حديثه أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة مُحمد بن إسحاق السجزي المعروف بابن سبويه ٩/ ٤٠٤ الترجمة رقم «١٧٧٣» من طريقه، والدارقطني في العلل ٣/ ١٧٩ حديث رقم «٣٤٢» من طريق أبي مَسعود أَحمَد بن الفُرات، وأبو نعيم في حلية الأولياء في ترجمة سفيان الثوري ٧/ ١٣٥ من طريق أبي مسعود؛ وهو أحمد بن الفرات كلاهما، عن عبد الرزاق، عن الثوري به، وقال ابن عدي: والأحاديث التي أمليتها لمحمد بن إسحاق السجزي، عن عَبد الرَّزَّاق، عن مَعمَر، والثوري، كلها غير محفوظة، وقال الدارقطني: تَفَرَّدَ بهِ عَبد الرزاق، عَن الثَّورِيِّ، عَن أبي إِسحاق عن ==

سيأتي، ورواه زهير بن معاوية الجعفي[١]، وإسرائيل بن يونس[٢] كلاهما، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي موقوفا، وهو الصواب؛ قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه زيد بن أبي أنيسة، ويوسف ابن أبي إسحاق جميعا، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ قال: «من ارتبط فرسا عدة في سبيل الله، كان علفه وروثه وأثره في موازينه يوم القيامة؟»، قال أبي: ورواه إسرائيل، وزهير، فقالا: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قوله، لا يرفعانه، قال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: فأيهما الصحيح؟ قال: موقوفا أشبه بالصواب، وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث، وقلت له: رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، موقوفا؟ قال أبو زرعة: والموقوف أصح؛ لأن إسرائيل وزهيرا أحفظ[٣]، قلت: وهذا الأثر لا يثبت عن علي؛ تفرد به عنه الحارث؛ وهو ابن عبد الله الأعور الهمداني، وهو ضعيف رماه الشعبي، وغيره بالكذب[٤].

==
الحارث مرفوعا، أطراف الغرائب والأفراد ١/ ٨٦ حديث رقم «٢٨٢»، وقال أبو نعيم: غريب من حديث الثوري، ويقال: إن أبا مسعود تفرد به عن عبد الرزاق.

(١) حديثه أخرجه البغوي في مسند ابن الجعد ص/ ٣٦٧ حديث رقم «٢٥٣٠» عن علي بن الجعد عن زهير به.

(٢) حديثه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في كتاب السير باب الخيل وما ذكر فيها من الخير ١٨/ ١٤٨ حديث رقم «٣٤١٧٦» عن وكيع عن إسرائيل به.

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/ ٣٧٤ حديث رقم «٩٤٦».

(٤) ترجمته في: الجرح والتعديل ٣/ ٧٨ رقم «٣٦٣»، ميزان الاعتدال ١/ ٣٩٩ رقم «١٥٥١».

وأما حديث عبد الرزاق عن الثوري، فلا يثبت، تفرد به عنه عبد الرزاق، وهو وإن كان ثقة إلا أنه تغير بعد ما عمي، فمن سمع منه قبل المئتين فسماعه صحيح، ومن سمع منه بعد المئتين، فسماعه ضعيف، وأما كتبه فهي صحيحة، وهذا الحديث ليس في كتب عبد الرزاق المطبوعة، وقد رواه عنه أحمد بن الفرات، وتابعه محمد بن إسحاق السجزي؛ فأما أحمد بن الفرات، فلم يثبت عندي سماعه من عبد الرزاق قبل المئتين، بل الظاهر أنه سمع منه بعد المئتين، قال ابن هانيء: سمعت أبا عبد الله ــ يعني أحمد بن حنبل ــ يُسأل عن حديث: «النار جبار»، فقال: هذا باطل، ليس من هذا شيء، ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدثني أحمد بن شبويه، قال: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعد ما عمي، قلت: وأحمد بن شبويه أكبر من ابن الفرات؛ فقد ولد ابن شبويه سنة سبعين ومئة[1]، وولد ابن الفرات سنة نيف وثمانين ومئة كما ذكر الذهبي[2]، فهذا دليل على سماع ابن الفرات من عبد الرزاق بعد تغيره، وأما متابعة مُحمد بن إسحاق السجزي لابن الفرات، فهي والعدم سواء؛ فمحمد بن إسحاق هذا قال فيه ابن عدي: ضعيف يقلب الأحاديث ويسرقها[3]، وقد أورد له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته ضمن مناكيره، فلا عبرة بمتابعته تلك.

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٥ رقم «١٤٩٩».

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٨١ رقم «١٧٦».

(٣) الكامل لابن عدي ٩/ ٤٠٢ رقم «١٧٧٣».

وسعيد بن عنبسة قد خفي أمره على العقيلي، فلم يترجم له في الضعفاء، وأورد هذا الحديث في ترجمة يوسف بن إسحاق، وهذا من عيوب كتاب الضعفاء للعقيلي، يأتي في ترجمة الراوي بحديث لا ذنب له فيه، وتكون العهدة فيه على من دونه في الإسناد، كما في هذه الترجمة، وقد تفرد سعيد بهذا الحديث عن منصور، فهذا دليل على الكذب.

* **سرد بقية الأقوال في الراوي:** قال عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة: كان يوسف أحفظ ولد أبي إسحاق، وقال علي ابن المديني عن ابن عيينة: لم يكن من ولد أبي إسحاق أحد أحفظ عندي من يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وأورده ابن عدي في الكامل، وقال: ويوسف بن أبي إسحاق له أحاديث صالحة يرويها عنه ابنه إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، ولم أر بحديثه بأسا، وذكره ابن حبان في الثقات في طبقة أتباع التابعين[1]، وقال: كان أحفظ ولد أبي إسحاق مستقيم الحديث على قلته، وقال الدارقطني: ثقة، وقال الذهبي: ثبت حجة، وقال أيضا: حافظ، وقال ابن حجر: ثقة.

مات سنة سبع وخمسين ومئة، وروى له الجماعة.

* **النظر في قول العقيلي:** أورد أبو جعفر يوسف بن إسحاق في الضعفاء بسبب حديث منكر الإسناد، وقال: يخالف في حديثه، لكنه تَرَجَّى أن تكون المخالفة التي وقعت في الحديث الذي أورده في ترجمته من الراوي عنه منصور بن وردان، وقد رجح الذهبي هذا، فقال: نعم، فإن يوسف ثبت حجة، وناهيك أن ابن عيينة يقول: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه،

(١) ٦٣٦/٧.



قلت: ولا ذنب لمنصور فيه، ولا ليوسف، إنما العهدة فيه على سعيد بن عنبسة الرازي كما سلف، وقد تعقب العقيليَّ الحافظُ ابن حجر، فقال: تكلم فيه العقيلي بلا حجة[١]، وقال أيضا: وهذا جرح مردود[٢]، قلت: وهو كما قال، لكنه لم يفصح عن وجه رده، وقد بينته بفضل الله تعالى.

* **تحقيق القول في الراوي:** يوسف قال فيه ابن عيينة: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه، واحتج به البخاري في صحيحه[٣]، ووثقه ابن حبان، والدارقطني، وأما أبو حاتم، فتعنت، وقال: يكتب حديثه، وقوله مرجوح لأمرين: أحدهما: أنه يخالف قول ابن عيينة، وهو تلميذ يوسف، وهو أدرى بشيخه من أبي حاتم، الذي ولد بعد وفاة يوسف بثمانية وثلاثين عاما، والأمر الآخر: تعنت أبي حاتم، وقد سبق التنبيه عليه غير مرة، وخلاصة القول في يوسف أنه ثقة.

* **المقارنة بين قول العقيلي وابن حجر:** تقدم أن العقيلي أورد يوسف بن إسحاق في الضعفاء بسبب حديث منكر الإسناد، لا ذنب له فيه، وقد خفيت علة الحديث على أبي جعفر، ولو اطلع عليها ما أورد هذا الحديث في ترجمة يوسف بل ما ذكره في الضعفاء أصلا، وقد رد ابن حجر جرحه ليوسف فأصاب، لكنه لم يفصح عن علة الرد، وقد بينتها فيما سلف، ووثق ابن حجر يوسف، وهو المعتمد فيه، والله أعلم.

---

(١) هدي الساري ص/٤٧٨.

(٢) المصدر السابق ص/٤٨٨.

(٣) كما في كتاب الجزية والموادعة باب المصالحة على ثلاثة أيام، أو وقت معلوم ١٠٣/٤ حديث رقم «٣١٨٤»، وفي كتاب المغازي باب بعث علي بن أبي طالب، وخالد بن الوليد ﭫ، إلى اليمن قبل حجة الوداع ١٦٣/٥ حديث رقم «٤٣٤٩».

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد، فقد اجتهدت في هذا البحث على قدر علمي، وأيدت ما رأيته راجحا على حسب فهمي، فإن أصبت فصوابي بفضل من الله عز وجل وحده، وإن أخطأت فما خطئي بالأمر الجلل، إذ ثبت أن الوهم والزلل سمتان فيمن خلقه الله من عجل، وقد حُكي عن المزني أنه قال: لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه(١).

ولقد توصلت إلى عدة نتائج من خلال هذا البحث من أهمها ما يلي:

١- عدد التراجم المذكورة في هذا البحث خمس عشرة ترجمة، اتفق ابن حجر والعقيلي في الحكم على ترجمة واحدة، وهي الترجمة رقم «١٣»، واختلفا في بقية التراجم.

٢- العقيلي من المتعنتين في نقد الرجال؛ إذ ثبت أن أغلب الرجال الذين تكلم فيهم في هذا البحث ثقات.

٣- جميع الأسباب التي استند إليها العقيلي في ذكر هؤلاء الرواة في الضعفاء واهية لا يصح منها سبب عند النقد والتحقيق.

٤- يورد العقيلي في ترجمة الراوي أحيانا حديثا منكرا ويكون الحمل فيه على من دونه في الإسناد كما في الترجمة رقم «١٥».

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٦.

٥- العقيلي أحد الأئمة الجهابذة، المطلعين على علل الحديث، ولا يعرف منزلته إلا من دقق النظر في كتابه في الضعفاء.

٦- العقيلي أحد أئمة الجرح والتعديل المعتمدين، ولا تقلل من شأنه تلك الأوهام اليسيرة التي وقع فيها في كتابه.

٧- أصاب ابن حجر في حكمه على الرواة في جميع التراجم إلا في الترجمة رقم «٦»؛ وهي ترجمة أبي بكر بن عياش، فقد وثقه ابن حجر، والحق فيه أنه صدوق.

وبعد هذه النتائج التي توصلت إليها، فعندي عدة أمور أوصي بها:

١- العناية بكتاب الضعفاء للعقيلي، إذ أورد فيه أبو جعفر كثيرا من الثقات لأسباب لا توجب الطعن فيهم، وفيه أحاديث أوردها في تراجم بعض الرواة، ولا ذنب لهم فيها إنما الحمل فيها على غيرهم.

٢- دراسة مناهج أئمة الجرح والتعديل، بناء على الاستقراء التام لأقوالهم في الرواة، وذلك لسهولة الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

٣- العناية بكتب الضعفاء، والعلل، لما لها من أهمية بالغة في الحكم على الحديث.

وبعد هذه النتائج، والتوصيات، أسأل الله تعالى أن يحفظ الأزهر الشريف ــ جامعا وجامعة ــ كي تتواصل جهود علمائه، وطلابه، في خدمة الإسلام، وأسأل الله تعالى أن يحفظ مصر، وسائر بلاد المسلمين من كل

سوء ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[1].

(١) سورة الصافات الآيات «١٨٠»، «١٨١»، «١٨٢».

فهارس البحث

أولا: فهرس المصادر والمراجع

* فهرس المصادر المخطوطة:

١ - أمالي أبي بكر النجاد محفوظ بالمكتبة الظاهرية (الأسد) ضمن مجموع رقم «٣٧٩٧» عام مجاميع العمرية رقم «٦١».

٢ - ثلاثة مجالس من أمالي الجوهري محفوظ بالمكتبة الظاهرية (الأسد) ضمن مجموع رقم «٣٨٠٣» عام مجاميع العمرية رقم «٦٧».

* فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:

١ - القرآن الكريم

٢ - الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، تحقيق د. باسم فيصل الجوابرة، طبع دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى١٤١١هـ ١٩٩١م.

٣ - الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، طبع المحقق، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٤ - الأحكام الوسطى لعبد الحق الإشبيلي، تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي طبع مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٥ - أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق السيد صبحي البدري

السامرائي، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.

٦ - أخبار المدينة النبوية لابن شبة تحقيق عبد العزيز المشيقح طبع دار العليان بدون.

٧ - الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، تحقيق عامر أحمد حيدر، طبع دار الفكر سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

٨ - الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، تحقيق يوسف بن محمد الدخيل، طبع مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٩ - الاستذكار لابن عبد البر تحقيق سالم محمد عطا، وغيره طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

١٠ - الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر تحقيق عبد الله مرحول السوالمة طبع دار ابن تيمية بالرياض الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي طبع دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٢ - أسماء شيوخ مالك لابن خلفون تحقيق أبو عبدالباري رضا طبع أضواء السلف بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.



١٣ - أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، تحقيق جابر بن عبد الله السريع، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

١٤ - الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط لسبط ابن العجمي تحقيق علاء الدين علي رضا، طبع دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٥ - إكرام الضيف لإبراهيم الحربي تحقيق عبد الله حجاج، طبع مكتبة السنة بالقاهرة، بدون.

١٦ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة إبراهيم، طبع دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ ٢٠٠٢م.

١٧ - الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب لابن ماكولا، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦١ م ـ ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م، نشر دار الكتب العلمية ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.

١٨ - الإلزامات والتتبع للدارقطني، تحقيق مقبل الوادعي طبع دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٩ - الأمالي لابن بشران تحقيق عادل العزازي طبع دار الوطن، بالرياض الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٢٠ - الأمثال في الحديث النبوي لأبِي الشيخ الأصبهاني تحقيق د. عبد

العلي عبد الحميد طبع الدار السلفية بومباي الهند الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

٢١ - الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف لابن المنذر تحقيق مجموعة من المحققين طبع دار الفلاح بالفيوم الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

٢٢ - الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ للداني تحقيق أبو عبد الباري رضا الجزائري طبع مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، بالرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣م.

٢٣ - البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، اعتنى به عبد القادر عبد الله العاني، ود. عمر سليمان الأشقر، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

٢٤ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير

لابن الملقن تحقيق مصطفى أبي الغيط، وغيره طبع دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

٢٥ - بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي، تحقيق دكتور الحسين آيت سعيد، طبع دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

٢٦ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين، تحقيق د.

عبد المعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.

٢٧ - تاريخ أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق سيد كسروي حسن طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.

٢٨ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م

٢٩ - التاريخ الأوسط للبخاري تحقيق د. تيسير بن سعد طبع مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣٠ - تاريخ الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م.

٣١ - التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، تحقيق صلاح بن فتحي هلل، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م ـ ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٣٢ - التاريخ الكبير للبخاري، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٣٣ - تاريخ بغداد للخطيب تحقيق د. بشار عواد، طبع دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٤ - تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م - ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠م.

٣٥ - تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، طبع دار المأمون للتراث بدمشق، وبيروت، بدون.

٣٦ - التاريخ للفلاس تحقيق محمد الطبراني طبع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

٣٧ - تاريخ يحيى بن معين برواية العباس بن محمد الدوري، تحقيق عبد الله أحمد حسن، طبع دار القلم ببيروت، بدون.

٣٨ - تالي تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان وغيره، طبع دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م.

٣٩ - التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق عبد السلام الشيخلي، وغيره، طبع دار النوادر سنة ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٤٠ - تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر

أباد بالهند سنة ١٣٧٧ هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت بدون.

٤١ - التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال لمُغلطَاي المَطْبُوع مِنْ تَرجَمَةِ الحَسَنْ البَصرِيّ إِلَى تَرجَمَةِ الحكم بْن سنان تحقيق مجموعة من الباحثين طبع دار المحدث للنشر والتوزيع، بالمملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٢ - التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح للباجي، تحقيق أحمد لبزار، طبع وزراة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب سنة ١٤١١ هـ ١٩٩١م.

٤٣ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر العسقلاني تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي طبع مكتبة المنار بعمان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٤٤ - تفسير الطبري، تحقيق التركي طبع دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.

٤٥ - تفسير عبد الرزاق تحقيق د. محمود محمد عبده طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٤٦ - تفسير يحيى بن سلام تحقيق د. هند شلبي طبع دار الكتب العلمية، ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٤٧ - تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق محمد عوامة، طبع دار الرشيد

بحلب، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٨ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان طبع محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٤٩ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون، طبع وزارة الأوقاف المغربية.

٥٠ - تهذيب التهذيب لابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ، تصوير دار صادر ببيروت، بدون.

٥١ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥٢ - تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وآخرون، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون.

٥٣ - الثقات لابن حبان البستي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٤ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق حمدي

السلفي، طبع عالم الكتب ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

٥٥ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي تحقيق د.محمود الطحان طبع مكتبة المعارف بالرياض بدون.

٥٦ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م، تصوير دار الفكر ببيروت، بدون.

٥٧ - جزء القاضي الأشناني المطبوع ضمن مجموعة أجزاء حديثية بتحقيق مشهور بن حسن طبع دار الخراز، بالسعودية، دار ابن حزم، ببيروت

الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٥٨ - جزء فيه ما انتقى ابن مردويه على الطبراني من حديثه لأهل البصرة

تحقيق بدر بن عبد الله البدر طبع أضواء السلف الطبعة الأولى،١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠م.

٥٩ - جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق رمزي منير بعلبكي طبع دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٦٠ - حديث أبي الفضل الزهري تحقيق د. حسن بن محمد البلوط طبع أضواء السلف بالرياض الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٦١ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، طبع مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦٢ - الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه للبيهقي تحقيق فريق البحث العلمي بشركة الروضة، طبع الروضة للنشر والتوزيع، بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٣٦ هـ ٢٠١٥م.

٦٣ - الدعاء للطبراني تحقيق محمد سعيد البخاري، طبع دار البشائر الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٦٤ - دلائل النبوة للبيهقي طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ.

٦٥ - ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، طبع مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، بدون.

٦٦ - رجال صحيح البخاري للكلاباذي، تحقيق عبد الله الليثي، طبع دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ١٩٨٧م.

٦٧ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي تحقيق محمد إبراهيم الموصلي طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦٨ - الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري تحقيق د. محمد الألفي، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٦٩ - سنن ابن ماجه طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٧٠ - سنن أبي داود تحقيق ياسر حسن وغيره طبع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٧١ - سنن الترمذي، وبآخره العلل الصغير تحقيق عز الدين ضلي وغيره طبع مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٧٢ - سنن الدارقطني تحقيق شعيب الأرنؤوط، وغيره، طبع مؤسسة الرسالة، ببيروت الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٤م.

٧٣ - سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وغيره طبع دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٤ - السنن الكبرى للنسائي تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل طبع دار التأصيل القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.

٧٥ - السنن الكبير للبيهقي تحقيق التركي طبع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م.

٧٦ - سنن النسائي المعروف بالمجتبى تحقيق عماد الطيار وغيره طبع مؤسسة الرسالة بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٧٧ - سنن سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون

٧٨ - سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، تحقيق السيد أبي المعاطي النوري، ومحمود محمد خليل، طبع عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٧٩ - سؤالات ابن بكير للدارقطني تحقيق علي حسن طبع دار عمار بالأردن ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٨٠ - سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث، تحقيق محمد بن علي الأزهري، طبع الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

٨١ - سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤م.

٨٢ - سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق د. عبد العليم عبد العظيم البستوي، طبع مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة، ومؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٣ - سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهري طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة الطبعة

الأولى، ٢٠٠٩م.

٨٤ - سؤالات الحاكم للدارقطني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، طبع مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٨٥ - سؤالات مسعود السجزي مع أسئلة البغداديين للحاكم، تحقيق د. موفق ابن عبد القادر، طبع دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

٨٦ - سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وجماعة، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة العاشرة ١٤١٤هـ١٩٩٤م.

٨٧ - شرح التبصرة والتذكرة للعراقي تحقيق عبد اللطيف الهميم وغيره طبع دار الكتب العلمية، ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

٨٨ - شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق د. همام سعيد طبع مكتبة المنار بالزرقاء الأردن الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٩ - شرح مختصر الطحاوي للجصاص الحنفي تحقيق د.عصمت الله عنايت الله محمد، وغيره، طبع دار البشائر الإسلامية، ودار السراج الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ ٢٠١٠م.

٩٠ - شرح مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط طبع

مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

٩١ - شرح معاني الآثار للطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، نشر دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

٩٢ - شعب الإيمان للبيهقي تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٩٣ - الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبع دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٩٤ - صحيح البخاري طبع المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١١هـ تصوير مكتبة الطبري بمصر سنة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٩٥ - صحيح مسلم طبع المطبعة العامرة بتركيا سنة ١٣٢٩هـ تصوير محمد بن رشود سنة ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

٩٦ - الضعفاء الصغير للبخاري تحقيق أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم طبعة مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٩٧ - الضعفاء لابن الجوزي تحقيق عبد الله القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، بدون.

٩٨ - الضعفاء للعقيلي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.

٩٩ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي نشر دار مكتبة الحياة

ببيروت.

١٠٠ - طبقات الحفاظ للسيوطي طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى،١٤٠٣ هـ.

١٠١ - الطبقات الكبير لابن سعد تحقيق د. علي محمد عمر طبع مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ- ٢٠٠١م.

١٠٢ - طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م.

١٠٣ - علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق السيد صبحي السامرائي، وغيره، طبع عالم الكتب ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩م.

١٠٤ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين، طبع دار طيبة بالرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

١٠٥ - العلل لابن أبي حاتم الرزاي، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد، وغيره، الطبعة الأولى في الرياض سنة ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

١٠٦ - العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، طبع دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية

١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠٧ - العين المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، وغيره، طبع مكتبة الهلال بدون.

١٠٨ - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، تحقيق د. عبد الكريم الخضير، وغيره، طبع دار المنهاج بالرياض، الأولى ١٤٢٦هـ

١٠٩ - الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، طبع دار الجيل ببيروت الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

١١٠ - قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي تحقيق أبي عمرو الحسيني طبع دار الكتب العلمية، ببيروت الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١١١ - قرة العينين برفع الايدين في الصلاة للبخاري تحقيق أحمد الشريف طبع دار الأرقم بالكويت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٣م.

١١٢ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، تحقيق صدقي جميل العطار، طبع دار الفكر ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧م.

١١٣ - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية

١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

١١٤ – الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٧هـ، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١١٥ – الكنى والأسماء للدولابي تحقيق نظر محمد الفاريابي طبع دار ابن حزم ببيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

١١٦ – الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات لابن الكيال تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي طبع دار المأمون بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١م.

١١٧ – لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ لابن فهد المكيّ طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١١٨ – لسان العرب لابن منظور طبع دار صادر ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.

١١٩ – لسان الميزان لابن حجر، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٢٠ – المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبع دار الوعي بحلب الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٢١ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، طبع مكتبة القدسي بالقاهرة، تصوير دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٢٢ – مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

١٢٣ – المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

١٢٤ – المحلى بالآثار لابن حزم طبع دار الفكر ببيروت بدون.

١٢٥ – مختصر معارج القبول للحكمي اختصار هشام بن عبد القادر بن محمد آل عقدة طبع مكتبة الكوثر بالرياض، الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ.

١٢٦ – المختلطين للعلائي، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب، وغيره، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

١٢٧ – المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

١٢٨ – المراسيل لابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية ١٤٨ هـ ١٩٩٨م.

١٢٩ – المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ ١٩٩٠م.

١٣٠ – مسند ابن الجعد للبغوي تحقيق عامر أحمد حيدر طبع مؤسسة نادر ببيروت الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

١٣١ – مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ١٩٨٩م.

١٣٢ – مسند أحمد ابن حنبل طبع جمعية المكنز الإسلامي سنة ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

١٣٣ – مسند البزار، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين، وبدر بن عبد الله البدر، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ١٩٨٨ م.

١٣٤ – المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

١٣٥ – مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، تحقيق مجدي الشورى، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ١٩٩٥م.

١٣٦ – مشيخة ابن طهمان، تحقيق محمد طاهر مالك طبع مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٣٧ – المصنف لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوامة، نشر دار القبلة بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

١٣٨ – المصنف لعبد الرزاق تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل طبع دار التأصيل بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ ٢٠١٥م.

١٣٩ – المعجم الأوسط للطبراني تحقيق طارق بن عوض الله، وغيره، طبع دار الحرمين بالقاهرة بدون.

١٤٠ – المعجم الصغير لأبي القاسم الطبراني، تحقيق محمد سليمان إبراهيم سمارة، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، بدون.

١٤١ – المعجم الكبير لأبي القاسم الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، طبع وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الثانية، بدون.

١٤٢ – المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق د. زياد محمد منصور، طبع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

١٤٣ – المعجم لابن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبع دار ابن الجوزي بالسعودية الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٤٤ – المعجم لابن المقريء تحقيق أبي عبد الحمن عادل بن سعد طبع مكتبة الرشد، بالرياض، وشركة الرياض للنشر والتوزيع الطبعة

الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٤٥ – معرفة الألقاب للشيرازي اختصار ابن طاهر المقدسي تحقيق عدنان حمود، طبع مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٤٦ – معرفة الرجال لابن معين برواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٥هـ ١٩٨٥.

١٤٧ – معرفة السنن والآثار للبيهقي تحقيق سيد كسروي حسن طبع دار الكتب العلمية ببيروت ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م.

١٤٨ – معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل العزازي، طبع دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١٤٩ – معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، تحقيق د. السيد معظم حسين، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند، تصوير مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون.

١٥٠ – المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان، تحقيق د. أكرم ضياء العمري طبع مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

١٥١ – المغني في الضعفاء للذهبي، تحقيق حازم القاضي، طبع دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

١٥٢ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠م.

١٥٣ - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، طبع دار الفكر، بدون.

١٥٤ - الملل والنحل للشهرستاني، تحقيق أمير علي مهنا، وغيره، طبع دار المعرفة ببيروت الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

١٥٥ - من تكلم فيه وهو موثق للذهبي تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي

الطبعة الأولي ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٥٦ - من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال برواية ابن طهمان، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، نشر دار المأمون للتراث بدمشق، وبيروت بدون.

١٥٧ - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره، تحقيق صبحي البدري السامرائي، طبع مكتبة المعارف بالرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥٨ - المنتخب من ذيل المذيل للطبري المطبوع بآخر تاريخ الطبري، طبع دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية بدون.

١٥٩ – المنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي تحقيق محمد عبد القادر عطا، وغيره، طبع دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٦٠ – المنتقى لابن الجارود، تحقيق عبد الله عمر البارودي، طبع مؤسسة الكتب الثقافية، ودار الجنان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٦١ – موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن بالهند سنة ١٣٧٨هـ ١٩٥٩م تصوير دار الفكر ببيروت بدون.

١٦٢ – الموطأ للإمام مالك برواية أبي مصعب الزهري، تحقيق د. بشار عواد، وغيره، طبع مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م

١٦٣ – الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، طبع دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.

١٦٤ – ميزان الاعتدال للذهبي تحقيق محمد عرقسوسي وغيره طبع دار الرسالة العالمية بدمشق الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

١٦٥ – نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق محمد عوامة، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة بدون.

١٦٦ – النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي تحقيق ماهر ياسين الفحل

طبع مكتبة الرشد الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

١٦٧ – النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي طبع عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م.

١٦٨ – النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، وغيره، طبع المكتبة العلمية ببيروت، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

١٦٩ – هدي الساري مقدمة فتح الباري، طبع المطبعة السلفية بالقاهرة، نشر دار الريان للتراث بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

١٧٠ – الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط، وغيره، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.

ثانيا: فهرس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان وتكلم فيهم العقيلي في تراجمهم في الضعفاء، ووثقهم ابن حجر في تقريب التهذيب

اسم الراوي	درجته	رقم الترجمة
إِبْرَاهِيم بن طهمان الخراساني	ثقة رمي بالإرجاء	١
أسباط بن محمد بن عبد الرحمن القرشي	ثقة	٢
إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي	ثقة متقن ثبت في جده	٣
الحسين بن ذكوان المعلِّمُ البصري	ثقة	٤
سيف بن سليمان، المخزومي	ثقة ثبت رمي بالقدر	٥
أَبُو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي	صدوق، صحيح الكتاب يخطيء إذا حدث من حفظه، وقد تغير بآخرة، ولم يختلط أبدا، فينظر فيما تفرد به أو خالف، وكان إماما في القراءة	٦
عَبد الله بن دينار العدوي المدني	ثقة	٧

عبد الله بن أبي لَبِيد المدني	قدري ثقة	٨
عبد العزيز بن مسلم القسملي	ثقة	٩
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي	ثقة	١٠
عتبة بن أبي عتبة الفزاري	ثقة	١١
عطاء بن أبي ميمونة	قدري ثقة	١٢
محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري المعروف بعارم	ثقة ثبت، اختلط في آخر عمره، لكن ما ضره الاختلاط	١٣
يحيى بن أبي كثير الطائي	ثقة ثبت يرسل ويدلس لكنه مقبول التدليس.	١٤
يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي	ثقة	١٥

ثالثا: فهرس الموضوعات

الموضوع